جامعة 08 مـــاي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل : 96116027147

الرقم التسلسلي:

استراتيجيات إدارة الأمن الوطني في الدول العربية
دراسة حالة

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد الطالبة: بن لوصيف هاجر

إشراف الأستاذة:

لفحل ليندة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
منصر جمال	استاذ التعليم العالي	8ماي 45 قالمة	رئيسا
لفحل ليندة	استاذ محاضر ا	8ماي 45 قالمة	مشرفا ومقررا
دندان عبد الغاني	أستاذ مساعد أ	8ماي 45 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على ما اعطاني اياه من قدرة وطاقة لإكمال هذا العمل المتواضع والوصول إلى هذه المرحلة من العلم، بعدها أتوجه بخالص الشكر والتقدير والاحترام للأستاذة المحاضرة لفحل ليندة التي زادتني شرفا بقبولها الإشراف على هذه الرسالة و على مجهوداتها ونصائحها القيمة التي أثرت هذا العمل المتواضع رغم كل المسؤوليات الملقاة على عاتقها.

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ القدير و رئيس قسم العلوم السياسية: قسوم سليم على خيره وطيبته و زاده العلمي. كما أتوجه بكل من ساهم في صنعي وهم أساتذة قسم العلوم السياسية.

ثم أتوجه بكامل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور منصر جمال، الاستاذ المساعد دندان عبد الغاني لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

الى من ساندتني في صلاتها ودعائها ..... الى من سهرت الليالي تنير دربي.

الى من تشاركني أفراحي و آساتي ..... الى نبع العطف والحنان الى اجمل ابتسامة في حياتي، الى اروع امرأة في الوجود: امي الغالية.

الى من علمني ان الدنيا كفاح ..... وسلاحها العلم و المعرف

الى الذي لم يبخل علي بأي شيء ..... الى من سعى لأجل راحتي ونجاحي

الى اعظم رجل في الكون: أبي العزيز.

إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار إخوة فعرفوا معنى الأخوة، إخوتي الأحباء:

رباب و أمال.

إلى أخي الحبيب، يوسف يعقوب الذي أتمنى

له النجاح في مشواره الدراسي.

الملخص:

تحاول هذه الدراسة البحث عن التهديدات الداخلية التي تواجه مصر الناتجة عن التوترات والثورات التي مرت بها مصر أما فيما يخص التهديدات الخارجية فهي ناتجة عن دول الجوار التي تمر بثورات و توترات. تطرح الدراسة أسباب قيام الثورات مصر والمراحل التي مرت بها لتهدئة الأوضاع الداخلية، كما يهدف البحث إلى دراسة و تحليل مقاربتين أساسيتين هما التحليل المعمق للاستراتيجية ادارة الأمن الوطني المصري في ظل الثورات التي مرت بها و التعاون الاستراتيجي بين الدول العربية بهدف القضاء على ظاهرة الإرهاب العابر الحدود.

الكلمات المفتاحية:

ادارة الامن الوطني/ ثورات الربيع العربي/ استراتيجية الامن الوطني.

Summary

This study attempts to search for the internal threats facing Egypt resulting from the tensions and revolutions that Egypt has gone through. As for the external threats, they are caused by neighboring countries that are undergoing revolutions and tensions.

The study presents the reasons for the outbreak of the revolutions in Egypt and the stages it went through to calm the internal situation.

The research also aims to study and analyze two basic approaches, namely the in-depth analysis of the Egyptian national security management strategy in light of the revolutions it has undergone, and the strategic cooperation between Arab countries with the aim of eliminating the phenomenon of cross-border terrorism.

key words:

National Security Administration / Arab Spring Revolutions / National Security Strategy.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الاول: مفهوم الأمن الوطني

المطلب الاول: تعريف الأمن الوطني

المطلب الثاني: مستويات الامن الوطني

المطلب الثالث: خصائص الأمن الوطني

لمبحث الثاني: الأمن الوطني الأبعاد، المجالات، المقومات

المطلب الاول: أبعاد الأمن الوطني

المطلب الثاني: مجالات الأمن الوطني

المطلب الثالث: مقومات الأمن الوطني

المبحث الثالث: التأصيل النظري لمفهوم الأمن الوطني

المطلب الاول: المقترب التقليدي للأمن الوطني

المطلب الثاني: المقترب الشمولي للأمن الوطني

المطلب الثالث: المقترب البنائي للأمن الوطني

الفصل الثاني: واقع الامن الوطني في الدول العربية واستراتيجيات ادارته

المبحث الاول: تحديات الأمن الوطني للدول العربية

المطلب الاول: التحديات السياسية

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية الثقافية

المبحث الثاني: التهديدات الخارجية للأمن الوطني للدول العربية

المطلب الاول: تهديدات دول الجوار

المطلب الثاني: التدخل الأجنبي في الدول العربية

المطلب الثالث: النزاعات الحدودية

المبحث الثالث: استراتيجيات إدارة الأمن الوطني في الدول العربية

المطلب الاول: استراتيجية نظام الأمن الذاتي

المطلب الثاني: استراتيجية نظام الأمن الإقليمي

المطلب الثالث: استراتيجية الأمن الجماعي للدول العربية

الفصل الثالث: استراتيجية ادارة الامن الوطني في مصر

المبحث الاول: الأمن الوطني المصري، التحديات و التهديدات

المطلب الاول: المرحلة الانتقالية في مصر وأمنها الوطني

المطلب الثاني: التحديات الداخلية للأمن الوطني المصري

المطلب الثالث: التحديات الخارجية للأمن الوطني المصري

المبحث الثاني: استراتيجيات إدارة الأمن الوطني المصري

المطلب الاول: استراتيجية نظام الأمن الذاتي

المطلب الثاني: الاستراتيجية الإقليمية للأمن القومي المصري

المطلب الثالث: الاستراتيجية الدولية للأمن الوطني المصري

المبحث الثالث: تقييم استراتيجية ادارة الامن الوطني المصري

المطلب الاول: تقييم الاستراتيجية السياسية

المطلب الثاني: تقييم الاستراتيجية التنموية

المطلب الثالث: تقييم الاستراتيجية الامنية

خاتمة

مقدمة

الامن حاجة انسانية فطرية، حيث ارتبطت درجة الاهتمام الفكري للأمن بوجود ظاهرة العنف سواء على المستوى الدولي أو الوطني، باعتباره يمثل احدى الركائز الأساسية لقيام الدولة والمجتمعات والتحالفات وديمومتها، كما ان موضوع الامن لم يعد قابلا للأخذ به من طرف الدولة فحسب، بل توسع لي يشمل المنظمات والمؤسسات والافراد الذين يعتبرون الامن وسيلة للدفاع عن مصالحهم على هذا الاساس اصبح يمس الفرد بالدرجة الاولى، حيث يستلزم على الدولة تحقيق امنها الوطني والمتمثل في الحفاظ على الامة وكرامتها واراضيها واقتصادها ومواردها الطبيعية ومواجهة التهديدات التي تمس امنها الوطني.

على غرار ذلك أضحت الساحة السياسية في العالم تشهد العديد من التوترات والازمات، ومن بين هذه التوترات البارزة في الآونة الأخيرة هي ثورات الربيع العربي، حيث شاهد الوطن العربي مؤخرا تحولات مختلفة مست الجانب السياسي والامني والاقتصادي للدولة، فكانت انطلاقة الربيع بتونس ثم انتقلت الثورة الى مصر والتي بدورها شهدت تحولات سياسية وتغيرات جذرية في نظامها الجديد اي فترة حكم السيسي والذي بدوره واجه صعوبات بالغة في بسط سيادته وشرعيته وضبط امنه القومي والوطني.

بالحديث عن الامن المصري يستلزم التطرق إلى التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية التي تشكل خطر على الامن الوطني المصري، حيث تسعى لتحقيق امنها الوطني والقومي، وتعتبر استراتيجية إدارة أمنها الوطني من أهم الآليات التي تبنتها مصر لتطوير وتنمية أنشطتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. بعد ثورة 25 يناير 2011 أصبح الأمن الوطني القومي من أولويات الدولة، وقد ساهمت مصر بشكل كبير في القضاء على الإرهاب والتطرف، وقد بدى ذلك جليا من خلال جملة الإصلاحات التي حظيت بها مصر بالإضافة إلى تبني العديد من الاستراتيجيات والسياسات لدعم الأمن والاستقرار في مصر.

اهمية الدراسة:

منذ ثورة 25 يناير شهدت مصر تحولات سياسية وتهديدات تمس امنها والتي تبنت مجموعة من الاستراتيجيات بهدف ضبط امنها الوطني.

- **الاهمية العلمية:**

ان عمليات الاصلاح السياسي باعتباره عملية بطيئة وتدريجية، كمؤشر على وجود مجال ديمقراطي، تستطيع فيه القوى السياسية والمجتمعية التحرك بكل حرية في اللعبة السياسية.

- **الاهمية العملية:**

تأتي هذه الدراسة لمناقشة وتحليل استراتيجيات الدول العربية لإدارة امنها الوطني.

هذه الدراسة من شأنها اثراء المعرفة الواقعية للتحديات والتهديدات الداخلية والخارجية وانعكاساتها على عملية ادارة الامن الوطني المصري.

مبررات اختيار الموضوع:

من بين اسباب اختيار موضوع الامن الوطني في مصر، مما جاء باعتبارات ذاتية واخرى موضوعية وهي:

- **اسباب ذاتية:**

الرغبة في تناول موضوع استراتيجية الامن ا لوطني المصري في فترات الربيع العربي، وايضا التطلع في المساهمة لتوضيح خطى مصر في التغلب على التحديات والتهديدات التي واجهتها بعد تنحي الرئيس الراحل حسني مبارك

- **اسباب موضوعية:**

هي قلة المراجع التي تتناول دراسة استراتيجيات ادارة الامن الوطني في الدول العربية نظرا للثورات التي شهدها الوطن العربي، مما جعل الباحث المتخصص في العلوم السياسية وخاصة في اختصاص الدراسات الامنية والاستراتيجية، يبحث جاهد للإجابة على الإشكال القائم لاسيما ان الفترة الحالية تشهد ثورات عربية نظرا لما عانت الشعوب العربية، مما توجب عمليات اصلاحية في مختلف المجالات وكيفية ضبط الوضع الامني.

اهداف الدراسة:

يبقى الهدف الاساسي من البحث في الموضوع، معرفة دور الدولة والمؤسسات الحكومية في ادارة الامن الوطني المصري، وكيف ان التهديدات لم تقتصر على الجانب الامني فقط وانما الاجتماعي والاقتصادي.

والهدف الاخر هو، اسقاط مناهج البحث العلمي على دراسة الحالة، ومحاولة تحديد وتكريس دراستها، ومعالجتها بعيدا عن التصورات الأيديولوجية والاعتبارات الذاتية.

مجال الدراسة:

- **الحدود الزمنية:**

يستعرض البحث فترة الإطاحة بالرئيس حسني مبارك من ثورة 25 جانفي 2011 الى غاية الى الوقت الحالي والمتزامنة مع ثورات الربيع العربي التي لها عدة انعكاسات سلبية على الامن الوطني المصري.

- **الحدود المكانية:**

نركز في دراستنا على المجال الجغرافي لفضاء غرب الشرق الاوسط وشرق المغرب العربي وبالتحديد مصر، بحكم مكانتها ودورها في الوطن العربي.

اشكالية الدراسة:

انطلاقا من أن استراتيجية إدارة الأمن الوطني للدول العربية، هو مجموع السياسات والتوجهات التي تتبناها الدول كآلية تهدف لحماية مصالحها الوطنية و أمنها الداخلي، و بالنظر للثورات و الأزمات التي تشهدها الدول العربية والتي ازدادت تعقيدا بعد انتشار ظاهرة الإرهاب العابر الحدود، اصبح الأمن الوطني مهددا.

وبالنظر الى التوترات التي تشهدها الدول المجاورة لمصر، في هذا الإطار سعت مصر بتبني تصور أمني تخدم قيمها و مصالحها بناء على أوضاعها الأمنية التي تتسم بالفوضى والعنف وعدم الاستقرار، هذا ما يجعل من ما يجعل الحديث عن الامن ضرورة حتمية في ظل تصاعد فواعل جديدة مهددة والتي انعكست سلبا على الأمن الوطني المصري.

وللإجابة عن هذه الاشكالية ارتأينا تفكيكها إلى أسئلة فرعية متناسقة جاءت كما يلي :

- ماهي أهم الاستراتيجيات التي انتهجتها مصر في ادارة امنها الوطني؟
- ما هو الامن الوطني ؟ ماهي خصائصه ومجالاته وأبعاده؟
- ما هو واقع الامن الوطني في الدول العربية ؟
- ما هي استراتيجية ادارة الامن الوطني في الدول العربية؟
- ماهي استراتيجية ادارة الامن الوطني في مصر؟

الفرضية:

إذا كانت استراتيجية الأمن الوطني لمصر تتمتع بفاعلية كبيرة فإن ذلك يؤثر على مدى ادارة الامن الوطني.

مناهج الدراسة:

نظرا لتداخل عوامل عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية محلية وطنية وإقليمية وعالمية على الوضع المصري، والتوترات التي تشهدها دول الجوار. فإن الدراسة استخدمت المناهج التالية:

- **منهج دراسة الحالة،** وذلك من خلال تسليط الضوء على الساحل مصر التي تشهد توترات باستمرار ودراسة الفواعل المهددة للأمن والتركيز على دول الجوار وظاهرة الارهاب العابر للحدود من خلال مقاربتها والانعكاسات الأمنية عليهم كدول مجاورة تأثر وتتأثر بكل عوامل الاستقرار أو العنف في منطقة الشرق الاوسط، إضافة للتركيز على الجانب الأساسي للدراسة على الاستراتيجية التي تبنتها مصر لإدارة امنها الوطني المصري.

الاطار النظري للدراسة: ان طبيعة الموضوع محل البحث تفرض منا الإفادة بالإسهامات النظرية التي عالجت الموضوع وبالتالي فالإطار النظري يعتبر محور مهم لأي باحث في حقل الدراسات السياسية والدولية، كما نجمل أهم الأطروحات النظرية فيمايلي:

- المقترب التقليدي للأمن الوطني، الذي تتمحور من خلال افتراض أساسي تقوم عليه هذه النظرية، و أن تحقيق الأمن الوطني يبقى جزء محوري أساسي لتحقيق المصالح، فالواقع الأمني لمصر فرض علينا إدراج هذه الأطروحة.
- المقترب الشمولي للأمن الوطني، الذي يشمل المدرسة النقدية التي عملت على تعميق وتوسيع مفهوم الأمن حيث ركزت على الفرد باعتباره وحدة أساسية في التحليل إلى جانب القوى الاجتماعية التي تعتبر أساس تحقيق الأمن الوطني ثم الدولي، مدرسة باريس، التي ركزت على مواضيع الأمن الداخلي وممارسات الشرطة، وتشكيل الحقل الأمني. حيث تعالج هذه الدراسات الأمن "كتقنية الحكومة"، أي ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي عن طريق استعمال التكنولوجيا. واخيرا مدرسة كوبنهاجن والأمن الوطني كما يحدد بوزان مفهوم الأمن الوطني من خلال خمس قطاعات: القطاع السياسي العسكري، الاقتصادي و المجتمع والبيئي.
- المقترب البنائي للأمن الوطني، والذي يشمل البنائية التقليدية التي تهدف الى تحليل بين كل من المعايير الهوية والثقافة والأمن الوطني، كما عمل بيتر كاتزنستاين على إضافة العوامل الثقافية والمؤسساتية للمفهوم السائد للبيئة الأمنية السائدة، حيث انه من خلال تحديد ثلاث مستويات للبيئات الثقافية الدولية تتم فيها عملية صنع السياسات الأمن الوطني.

ادبيات الدراسة: اعتمدت في دراستي على مجموعة من المراجع العلمية والأكاديمية، فهناك عدة دراسات ركزت على التهديدات الأمنية في مصر، حيث تكمن أهمية هذه المراجع في الاستفادة من المادة العلمية المقدمة بالرغم من النقص الكبير للمراجع المتعلقة بالأمن الوطني المصري تجاه الازمات الأمنية في منطقة الشرق الاوسط، وبالتالي سنحاول تقديم بعض الدراسات المرتبطة بمتغيرات الدراسة:

- من أهم البحوث العلمية التي لاقت اهتمامي نجد أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية بعنوان **الأمن الوطني بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945- 2006م** من اعداد الطالب العايب أحسن تحت اشراف الاستاذ الدكتور إسماعيل دبش وهي الدراسة التي تناولت معالجة نظرية للدراسة التأصيل النظري للأمن والمفاهيم ذات العلاقة مفهوم الأمن العربي ومقوماته إشكاليات وترتيبات و مواجهات الأمن العربي. تحديات الأمن العربي وآفاقه المستقبلية.

- ومقال، تحت عنوان **أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني** من اعداد الدكتورة محمد سعيد آل عياش الشهراني، حيث تناولت هذه الدراسة ، الاطار النظري الذي يشمل مفهوم ونشأة ظاهرة العولمة ومتغيرات ومقومات الامن الوطني، علاقة العولمة بالأمن الوطني.
- كتاب الدكتور نواف قطيش، تحت عنوان **إدارة الازمات**، تناولت الدارسة مفهوم الامن القومي، وادارة الازمات كما تطرق الباحث الى الجغرافية السياسية وازماتها.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو اي عمل يقوم به الباحث من صعوبات قد تكون منهجية او تقنية ومن خلال الدراسة والتحليل صادفنا عدة عراقيل تكمن فيما يلي:

نقص المراجع التي تتحدث عن الامن الوطني المصري مما اجبرنا على ان نعتمد على تقارير مراكز البحوث والمقالات والدوريات الإلكترونية والمجلات وبالأخص المواقع الإلكترونية.

استمرارية التغيرات السياسية في مصر من مرحلة الى اخرى مما يجعل المواقف والمعلومات تتغير من حين لآخر.

تفصيل الدراسة: للإجابة عن الإشكالية السابقة واختبار صحة الفرضيات، فقد تم تقسيم الموضوع الى ثلاثة فصول.

- تناول الفصل الاول الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة، فيما يخص المبحث الاول تحدث فيه عن تطور مفهوم الامن والامن الوطني، كما تطرقت لمستويات خصائص الامن الوطني، اما بالنسبة للمبحث الثاني، خصصته لأبعاد ومجالات وقومات الامن الوطني، والمبحث الثالث خصص للتأصيل النظري لمفهوم الأمن الوطني ويشمل المقترب التقليدي للأمن الوطني، المقترب الشمولي للأمن الوطني، المقترب البنائي للأمن الوطني.
- اما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه الى الامن الوطني في الدول العربية الذي شمل في المبحث الاول على تحديات الأمن الوطني للدول العربية والمتمثل في التحديات السياسية و والاجتماعية والاقتصادية. اما بالنسبة للمبحث الثاني يتحدث على التهديدات الخارجية للأمن الوطني للدول العربية ، والمبحث الثالث يشمل استراتيجيات إدارة الأمن الوطني في الدول العربية والمتمثلة في

نظام الامن الذاتي و استراتيجية نظام الأمن الإقليمي الوطن العربي و استراتيجية الأمن الجماعي للدول العربية

- اما الفصل الثالث، وهو الجزء المعني بدراسة الحالة فقد تناول الامن الوطني المصري في المبحث الاول تطرقنا لتهديدات وتحديات الأمن الوطني المصري، و المبحث الثاني يتحدث استراتيجيات إدارة الأمن الوطني المصري والمتمثلة في استراتيجية نظام الأمن الذاتي الاستراتيجية الإقليمية للأمن القومي المصري والاستراتيجية الدولية للأمن الوطني المصري، و المبحث الثالث خصص لتقييم استراتيجية ادارة الامن الوطني المصري على المستوى التنموي والسياسي والامني.

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد

كغيره من المفاهيم أو المصطلحات لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له، كما أنه يجب علينا أن نقر أن أي مفهوم فهو قابل للتطور والتعديل تماشيا مع المتغيرات والمستجدات التي تؤثر فيه، لذا فقد ركز هذا الفصل على المدلول الاصطلاحي لمفهوم الأمن والأمن الوطني ومستوياته، مع معالجة أهم النظريات المفسرة له، نظرا للأهمية التي فرضها المفهوم في ميدان العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الأمنية بشكل خاص.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الوطني

المبحث الثاني: الأمن الوطني الأبعاد، المجالات، المقومات

المبحث الثالث: التأصيل النظري لمفهوم الأمن الوطني

المبحث الأول: مفهوم الأمن الوطني

يعتبر مصطلح الأمن من المفاهيم الأكثر غموضا وتعقيدا والتي يصعب تعريفها وضبط محتواها، حيث اختلفت التعاريف ما بين اللغوية والاصطلاحية للمفهوم حسب اختلاف أراء الباحثين والمفكرين. لكن رغم ذلك فضرورة البحث تستلزم تحديد مفهوم الامن والأمن الوطني، وفي هذه الدراسة فقد تم اعتماد الإتجاه الحديث بالنسبة للأمن الوطني.

المطلب الأول: تعريف الأمن الوطني

ورد مصطلح الأمن منذ القدم ،فقد أُعرب عنه في الأصول اليونانية بمصطلح "Asphaleia"، الدال على الأمن واليقين والسلامة، والذي اشتق من " Sphallo " بمعنى التعثر والسقوط وارتكاب الاخطاء. كما في أصوله اللاتينية، اشتق مصطلح الامن من " Securita " المتكونة من " Sine "[بمعنى غير او Sans بالفرنسية] وفكرة" Cura " [السلامة / Soin] أي غياب السلامة والأمن، على عكس ما جرى تداوله فيما بعد.

كما أن كلمة آمن "Secur" تعني "Se+Cura" أو الحرية من القلق الاضطراب، هذا المعنى القديم للكلمة مشتق من الاصل ذاته ومتداخل في معناه مع معنى كلمة" Sure "في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، فقد أشار معجم " Larousse Dictionnaire moderne" إلا ان الاستخدام لا يدمج الأمن " Sécurité "كإحساس بعدم الخوف [الشعور الذاتي] و " Sûreté " كحالة اللاخوف [الحقيقة الموضوعية].[1]

الأمن لغة: مصدر الأمن والأمان والأمانة بمعنى: الأمن في اللغة هي نقيض الخوف، والفعل الثلاثي أمن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، هو المعنى الذي ورد في التنزيل العزيز بقوله تعالى:" فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[2]

[1] – سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية (أبو ظبي دولة الإمارات المتحدة : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2018) ، ص ص19 –20.

[2] - سمير قلاع الضروس ، "المقاربة الجزائرية لبناء الامن في منطقة الساحل الافريقي"(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2012)،70.

و يعرف الأمن في أدبيات العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة على أنه قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها الأساسية مع استمرار النمو طبقا للأهداف والاستراتيجيات المحددة سلفا. ولقد اختلف الباحثون حول تحديد تعريف شامل للأمن وعليه نورد جملة من التعاريف لعدد من الباحثين:

تعريف وولتر ليبمان"Walter Lippman" إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه .

أما بالنسبة لأرنولد وولفر" Arnold Wolfers " يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر.

إ ن تعرفنا على معنى كلمة الأمن لغة واصطلاحا وجب علينا التعرف على المعنى اللغوي لمصطلح "الأمن الوطني"، إن مصطلح "الأمن الوطني" هو مصطلح سياسي حديث نسبيا، وترجع جذوره إلى معاهدة واستفليا 1648 التي أسست لولادة الدولة الوطنية أو الدولة الأمة، وبظهور فكر التنوير و بداية عصر النهضة العلمية والصناعية في أوروبا، وكذا الظروف السياسية والأمنية التي عاشتها أوروبا تفسر لنا سبب ظهور هذا المصطلح، كذلك فإن رغبة كل دولة في الحفاظ على جغرافيتها وسكانها وقدراتها الوطنية وخوفها الكبير من جيرانها هو ما عزز مفهوم الأمن الوطني وزاده تطورا وانتعاشا. أما الاستخدام الفعلي للمصطلح فكان في نهاية الحرب العالمية الثانية عام1947 ، عندما أنشأ الأمريكيون هيئة رسمية سميت "مجلس الأمن الوطني الأمريكي" والتي اسند لها بحث كافة الأمور والأحداث والقضايا، التي تمس كيان الأمة الأمريكية، وتهدد أمنها. حيث ركز مفهوم الأمن في هذه الفترة على الجانب العسكري (القوة العسكرية) ومع نهاية الحرب الباردة توسع مفهوم الأمن الوطني ليشمل الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي كما يعتبر من أولويات النظام الدولي. لكن اختلف الكثير من المفكرين حول توحيد مفهوم المصطلح فهناك من ركز على القيم الاستراتيجية وفئة أخرى سلطت الضوء على أهمية الدولة الوطنية ومجموعة أخرى اهتمت بالقضايا

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما اعتمد البعض على ظاهرة العنف، نتج عن هذه الاختلافات اتجاهات متعددة سنذكر منها ما يلي[1]:

- الاتجاه الأول: الأمن الوطني كقيمة مجردة

يفصل أنصار هذا الاتجاه الأمن الوطني عن موارد الدولة، بجعله على رأس أولويات الدولة وهو ما يسميه ادم سميث" مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع "، بمعنى تفضيل البندقية على الخبز. كذلك يرى أنصار هذا الاتجاه أن الاستقلال والسيادة الوطنية أكثر أهمية من الأمن الوطني لذلك فهم يركزون على البعد العسكري. ومن مؤيدي هذا الاتجاه والتر لبمان Walter Lippmann الذي عرف الأمن الوطني " بأن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب وتكون قادرة على حماية تلك المصالح وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية، إضافة إلى إمكان مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه، فهو يركز على القوة العسكرية في إطار تعريفه للأمن الوطني".

- الاتجاه الثاني : الأمن الوطني ذو بعد اقتصادي واستراتيجي

ظهر أنصار هذا الاتجاه بعد أزمة النفط 1973 أو ما يعرف بـ (حضر النفط العربي على دول الغرب) حيث يعتبر دول الغر بأن النفط العربي هو حق الرفاهية لشعوبهم لذلك يظنون أن أزمة 1973 ليس تهديد فقط لرفاهيتهم بل لأمنهم الوطني[2]. ومن هنا ظهرت فكرة التأمين على الموارد الحيوية(الطاقة النفط) ووضع استراتيجيات أمنية ومن أهم انصار هذا الاتجاه نجد:

- لورانس كروز وجوزيف ناي Lawrence Krance , J –Ney واللذان عرفا الأمن الوطني بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية في مفهومها المادي المحسوس وهو الجانب الاقتصادي، مشيرين إلى أهمية القوة الاقتصادية ركيزة رئيسية للأمن الوطني" .

- الاتجاه الثالث: النظرة الشمولية في تعريف الأمن الوطني

[1] - وسام مهيوب ، "أثر المتغيرات الاقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية " (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013-2014)، 30.

[2]- سحر باقي العلي، " أثر التغيير المناخي على الامن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي "(اطروحة مقدمة لكلية الدراسات العليا لاستيفاء جزء من متطلبات درجة الماجيستير في العلوم السياسية كلية الدراسات العليا جامعة الكويت ،2013)،20-21.

لقد أكد روبرت ما كنمار في كتابه الأمن " أن الأمن هو التنمية"، ومن دون تنمية لا يوجد أمن، والدول التي تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة . في حين عبر ما كنمار عن مفهوم الأمن الوطني بكلمة شاملة والتي يعني بها "التنمية". لذا فعندما قدم روبرت ما كنمار تعريفا موسعا للأم الوطني

فهو قد جمع بين الأمن والتنمية حيث قدم مزيج متناسقا، لأنه يرى أن الأمن ليس فقط في القوة العسكرية والتسلح بل يشمل التنمية كذلك [1].

وفي ما يلي سنتناول العديد من التعريفات التي وضعها بعض المفكرين لنسلط الضوء أكثر على دلالة هذا المفهوم وطبيعة الاختلافات بين هؤلاء المفكرين من خلال مبادرتهم لوضع تعريف للأمن الوطني.

إن تحديد مفهوم الأمن الوطني يستدعي منا أولا توضيح المقصود "بالوطني" فكلمات "وطني" هي صفة الأمن، والوطن لغة هو مكان الإنسان ومقره، فيصبح البقاء في المكان هو استيطان له واتخاذه موطنا وبذلك يكون مفهوم " الأمن الوطني" لغة هو سلامة المكان. وهو المكان الذي يستقر فيه جمع من الناس في سلام دون خوف، و بهذا يصبح مفهوم الأمن الوطني معناه كل ما يبتعد ويبعد الأخطار عن مكان وسبل العيش[2]. ولقد طرح العديد من الباحثين تعريف للأمن الوطني فق عرفه كل من:

أمين هويدي "الأمن الوطني عبارة عن كل الاجراءات التي تقوم بها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية"[3].

وفي تعريف أكثر ملائمة يدمج **كيجلي** وآخرون في تعريفهم للأمن الوطني بين شعور المواطن وجهود الدولة، الشعور بالاطمئنان توفره الأهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان أمن الأمة وبقائها[4]. اما بالنسبة **لباري بوزان** Busan Barry الأمن الوطني يعني "قدرة الدولة في

---

[1]– نفس المرجع ، 22–23–24.

[2] – عمر سعداوي،" البعد الاقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن: دراسة في المضامين والابعاد "(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة باتنة 1، 2019–2020)، 20.

[3] – نواف قطيش ، إدارة الأزمات(المملكة الاردنية الهاشمية : دار الراية للنشر والتوزيع ، 2008)، 17.

[4] – محمد دغيم الدغيم ، "الانحراف الفكري وأثره على الامن الوطني في دول مجلس ا لتعاون لدول الخليج العربية، "(بحث في مسابقة جائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربي للبحوث الأمنية ، كلية التربية الاساسية الكويت ، 2006)، 39.

الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية". الأستاذ عامر مصباح الأمن الوطني هو «أمن المجتمع من التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية التي تستهدف الاستقلال الوطني وبقاء الدولة ووحدة الإقليم وأمنه من تهديدات المجاعة والفقر والمرض والجهل، وأمنه من التهديدات التي تستهدف دينه وثقافته وقيمه وهويته وفكره "[1].

كما يرى حسن جوهر الأمن الوطني بأنه "البرنامج الخاص بحفظ سلامة الدولة وصيانة شخصيتها الدولية وحماية مقوماتها الوطنية من جميع أشكال التهديد الداخلي والخارجي، فهو جهد يومي منظم يصدر عن الدولة لتنمية الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، ودفع أي تهديد أو أضرار داخلية أو خارجية بتلك الأنشطة، الأمر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة " [2].

فرانك ترانجر Frank N . Tranger وكرونينبورغ P.S. Kronenber يقولا أن "سياسة الأمن الوطني هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق شروط سياسة محلية ودولية ملائمة لحماية أو توسيع القيم الحيوية ضد الأعداء القائمين أو المحتملين ".[3]

وعليه فقد رأى بعض الباحثين أن الأمن الوطني هو حماية الدولة ووحدة أراضيها وسيادتها واستقلالها واستقرارها، وبالتالي فإن الأمن الوطني يشمل عنصرين هما:

- العنصر الذي يتعلق بحماية كيان الدولة ضد أعمال العدوان، وسياسات التوسع بما يستلزم ضرورة قيام جيش قوي يمكنه من أداء هذه الوظيفة، ومن ثم يشتمل هذا العنصر على مكونات عديدة تؤثر على تكوين هذا الجيش مثل التكوين الديمقراطي والقوة الاقتصادية ومستوى التقدم التكنولوجي، وموقع الدولة ودرجة الاستقرار السياسي، ودرجة النمو الإداري...الخ، وهي الطبيعية Components Physical .
- العنصر المتعلق بحماية النسيج الداخلي للدولة، وعدم تعرضها لحرب دعائية أو ضغوط اقتصادية، أو عمليات تخريب أو إرهاب قد تؤدي إلى إعاقة التنمية، أي أن هذا العنصر يتعلق بصد محاولات التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق أقصى درجة ممكنة من التناسق،

[1] – وسام مهيوب ، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، 29 – 33.

[2] – سحر باقي العلي ، أثر التغيير المناخي على الأمن الوطني الكويتي ، 19.

[3] – نفس المرجع ، 31 .

ومن ثم تؤثر في هذا العنصر مكونات عديدة مثل التكوين الاثني ودرجة النمو الثقافي والقدرة على مواجهة محاولات فرض الهيمنة، وهي المكونات الوظيفية Functional Components.[1]

المطلب الثاني: مستويات الامن الوطني

تسعى الدول إلى تحقيق أمنها الوطني عن طريق المستويات الخمسة التي تشير إليها معظم الدراسات المختصة في الأمن الوطني، ومن أهمها:

- المستوى الأول: الأمن الداخلي National Security Level

وهو يعتبر أدنى درجات الأمن وهو الحالة التي يكون عليها الفرد المواطن، في استقرار وطمأنينة أي عدم وجود تهديد لكيانه وبقائه، كما يعرف بما يسمى الأمن الفردي وهو ذو مظهرين أحدهما مادي ومرتبط بمجالات الأمن الأساسية لدى الفرد مع توفير ضروريات الحياة له ولأسرته من مأكل ومشرب وملبس. و المظهر الثاني معنوي" نفسي "، يتمثل في تحقيق الحاجات النفسية للإنسان وتوفير بيئة ملائمة للعيش باستقرار، وذلك يكون بمنحه مركزا مميزا في المجتمع تقديرا له. ونجد جوانب أخرى للأمن الفردي للمواطن و هي عدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ومحاربة الحريات.

واعتبارا لما سبق يعتبر مستوى الأمن الوطني (أمن المواطن الداخلي) من مسؤولية الدولة ، وشأنها الداخلي مع مواطنيها المتمثلين في جماعات وطوائف ، ومدن وولايات (محافظات ، أقاليم مناطق) .[2] ولقد عرجت العديد من المنظمات العالمية والمؤسسات غير الحكومية بصياغة الأمن الداخلي في مواثيقها باسم حقوق المواطنة أو حقوق الإنسان وغيرها. وهو ما يعكس قلق الدول الأعضاء في تلك المنظمات أو الجماعات المؤسسة لها في حالة كونها منظمة غير رسمية، من انتهاك أمن المواطن (الفرد) و انعكاسات ذلك على أمن الدولة أو أمن المجتمع والذي يمكن أن ينتشر فيصيب ما جاوره من دول ومجتمعات فيهدد أمنها .

- المستوى الثاني : الأمن الوطني National Security

[1] – نفس المرجع ، 33 .

[2]– قنوفي وسيلة ، " حق الإنسان في الأمن : بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي " (اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم القانون العام ، جامعة محمد لمين دباغين جامعة سطيف 2 ، 2016–2017) ، 122.

يتمثل في ضمان تأمين الدولة من الداخل والقدرة على مواجهة التهديدات الخارجية بهدف تحقيق الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع كما. يعتبر مستوى مركب من عدة جزئيات فالأمن الداخلي لهذا المستوى يسمى الأمن المحلي Local Security وهو جزء من البعد السياسي للأمن[1].

كما يوجد كذلك الأمن الذاتي وهو جزء من الأمن المحلي يعتبر أمن خاص بالنظام الحاكم الذي يشمل إجراءات المحافظة على الشرعية الدستورية للحكم أو إجراءات الحفاظ على الوضع القائم ، وبقاء النخبة الحاكمة في السلطة.

ويسمى هذا المستوى أحيانا بالأمن القومي وهي تسمية مرادفة، دون أن يكون لها صفة قومية دلالة على الاسم في بعض الدول. كما تعني في دول أخرى تجمع قومية بعينها وهذا التفسير لمعنى " الأمن القومي" يتداخل مع مستويات أخرى تالية.

- المستوى الثالث: الأمن دون الاقليمي Sub - Regional Security

يقصد به تأمين متطلبات الأمن لمجموعة محددة من الدول ، في إطار مصلحة مشتركة عن طريق ترتيبات أمنية فقط أو تنظيم كامل (منظمة). قد تكون هذه الدول عضو في تنظيم أوسع يتيح لها الاشتراك في منظمة دون إقليمية، والتركيز على مصلحة مشتركة تجمع هذه الدول في التنظيم دون الإقليمي مثال على ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي ،كل هذه التنظيمات أنشأت في فترات زمنية متقاربة لأسباب مختلفة. التنظيم الأول (مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، انشئ إبان اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، للتصدي لأخطار هذه الحرب (العسكرية، اقتصادية وسياسية)، بهدف تحقيق المصلحة المشتركة بين أعضاء المنظمة خوفا من تأثير الحرب على الجانب الاقتصادي (صادرات النفط وأسعاره).

أما الثاني مجلس التعاون العربي، أنشئ لهدف اقتصادي في البداية(تنمية اقتصاد الدول الاعضاء) لكن بعد ذلك اختلفت وجهات النظر الأمنية للأعضاء (خاصة بعد غزو العراق للكويت) مما أدى إلى حله وزوال المنظمة.

[1] – خالد محمد علي الأميري ، "الامن الوطني : المفهوم و الأبعاد و النظريات،" *مجلة الآداب* 133 (2020) : 542.

والثالث هو اتحاد دول المغرب العربي هدفه اقتصادي سياسي ، لكن فاعليته ضعيفة أي ليس لديه اطار أمني حتى الآن [1].

- المستوى الرابع : الامن الاقليمي Regional Security

تعود جذور مصطلح الأمن الاقليمي في فترة الحرب العالمية الأولى، لكن انتشر وكثر استخدامه عقب الحرب العالمية الثانية بظهور تنظيم اقليمي وهو جامعة الدول العربية معتمدين على القومية العربية التي تجمع دول وشعوب هذا التنظيم، بالإضافة الى التقارب الجغرافي والتشابه في الدين واللغة كذلك الانتماء الإقليمي[2].

- المستوى الخامس: الأمن الدولي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قامت الدول الكبرى بتنظيم دولي جديد يستند على مبادئ وأسس دولية، حيث صدر في 7 أكتوبر 1944 مبادئ وأسس التي سينشأ عليها التنظيم الدولي الرسمي الجديد، تحت اسم هيئة الامم المتحدة وتكونت لائحة المقترحات من ستة مبادئ حيث نص المبدأ الخامس على مساعدة التنظيم الدولي، إذ اضطر إلى استعمال القوة . كما أنهم يمتنعون عن مساعدة اي دولة تتخذ الأمم المتحدة ضدها عملا من أعمال المنع أو القمع[3].

المطلب الثالث: خصائص الأمن الوطني

هناك جوانب متعددة لمفهوم الأمن الوطني كما أنه يتميز بعدة سمات وهي الخصائص المميزة لمفهومه، ليصبح الأسلوب الأمثل لتوفير السلامة والطمأنينة لجميع أفراد الدولة ضد أي اعتداءات داخلية أو تجاوزات خارجية من شأنها أن تخلق في المجتمع حالة من الفوضى والاضطراب . ومن أهم خصائص الأمن الوطني ما يلي:

- الأمن القومي ذو مفهوم استراتيجي يتكون من جانبين :

[1] – نفس المرجع ، 543.

[2] – نفس المرجع ، 545.

[3] – نفس المرجع ، 545.

للأمن الوطني جانبان أحدهما موضوعي(مادي) يمكن تحديد مكوناته وعناصره بدقة، والتعبير عنه كميا لذلك فهذا الجانب يسهل حسابه وتقديره وإجراء مقارنة بينه وبين نظيره لدى الدول والمجتمعات الأخرى، كما يمكن كذلك التفرقة بين عنابر قوته، وأسباب ضعفه أو مسببات ضعفه. وما يمكن تقديره يمكن وقايته بما يعد من إجراءات مناسبة لذلك التقدير .الجانب الثاني معنوي يتمثل في معنويات المجتمع، ومدى ارتباطه بالنظام السياسي القائم، باعتباره غير ملموس حيث يصعب التعبير عنه كميا بدقة ويعوض عن الحساب الدقيق بالتقدير لما ينتج عنه من آثار، أي بمعنى آخر تقدير قوة وقدرة غير ملموسة، بما يحدثه من آثار ونتائج ملموسة. فتكون الوحدة المقاتلة محبطة، ومنخفضة المعنويات بدرجة كبيرة، خاصة عندما تفشل في تحقيق مهامها القتالية على الرغم من قدرتها العالية **من** الجانب التدريبي أو السلاح. أو أن الإنتاج الزراعي للدولة يبلغ هدفه المحدد على الرغم من توفر كل عناصر الإنتاج ، فتكون معنويات المجتمع الزراعي خاصة والدولة عامة منخفضة نتيجة ممارسات سياسية أو فشل قطاع آخر.

على الرغم من صعوبة تقدير الجانب المعنوي كميا فإن أي دراسة أمنية لكي تتصف بالشمول والدقة يجب أن تعبر عن كلا الجانبين تقديرا أو كما.

عندما يعبر الأمن الوطني عن جانبيه، ويتصف ذلك بالشمول يصبح ذو مفهوم استراتيجي يتلخص جوهره في التماس الضعف الاستراتيجي للدولة (أو الإقليم أو القومية)، والعمل على تجاوزه وذلك من خلال اتخاذ إجراءات وقائية تهدف إلى ضمان تماسك واستقرار الأمة. لذلك يجب أن يكون هناك تعاون وتناسق بين المنظر السياسي والمخطط العسكري، في صياغة المبادئ السياسية وتخطيط الإجراءات الوقائية للحفاظ على كيان الأمة وأمنها .[1]

- الأمن الوطني ينبع من خصائص الإقليم الجيوبوليتيكية لذلك فهو محصلة للتفاعل بين عوامله المحلية والإقليمية والدولية، وتتمثل عوامل الأمن الوطني في المستويات الثلاثة، المحلي

[1] – " أسس ومبادئ الأمن الوطني، " اطلع عليه بتاريخ 19 أفريل ، 2021،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/index.htm

الإقليمي الدولي، وهي ليست بمعزل عن بعضها البعض ولكن تؤثر عوامل كل مستوى وتتأثر بعوامل المستويين الأخرين.

- العوامل المحلية: تتعلق بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية والتي في غالب الأحيان تكون بدعم خارجي حيث أنها تتعارض مع أهداف النظام السياسي القائم، ومع مبادئ الشعب الحقيقية.

- العوامل الإقليمية: تمس علاقة الدولة مع الدول الأخرى في الاقليم نفسه الذي ينتمي إليه خاصة دول الجوار الجغرافي .

- العوامل الدولية، علاقات ترتبط بها الدولة بالمحيط الدولي وطبيعة تحالفاتها مع الآخرين وكذلك علاقاتها بالنظام العالمي(درجة تبعيتها للدول العظمى والكبرى بالنظام).

من خلال هذه العوامل نستنتج أن مفهوم الأمن الوطني، يتجه إلى قواعد التكامل الدولي والإقليمي النابعة من خصائص الإقليم الجيوبوليتيكية من موقع وظواهر جغرافية وطبيعية أرض مجتمع موارد ، متضمنا شكلا من أشكال التوازن بين الذاتية(المحلية) لحماية القومية والوطنية من جهة ، وما يفرضه الجوار الجغرافي من سياسية للتعايش والتعامل السلمي من جهة أخرى.

مفهوم الأمن الوطني لدوله ما، قد يصبح الدافع لسياسة استفزازية توسعية مثلا (النظام النازي لألمانيا في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين، والمفهوم الإسرائيلي للأمن الوطني) أو دافعا لسياسة استقلالية قومية (النموذج الفرنسي للسياسة الخارجية عقد الحرب العالمية الثانية). ولا يجوز المقارنة بين المفهومين ، على الرغم من أنهما ينبعان من قاعدة(خاصية) واحدة لمفهوم الأمن الوطني .

- الأمن الوطني حقيقة نسبية، برهن التاريخ دوما، على أن الأمن المطلق يتمثل في تهديد أمن الآخرين ولتحقيق ذلك الأمن يتوجب السيطرة التامة على العالم ومقدراته، لذلك تسعى الدول عادة، لتحقيق جانب مناسب من الأمن يضمن لها أمنها الوطني بدرجة معقولة .[1]

[1] – نفس المرجع .

تلك الحقيقة النسبية للأمن تأكد ضرورة وأهمية أن يوضع في عين الاعتبار خاصة عند التخطيط لأهداف الأمن الوطني، ووسائل تحقيقها وأمن ما جاورها من دول كذلك أمن الإقليم الذي تنتمي إليه دون أن تدخل في سباق أمني لزيادة قوتها وقدراتها على تحقيق أمنها، وهو ما يدفع غيرها إلى محاولة زيادة وقدرتهم لتحقيق أمنهم ليصل إلى درجة محسوبة من التوازن وهو ما يخل في النهاية بأمن المنطقة أو أمن أي من الدوائر الأمنية التي تهم الدولة، حيث يؤدي ذلك إلى الصدام أو تنازل أحدهما عن جزء من هامشه الأمني . مثالا على ذلك في الثمانينات من القرن العشرين تنافست إيران مع العراق في زيادة الهامش الأمني لكل منهما في الخليج العربي، مما أدى إلى حدوث صدام بينهما في حرب ضروس والتي استمرت ثمانية سنوات. وعندما أراد العراق أن يوسع هامش أمنه العربي، على حساب جاراته العربيات في بداية العقد الاخير من القرن العشرين، حيث بدأ بالتنازل عن جزء من هامشه الأمني الخليجي لصالح ايران وهو الذي كافح ثمانية سنوات محاولا تحقيقه في تلك الحرب.

يقابل ذلك في مفهوم الأمن الوطني ما يسميه السياسيون " الوجه السلبي لسياسة حسن الجوار" ويعتبر من أقدم تقاليد السياسة الدولية، حيث تفرض علاقة الجوار حسن النية في التعامل مع الدول المجاورة باعتبارها أساس سياسة التجمعات المرتبطة بسياسة المساندة الإقليمية المعاصرة. يتمحور مفهوم الأمن الوطني لحماية الإقليم والقومية (وهو ما لا يتماشى مع قوانين التوازن، وسمات النظام العالمي- مهما اختلف عدد أقطابه- حيث أن الدول العظمى والكبرى تميل إلى تبرير سياستها التوسعية الدولية)، وذلك على حساب سياسة المساندة الإقليمية. كما تسمى إجراءاتها الأمنية التعسفية غالبا بالحرب الوقائية أحيانا والتعدي على مجالها الحيوي أحيانا أخرى عندما يكون النظام العالمي متعدد الأقطاب أو ثنائيا فإن الدول الإقليمية وتجمعاتها بإمكانها تحقيق هامش أوسع من الأمن وذلك من خلال استغلال طبيعة التوازن بين تلك القوى. أما عندما يكون النظام الدولي أحادي القطبية فإن طبيعة التوازن تجعل من الدولة العظمى الحاكم الأعلى للعالم المتمدن ولا يعطي ذلك مرونة كافيه على المستوى الإقليمي، فتكون المواجهة والصدام والحرب دائما نتيجة وحيدة لمحاولات تحقيق أمن إقليمي أو وطني محلي، يتعارض مع رؤية النظام العالمي الأمني، وترتيباته الأمنية ، في المنطقة

الاقتصادية أو الدولة الإقليمية أو الدولة.[1](مثال ذلك ممارسات الولايات المتحدة في الاتحاد السوفيتي 1991، القطب الثاني في النظام العالمي الذي ساد عقب الحرب العالمية الثانية).

- مفهوم الأمن الوطني عملية تقنين لمبادئ السلوك الوطني ولكنه أيضا ذو طاقة ديناميكية حركية

يتكون مفهوم الأمن الوطني من مبادئ مقننة تضع في اعتبارها طبيعة الأوضاع الاستراتيجية وخصائص الامتداد الإقليمي ، وعلاقات التعامل معه كذلك سلوكيات العنصر البشري كطرف آخر ودول الجوار الجغرافي وتقدير وزنها الإقليمي والدولي كطرف ثالث، أي أن المبادئ المقننة تصبح مصدر للقيم الوطنية(والقومية) دون أن تكون مجرد مثاليات وإنما ذات مصداقية واقعية.

من جهة أخرى يعتبر الأمن الوطني مجموعة من العوامل المركبة، بعضها مجموعة ثوابت إلا أن الجزء الأكبر منها متغيرات تكسب مفهوم الأمن الوطني خاصية ديناميكية وتحقق له طاقة حركية لتطوره المستمر، لتتابع الدولة المتغيرات في المستوى الإقليمي الدولي وتتمكن من تطوير قدراتها لتحافظ على درجة الأمن التي ترغب بها، وهي الحركة المهمة كعنصر بقاء دون أن تصبح مثاليات مجردة وإنما حركة ديناميكية، مصدرها المتغيرات في الأمن الوطني تكسها الواقعية اللازمة لبقائها. ويفسر ذلك اهتمام الحاكم واحترامه لتلك القيم والمبادئ المقننة للأمن الوطني، وفي حال لم يحترم تلك المبادئ والقيم سيفقد شرعيته ويتعرض نظامه للتقويض لمخالفته لأهداف الأمن الوطني للدولة وتعريضها للخطر مثال على ذلك، أن أحد عناصر مفهوم الأمن الوطني لإسرائيل قبل عام 1967م كان هو الأهمية الحيوية لمضايق تيران في مدخل خليج العقبة، وكذلك أهمية عدم وجود قوة عسكرية بالقرب من الحدود الإسرائيلية المصرية في سيناء .وكانت تلك الأهمية تكمن في حجم التجارة الخارجية لإسرائيل مع العالم الخارجي جنوبا وتتمثل تلك التجارة، في مصادر الطاقة المواد الغذائية(خاصة الحبوب واللحوم) بشكل أساسي، ويشكل منعها في الوصول إلى إسرائيل في توقيتها ، توقف الحياة الطبيعية بالدولة و يهدد ذلك أمنها .

- خطورة التوسع في تطبيقات الأمن الوطني (ممارسات القوى العالمية الكبرى)

[1] – نفس المرجع .

يخضع مفهوم الأمن الوطني إلى سوء استخدام من طرف القوى الكبرى في مختلف العصور . حيث ازداد سوءاً في النصف الثاني من القرن العشرين، ثم انقلبت إلى حالة حادة من السوء في العقد الأخير من القرن.[1] كما يعتبر التوسع في مفهوم الأمن الوطني أمر طبيعي، خاصة عند اتساع الإقليم الوطني للدولة المتسعة المساحة وذات تعداد سكاني كبير و المتعددة دول الجوار، وهي ما تسمى بالدولة العملاقة. عند ظهور الاتحاد السوفيتي (ومن قبله روسيا القيصرية) كانت الدولة ذات إقليم شاسع المساحة، يقطنه مئات الملايين من البشر، من قوميات متعددة، كما وصل عدد الدول الواقعة على حده الجنوبي(الآسيوي) أكثر من اثنتي عشرة دولة، مختلفة القوة والتوجهات ويكون المفهوم الموسع للأمن الوطني لمثل تلك الدولة العملاقة، أمراً طبيعيا عندما يشمل كل الأبعاد، بما يهددها مع ذكر القوى الإقليمية المجاورة أو ما بداخل الاتحاد من قوميات مختلفة، ويصبح غير طبيعي إذا تعد ذلك إلى أقاليم بعيدة لمساندة قوة أو معاداة أخرى.

ويختلف الأمر مع دولة عملاقة إلى أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية فهي دولة قارية متسعة الأرجاء، ضخمة الموارد البشرية إلا أن حدودها لا تجاورها إلا دولتان هما من الدول ذات التوجهات المتماشية معها ، فيكون هنا التوسع في المفهوم غير طبيعي لأن الولايات المتحدة الأمريكية وسعت في مفهومها الأمني ليبررا انتهاكاتها للأعراف الدولية واعتداءاتها على أمن الآخرين . [2]

[1] – نفس المرجع .

[2] – نفس المرجع .

المبحث الثاني: الأمن الوطني: الأبعاد، المجالات، و المقومات

قبل التطرق إلى مجالات ومقومات الأمن الوطني بشكل دقيق ومفصل، يجب تناول أهمية الأمن الوطني وتفسير الاهتمام الكبير به، كما يبرر الجهود والموارد العظيمة التي تبذل في سبيله والتعرف على الوسائل الصحيحة المثلى لرعايته بشكل فعال، كما أن إدراك الأبعاد الحقيقية لأهمية الأمن الوطني يدفع مؤسسات وجماعات ومواطني الدولة إلى التفاعل بجد واجتهاد وإخلاص من أجل تأمينه.

المطلب الأول: أبعاد الأمن الوطني

يعتبر الأمن الوطني قضية كبرى ومسألة مصيرية لا تتعلق بالسلطة وبقائها أو بنخبة من الأفراد ومصالحها، بل بكيان الدولة وهويتها الأمنية بأكملها، لذا يجب العناية بها بصدق وإخلاص وموضوعية، ولا يجوز أن ترتبط بمصالح خاصة أو باعتبارات مؤقتة [1]. وللأمن الوطني جملة من الأبعاد تتمثل في:

- البعد الإنساني للأمن الوطني

يتمثل البعد الإنساني للأمن الوطني في ثلاث حقائق أولا ارتباطه بمفهوم الحياة الإنسانية الكريمة والتي تقوم على ركائز يفترض أن تتوفر في واقع الوطن الآمن، و من أهم تلك الركائز توفير ضروريات الحياة الأساسية كالغذاء والدواء والكساء والعلم. كما يمكن إشباع هذه الاحتياجات من خلال أربع طرق، العمل ورعاية الدولة اللذان يحفظان للإنسان كرامته وهناك أيضا الاعتماد على إحسان الآخرين والكسب غير المشروع اللذان يفقدان الإنسان كرامته ويؤديان إلى شعوره بالدونية والخجل. ومن أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة الإنسانية الكريمة هو تحرر الفرد من القيود غير المشروعة على حقوقه الشخصية المادية والمعنوية وتأمينه يعتبر من أهم واجبات الدولة الحديثة – نظريا على الأقل – تأكيد هذا الواجب في قوانينها وسبل رعايته بل ان دول العالم المعاصر، اعترفت بهذا الواجب حيث اتفقت منذ ما يزيد على 50 عاما من ميثاق عالمي يؤكد قيمة الإنسان ويحرم التعدي على حقوقه (ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي لم يعترض أي من الدول الأعضاء في الأمم

[1] – فهد بن محمد الشقحاء ، الامن الوطني تصور شامل (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2004) ، 157.

المتحدة آنا ذاك ما عدا المملكة العربية السعودية التي كان سبب قرارها هو مخالفة بعض بنود الميثاق للشريعة الإسلامية).[1]

أما بالنسبة لرعاية حقوق الفرد المادية والمعنوية تتمثل في القيام بكل ما يلزم لحمايته ضد مختلف الاعتداءات المتمثلة في انتهاك حرمات الفرد الطبيعية والقانونية كالتجسس عليه، أول تقييد حريته الشخصية الدستورية وإيذائه بغير وجه حق، أو احتقاره أو ظلمه أو مصادرة ممتلكاته أو منعه من العمل وطلب العلم وتطو ير ذاته أو غيبته وتشويه سمعته أو تهديده وتعذيبه، أو معاقبته بدون سبب مشروع أو تعريضه للتمييز العنصري في أي مجال من مجالات المعاملات الإنسانية وحرمانه من التعبير من عن الذات والمشاركة في الرأي أو الدفاع عن النفس والنفيس المادي والمعنوي كل ما ذكر يعتبر من لوازم ومؤشرات الحياة الإنسانية الكريمة وتكون أكثر انتشارا واستقرارا في إطار الواقع عندما تتميز الدولة بمستوى عال من الأمن الوطني.

الحقيقة الثانية الدالة على البعد الإنساني للأمن الوطني، هي أنه شرط أساسي لمضاعفة جهوده من أجل بلوغ طاقته الإنتاجية وتحقيق ذاته، ويتحقق ذلك عندما تنعم الدولة بأمن وطني شامل وتعيش في ظروف ايجابية تغيب أو تقل فيها المعوقات التي تحول دون إدراك هذه المهارة .

أما الحقيقة الثالثة فتتمثل في حق الفرد في ت وجيه ما فضل من طاقته ووقته، ويكون ذلك عندما تؤمن الدولة تتلاشى فيها – كأثر مباشر – الهموم الإنسانية المتعلقة بطلب العيش الكريم وتأمين الحقوق الشخصية.[2]

- البعد الأخلاقي للأمن الوطني

وهو تأمين الأمن الوطني يعتبر التزام أخلاقي من قبل الدولة اتجاه أفرادها، وأن الأخلاق في علاقاتها بالأمن الوطني سبب وأثر، ومنه تسعى الدولة على تفعيل مثلها الأخلاقية في المجتمع وترسيخها في ضمائر أفراده عن طريق وسائل مختلفة ،كالتعليم والتشريع والقدوة الحسنة والتشجيع المعنوي والمساعدات النقدية والعينية للمحتاجين، كما تعتبر الأخلاق مسؤولية الاجتماعية ليس للفرد يحترمها

[1] – عقيل حسين عباس و حيدر زهير حاسم ، " استراتيجية البعد الانساني للأمن الوطني " ، قضايا سياسية عدد 58 (2019) : 82.

[2] – نفس المرجع ، 83-84.

متى يشاء ويتجاهلها إذا شاء ومنه تؤدي الأخلاق وظيفتها في المجتمع كعامل حاسم ومصيري في حفظ أمنه واستقراره وارتقاءه عن الأوضاع الدنيوية التي لا تليق بالجنس البشري المكرم بل تؤدي إلى إهلاكه.[1]

- البعد الحضاري للأمن الوطني

أما بالنسبة للبعد الحضاري للأمن الوطني يتمثل في التقدم الحضاري للدولة يعتمد أيضا على أمنها، ويعتبر التزام الأخلاقيين من قبل الدولة اتجاه أفرادها وتحقق ذلك من خلال نمو الدولة وتطورها الشامل في كل جوانب وجودها ، كما أن تقدم الدولة الحضاري يتوقف على حالة أمنها الوطني من منظور شامل فبمقدار الأمن الوطني تتحقق نتائج تتصل بالنمو الحضاري، كراحة الضمير والوجدان ورفاهية البشر وقوة المجتمع ومنه نستنتج أن الأمن الوطني ضرورة تنموية. كما تتمثل قدرة الدولة على مسألتي النمو الحضاري والأمن الوطني على نحو يحقق نتائج ايجابية يعتمد على قيامها باستخدام قوتها (المادية والتنظيمية والسياسية والعسكرية) بصورة مشروعة. والصورة المشروعة تعرف بأثارها. ولهما نتيجتان الأولى أن يجني الثمرة المادية والتقدم (رفاهية العيش) تمس كل أفراد المجتمع لا فئة منتقاة منهم، أما الثانية أن يشعر الإنسان برفاهية العيش تتحقق كأثر لتميزه الحضاري، ومن خلال خصائصه الذاتية ومنطلقات هو نتيجة لجهوده وإسهاماته الإيجابية وليس كأثر انجازات لا ينتمي إليها، أو تفضيل الغير عليه (حتى و إن كان الحاكم)[2].

المطلب الثاني : مجالات الأمن الوطني

للأمن الوطني عدة مجالات رئيسية، منها ما يتأثر بمتغيرات علاقاتها وأوضاعها الداخلية ومنها ما يتأثر بشكل كبير بمتغيرات علاقتها الخارجية والأوضاع على الصعيد الدولي. يتوجب على الدولة بهذه المجالات في إطار مجهوداتها الرامية لحفظ واستقرار أمنها الوطني الشامل. وسنتناول بشكل مفصل ودقيق مجالات الأمن الوطني مع تحديد المتغيرات ذات الصلة الوثيقة بكل منها .

[1] – فهد بن محمد الشقحاء ، الامن الوطني تصور شامل ، 44.

[2] – نفس المرجع ، 48 – 51.

أولا: المجالات الداخلية

تتمثل المجالات الرئيسية الداخلية للأمن الوطني في الأمن النفسي والاجتماعي، والأمن السياسي والأمن المعيشي والمدني والأمن الحضاري[1].

- الأمن النفسي: يتمثل في الشعور بالاطمئنان ويعتبر من أهم مجالات الأمن الوطني حيث يمكن تعريفه بأنه : " تحرر عضو المجتمع السوي جسديا وعقليا من الشعور بالخوف والقلق والتوتر لثبات واستقرار ظروفه الحياتية في الدولة على أوضاع إنسانية تفي باحتياجاته النفسية والروحية الأساسية ." ويطرح هذا التعريف مسائل مهمة يجب ملاحظتها لضمان جدية وفعالية أي مجهود يرمي إلى تعزيز الشعور العام بالأمن النفسي، المسالة الأولى هي أن الأمن النفسي أثر تختلف أسبابه أهمها فيما يتعلق باحتياجات الروح ومنها ما يتعلق باحتياجات الجسد، حيث أن كلا النوعين مكمل للأخر وتلك حقيقة ثابتة وشرط اللازم لاطمئنان الفرد وسيكون نفسه.[2]

أما بالنسبة للمسألة الثانية التي يثيرها تعريف الأمن النفسي هي أن العامل الذي يحقق استقرار وثبات الظروف الحياتية في الدولة هي الدولة نفسها، حيث يجب عليها إشباع احتياجات المواطن المختلفة والمتمثلة في ضرورية بقاء الفرد والعيش في حياة عزيزة كريمة أو المؤدية إلى اكتمال شعوره بالسعادة.[3]

وأخيرا المسألة الثالثة التي يجب ملاحظتها والتركيز عليها هي أن القلق والتوتر والخوف الذي يشير إليه التعريف، لا يشمل الصنف الموجود لدى الأفراد المختلين في توازنهم الجسدي أو العقلي فالمعاقون والمعتلون في أبدانهم أو عقولهم أو في الاثنين معا بطبيعة الخلقة أو بسبب مرض طارئ أو بسبب حادث أو جناية وقعت بفعل الغير أو بفعل الذات. دون أن تكون الدولة عاملا في وقوع أو تفاقم

[1] - المرجع نفسه ، 52

[2] - المرجع نفسه، 54.

[3] - المرجع نفسه 56.

حالات الإعاقة قد ينتابهم شعور بالخوف والقلق وعدم الاطمئنان حيث يتوجب على الدولة أن تعمل جهد للتخفيف من حدته.[1]

- الأمن الاجتماعي: يعتبر كأحد مجالات الأمن الوطني الرئيسية ويمكن تعريفه بأنه إحساس الدولة بالطمأنينة والاستقرار لانعدام الظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع قيم المجتمع الأصلية ومبادئها. كما أن الأمن الاجتماعي شعور يشعر به أفراد المجتمع عندما تثق نفوسهم بمثانة تقاليدهم وأعرافهم وممارساتهم الاجتماعية، ولحصول تلك الثقة يجب أن تكون التقاليد والأعراف والممارسات الاجتماعية ذات اثر ايجابي في تهذيب الجماعة وإصلاح شؤونهم بصرف النظر عن الظروف المكانية والزمانية التي تحيط بهم[2].

- الأمن السياسي: يتمثل في انعدام شعور المواطن العادي أو صنف من المواطنين في الدولة بالعزلة السياسية. كما يعتبر أيضا حالة خاصة من الطمأنينة الاجتماعية تتحقق كلما عظم احترام الدولة للطبيعة السياسية للإنسان.[3]

- الأمن المعيشي: يعرف بأنه اطمئنان المجتمع إلى توفر أسباب العيش الإنساني الكريم في الدولة، ومن أهم أسباب العيش الإنساني الكريم في الدولة من منظور عصري تنحصر في ثلاث مجالات رئيسية هي مجال العمل طلبا للرزق والكسب ومجال تأمين ضروريات الحياة الأساسية ومجال الرعاية والخدمات الاجتماعية.[4]

- الأمن المدني: وهو تحرر الدولة من التصرفات التي تخالف ضوابطها الدستورية والقانونية الرسمية المتعلقة بحقوق وواجبات أفراد المجتمع وفئاته، وتوفر الوسائل الرسمية لحماية ذواتهم وممتلكاتهم. كما يعكس الأمن المدني واقع الأمر مدى ما وصلت إليه الدولة من أمن اجتماعي ومعيشي.[5]

[1] - المرجع نفسه، 62
[2] - نفس المرجع ، 72 .
[3] - نفس المرجع ، 74 .
[4] - نفس المرجع ، 79 .
[5] - نفس المرجع ، 81 .

- الأمن الحضاري: شعور مواطن الدولة بالاطمئنان والرضا والسعادة لما يجده في دولته وشموخ ثقافي في مجالات الحياة المختلفة تحرره من التبعية واستصغار الذات والاعتماد على الآخرين.[1] ثانيا: المجالات الخارجية

تتمثل مجالات الأمن الوطني الخارجية في مجال الأمن الفكري ومجال الأمن العسكري والاقتصادي، كما أنها تعتبر من أهم المجالات الرئيسية والتي يتوجب على الدولة أن تهتم بها بهدف حفظ واستقرار أمنها الوطني الشامل.

- الأمن الفكري: هو اطمئنان مجتمع الدولة إلى قدرته على التصدي للاتجاهات الفكرية التي من شأنها أن تؤثر سلبا على تصوره لمشكلاته ورؤية أسبابها وجذورها وصلبها وهوامشها وتناقضاتها الداخلية وعلاقاتها التبادلية مع غيرها . وأهم شرط لحصول حاله الاطمئنان التي يشير إليها التعريف، هو مقاومة الدولة للفكر الذي يتعارض مع تميزها الذاتي وقيمها الحضارية.

كما يتوجب على الدولة أن تسعى إلى تعزيز أمنها الوطني وفق مفهومها الصحيح وهو تعزيز أمنها الفكري لمقاومة الفكر الذي يتعارض مع قيامها ومبادئها الأساسية ،وهذا يقتضي إصلاح الفكر الذاتي بتأصيله و استمرار تقويمه[2].

- الأمن العسكري: وهو الذي يشير إليه المعنى الضيق السلبي للأمن الوطني كما أنه يمثل القضية التي يرتبط بها مفهوم الحكومات والدول غالبا عند التصدي علميا للأمن الوطني[3] ، كما أن الأمن العسكري قضية واضحة يسهل تحقيقها مع الإرادة والتصميم. إذ أنها قضية تتعلق بمسألة وجود الدولة ومصير كيانها وهذه مسألة استراتيجية لا تقبل المساومة أو تخضع للعبة الخيارات فيما يتعلق بأصل ما تهدف إليه.

- الأمن الاقتصادي: عند تطرقنا لأمن الدولة الاقتصادي يجب أن نراعي حقائق عالمنا المعاصر، وهي أن الدولة كجزء من الكيان العالمي الحديث لا بد أن تتأثر بكثير من سماته

[1] - نفس المرجع ، 84 .
[2] – نفس المرجع ، 86 – 87.
[3] – نفس المرجع ، 91 .

والتي من أهمها ارتباط أعضائه برابطة معقدة من المصالح المتبادلة والمتداخلة إلى حد بعيد، مثلا نجد تداخلا بين المصالح الاقتصادية والسياسية في دولة ما من جهة وبين تلك المصالح ومصالح اجتماعية وحضارية في دولة أو دول أخرى من جهة أخرى. لذا لا يمكن للدولة اتخاذ إجراءات وتدابير اقتصادية سليمة تعزز أنها الوطني بمعزل عن مؤثرات البيئة الخارجية وظروف العلاقات الدولية.[1]

المطلب الثالث: مقومات الأمن الوطني

لا يمكن للأمن الوطني أن يتحقق بصورته المثلى ما لم يستند إلى مقومات ترسخه وتجعل منه دعامة يصعب اختراقها، كما يتوجب العناية بمتغيرات تتصل بمجالات مختلفة والتي تتأثر بأوضاع الدولة وترتيباتها الداخلية. سنتناول المقومات الأساسية للأمن الوطني ومن أهمها، العقيدة والاقتصاد، السياسة، قوة عسكرية، الجغرافيا، الإعلام، الإدارة العامة، القيادة.

- السياسة: إن مساعي أفراد الدولة وخاصة القائمين على السلطة والمحسوبين عليها من أهم المؤثرات في الأمن الوطني، وغاية العمل السياسي حل مشاكل الدولة وحسم النزاعات الداخلية أو مع أطراف خارجية.

- الاقتصاد: يتمثل في الإمكانات المتوفرة لدى الدولة في مختلف المجالات، صناعية، زراعية وخدمات، ومدى اعتماد الدولة على نفسها في الإنتاج وقدراتها الاقتصادية على مواجهة الأخطار بالإضافة إلى مهارات السكان وخبراتهم التعليمية والفنية. حيث أن استثمار تلك المهارات والقدرات والحفاظ عليها بهدف استجابة الدولة لرغبات واحتياجات أفرادها. فكلما كانت توجهات هؤلاء وتحركاتهم تصب في صالح المواطن والمجتمع، كلما توجه مؤشر قياس الأمن الوطني نحو التكامل والاستقرار .

- القوة العسكرية: حيث تعتبر من الأبعاد المهمة، وتتمثل في جميع مؤسسات الدولة ذات الطابع العسكري من القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي، ودورها الرئيسي العمل على تحقيق

[1] - نفس المرجع ، 92 .

الأمن للدولة وحمايتها من الأخطار الداخلية والتهديدات الخارجية ويتمثل ذلك في مدى قدرة الدولة وقوتها [1].

- الجغرافيا: يعتبر العامل الجغرافي من العوامل الحاكمة للدولة فغالبا ما ترى الدولة نفسها واقعة تحت رحمة هذا العامل، دون رضاها وهذا ما يصفه منظرو الجيوبوليتيك بـ (لعنة الجغرافيا) [2]. لذا فعلى الدولة أن تتخذ إجراءات تخفف من هذا القيد قدر المستطاع وفي الجانب الآخر على الدول التي شملها نعيم العامل الجغرافي أن تستثمره بالطريقة الصحيحة التي تقوي أمنها الوطني .

- الإعلام: هو أنشطة ومجهودات ووسائل تهدف إلى " التعريف بالشيء وتوسيع نطاق الإحاطة به ونشر وترويج الرأي والخبر باستعمال المنطق وأساليب الإقناع المناسبة " . هذا التعريف يحمل دلالات ايجابية مؤداها أن الإعلام يمكن أن يكون عملية توجيه وإرشاد تهدف إلى تثبيت التصورات السلمية المتكاملة من خلال مواد إخبارية وتثقيفية وترفيهية محددة، في نفس الوقت يمكن أن نتصور بهذا التعريف دلالة سلبية نقيض.

كما يعتبر الإعلام اليوم ضرورة نفسية لكونه حاجة إنسانية مهمة لا تستقيم حياة الفرد ويصح كيانه بدون العناية الدقيقة بها. وهو أيضا ضرورة اجتماعية لأن المجتمع لا يمكن ان يحافظ على تراثه وتماسكه وشخصيته المستقلة، وبالتالي أمنه واطمئنانه مع غياب التخطيط الجاد والمدروس له. كذلك إعلام دولة ما معيار مهم لتقييم قوتها وأمنها ومؤشر صادق لحقيقة تلك القوة وذلك الأمن[3].

- الإدارة العامة: تعتبر من أهم مقومات الأمن الوطني حيث أن مستوى الأمن الوطني في الدولة يكون مرتفعا عندما تكون أجهزة الإدارة العامة تزيد أو تقل بمقدار قوتها في ثلاث جوانب التنظيم و الأداء والأخلاق، حيث تكتمل المناقشة التحليلية الهادفة إلى إيضاح اثر الإدارة

---

[1]– محمد سعيد آل عياش الشهراني ، " أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني " (دراسة مسحية على مجموعة من الأكاديميين في مدينة الرياض استكمالا لنيل شهادة الماجستير في القيادة الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2002).

[2] – مازن حميد شلال، " الإرهاب العالمي وأثره في الأمن الوطني ، " قضايا سياسية العدد 56(2019):09.

[3] – فهد بن محمد الشقحاء ، الامن الوطني، 112.

العامة على الأمن الوطني الشامل في الدول دون استطراد بين أثر قوة التنظيم والأداء والأخلاق في رفع كفاءة الجهاز الإداري العام.[1]

- القيادة: تتمثل في القدرة على التأثير في الآخرين بمحض إرادتهم والقيادة تتضمن عمليا مسؤوليات لا يتم أداءها بشكل فعال إلا بعقيدة قوية في ذاتها وقوية في الضمير.[2] كما يوجد أيضا كفاءة القيادة التي تتمثل مقوماتها على الإبداع والمبادرة والاجتهاد في تصحيح المفاهيم السلبية في المجتمع، ويتم ذلك من خلال الأنشطة العلمية وتنويرية التي تبين بالحجة الدامغة وتقنع بالدليل القوي أهمية التغيير ووجهاته والسبل الصحيحة لتحقيقه[3].

- العقيدة: تعتبر من المسائل الأساسية بالنسبة للإنسان في كل زمان ومكان باعتبارها تشكل تصوره حول وجوده في هذه الحياة ومصيره بعدها[4]. قامت مجموعة من الباحثين الغرب بتقديم تعريف لمصطلح العقيدة وجزموا بأنها " القيم والأصول المرجعية التي تصبغ التصرفات بصبغة شرعية"، كما تعد الوظيفة الرئيسية للعقيدة هي أنها تشرح لكل من يؤمن بها معنى وجوده وأسباب تصرفاته كما أنه هناك وظائف أخرى للعقيدة من أهمها : توجيه خيارات الإنسان وسلوكه وضبط الخلافات الإنسانية وتبرير الوضع القائم.

وعلى إثره تختلف العقائد جوهريا في مضامينها وتوجيهاتها وقيمها وما تدعو وتؤدي إليه حسب خصائص الثقافة التي تنبثق منها. وهنا تبرز مسألة كفاءة العقيدة كعامل في مجموعة العوامل التي تؤثر في مدى ما تنعم به الدولة من أمن وطني[5].

[1] - نفس المرجع ، 135.
[2] - نفس المرجع، 102.
[3] نفس المرجع ، 107
[4] - نفس المرجع ، 91 .
[5] - نفس المرجع ، 99.

المبحث الثالث: التأصيل النظري لمفهوم الأمن الوطني

بعد تطرقنا لمفهوم ومستويات الأمن الوطني، باعتباره مفهوما يحمل العديد من التناقضات والمفارقات حيث تبين انه "ليس هناك فقط خلاف حول الأمن بين الأمم، وإنما أيضا خلاف الأمن بين المفاهيم"، ومن هنا يجب علينا التطرق إلى مختلف النظريات والمقاربات التي واكبت هذا التطور واصلت له من الناحية الأكاديمية حيث جاءت هذه الأعمال أما بهدف تفسير التطور الحاصل في مفهوم الأمن الوطني أو صانعة له من خلال استغلال المتغيرات الحاصلة .

المطلب الأول: المقترب التقليدي للأمن الوطني

مر الفكر الواقعي بمراحل تاريخية مختلفة وعددها هائل من المفكرين إلا أن هناك درجة هامة من الاستمرارية بين الواقعيين القدامى والمعاصرين[1] ، كما تعتبر الواقعية من اعرق المحاولات التنظيرية في الدراسات الأمنية فهي كمرجعية فكرية تقوم على أساس القوة وبالتالي" تعمل على إبراز أهمية الوسائل الاستراتيجية والعسكرية في الأمن الوطني" حيث أنها تنقسم إلى اتجاهين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة.

- الواقعية الكلاسيكية ClassicalRealism:

تعود جذور الواقعية الكلاسيكية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي اقترنت هانس مورغنثو Hans Morgenthau في عمله الشهير الذي كان من خلال كتابه الصادر سنة 1948 تحت عنوان " السياسة بين الأمم الصراع من اجل القوة والسلم" PoliticsAmong Nations , The Struggle for Power and Peace، حيث يعتبر أن الدولة هي الفاعل الوحيد العقلاني وبالتالي فان "جوهر تحليلات الواقعين حول الدولة والأمن الوطني والقوة العسكرية". أما أرنولد والفرز Wolfers Arnold ركز في تحليلاته على الأمن الوطني، والذي اعتبره مفهوما نسبيا غير مستقر من خلال مقاله الصادر سنة 1952، تحت عنوان الأمن الوطني كرمز غامض ambiguoussymbol National Security as an حيث يقول فيه أنه "يجب

[1] – عمري سعداوي ، البعد الاقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن ، 73.

التمحيص فيه أي الأمن الوطني كمصطلح بشكل خاص، ليس بالضرورة أن يحمل نفس المعنى بالنسبة لجميع الأطراف ولا حتى أن يكون له معنى دقيق ومطلق".[1]

- الواقعية الجديدة Neo-Realism:

يؤمن الواقعيون بأن القوة هي عملة السياسة الدولية، كما تهتم القوى الكبرى – وهي الجهات الفاعلة– بالقوة الاقتصادية والعسكرية.[2] كذلك يعترف الواقعيون بتعدد الفواعل إلا أن الدول تبقى هي الفواعل الرئيسية " فهي التي تحدد قواعد اللعبة من خلال السماح لأولئك بالتطور خارج فعلها أو عبر تغيير القواعد حينما لا تعود مناسبة لها"، من أبرز روادها كينيث والتز K. Waltz الذي يرى " أكبر مصلحة وطنية هي زيادة قوة الدولة وتحقيق أكبر مكانة"، بمعنى أن الدول مطالبة للبحث عن القوة التي تمكنها من حفظ بقائها أما بالنسبة إلى جون ميرشايمر J.Mearpheimer حيث أنه تطرق إلى نموذج الدولة المهيمنة كونها القادرة على تحقيق أمنها "فهدف الدولة الأسمى هو الهيمنة وأن هاجس الدول ليس زيادة قوتها لأقصى درجة وإنما المحافظة على مكانتها ضمن النظام الدولي".

من جانب آخر يرى ستيفن والت Stephen Walt، أنه يجب على الدولة السعي إلى زيادة قوتها كاستراتيجية للردع " فالدول بكل بساطة تسعى إلى البقاء وزيادة قوتها من شأنه أن يضمن لها الأمن " على خلاف الواقعيين الذين يركزون اهتماماتهم على القوة العسكرية (أي بمفهومها الصلب) كما أنه يعترف بأن " القوة العسكرية ليست المصدر الوحيد للأمن الوطني والتهديدات العسكرية ليست هي فقط الخطر الوحيد الذي تواجهه الدول " [3].

- المقترب الليبرالي

ترى النظرية الليبرالية أن للمؤسسات الدولية دور مهم في تحقيق التعاون وأن توسيع المؤسسات توفر المعلومات وحفظ تكليف العمليات والاستقرار وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل النسق تعمل عموما على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل، كما يعتقد كيوهان ويشير مؤيدو هذه الرؤية إلى أن المؤسسات الدولية تمنع حدوث الحروب والنزاعات كما وبوسعها تخفيف حدة

[1] – خالد علي محمد الاميري ، الامن الوطني : المفهوم و الأبعاد و النظريات ، 70.

[2] – عمري سعداوي ، البعد الاقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن ، 76.

[3] – خالد علي محمد الاميري، الامن الوطني : المفهوم و الأبعاد و النظريات ،70.

المخاوف التي تنشأ من الغش والمكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون، ويسلم مؤيدو المؤسسات الليبرالية بكثير من افتراضات مذهب الواقعية بشأن استمرار أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية، لكنهم يجادلون بأنه يمكن لهذه المؤسسات أن توفر إطارا للتعاون بين الدول وهو ما يساعد على التغلب على أخطار المنافسة الأمنية بين الدول.

ويعتبر أنصار السلام الديمقراطي كذلك أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة بعضها البعض،

وأن سبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني هو غياب الديمقراطية، لذلك فالديمقراطية تعتبر مصدرا رئيسيا للسلام كما يرى روبرت كوفمان.

لقد ظهرت النظرية الليبرالية في ثمانينيات القرن العشرين وتنضوي تحت الاتجاه الليبرالي، واقترنت إلى حيث يرى دويل وبروس راست أن التمثيل الديمقراطي والالتزام بحقوق الإنسان والترابط فوق القومي يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية وأن غياب هذه السمات يجعل الدول تميل إلى الحروب والنزاعات.

- فنظرية السلام الديمقراطي تقتضي بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى، وقد قدم لنا بعض الباحثين من أمثال مايكل دويل عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه، ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ، ويرى أنصار هذه النظرية أن مصادر التهديد وعدم الاستقرار الأمني تكمن في العوامل الداخلية وترى في الفقر والحرمان والتهميش والتخلف وانعدام التعليم ونقص الثقافة الاجتماعية والسياسية على أنها مصادر تهديد حقيقية للأمن، هذه التهديدات محلية ثم تتطور وفق ديناميكيات معينة لتصبح عابرة للحدود وتشكل مشكلة دولية، وأن بداية الاستقرار الدولي تبدأ بأمن المجتمعات المحلية بأن تتحول جماعاتها إلى السبل السلمية في بناء العلاقات وتحقيق الحاجات بالاعتماد على الآليات الاقتصادية والسياسية بدلا من استعمال القوة، ولما تنتشر

الديمقراطية تصبح الدول تفضل الطرق السلمية في التعامل مع القضايا الدولية والتفاعل مع الفواعل والوحدات السياسية الأخرى بدلا من استخدام القوة والاعتماد عليها [1].

المطلب الثاني: المقترب الشمولي للأمن الوطني

- المدرسة النقدية

نظرا للنقد الذي وجهه العديد من الباحثين حول النماذج التقليدية في الدراسات الأمنية أدى إلى بروز مقاربات نظرية جديدة تتمثل في النظريات النقدية Theories Critical[2]. حيث تعتبر النقدية من اهم التيارات الفكرية Critical Security Studies كما انها تنطوي على عدة مدارس فكرية من اهمها مدرسة فرانكفورت Frankfurt School التي ساهمت في تطور حقل الدراسات الأمنية حيث تأثر روادها بالفكر الغرامشي انطلاقا من **تيودور أدرونو** T.Adrono **وماكس هوركايمر** M.Horkeimer و **روبرتكوكس** R.Cosc واخيرا تلميذهم **يورغانهبرماس** y. Habermas، إذ ركز جميعهم على الجانب الاجتماعي كما عملت النظرية النقدية على تعميق وتوسيع مفهوم الأمن حيث ركزت على الفرد باعتباره وحدة أساسية في التحليل إلى جانب القوى الاجتماعية التي تعتبر أساس تحقيق الأمن الوطني ثم الدولي.

كما أن مفهوم الانعتاق يعتبر أهم قيمة مضافة إلى مدرسة فرانكفورت، ضمن حقل الدراسات الأمنية حيث يقول **هوركايمر** أن " النظرية لا تسعى لزيادة المعرفة وإنما هدفها هو تحقيق انعتاق الإنسان من العبودية"، ويرى **كين بوثأن** تحقيق الأمن لا يتم من خلال تحقيقنا لمفهوم الانعتاق على أرض الواقع حيث يقول ان "الانعتاق امبريقيا هو الأمن". [3]

[1] - مبروك ساحلي، " نظرية السلام الديمقراطي: كآلية لتحقيق السلام المستدام ، " *مجلة دراسات وابحاث* 3 (2020): 3.

[2] – أمينة مصطفى دلة، "الدراسات الامنية النقدية" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، جامعة الجزائر 3 ، 2012-2013)، 2.

[3] – إيمان ميصراوي ،" الأمن الوطني : نظرة في المفاهيم والنظريات ، " مجلة أكاديميا للعلوم السياسية المجلد 06 العدد 02(2020): 71.

➢ مدرسة باريس:

شهدت بداية تسعينيات القرن الماضي صعود دراسات تركز على مواضيع الأمن الداخلي وممارسات الشرطة، وتشكيل الحقل الأمني. حيث تعالج هذه الدراسات الأمن " كتقنية الحكومة"، أي ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي عن طريق استعمال التكنولوجيا.

- أولا مثل: كاميرات المراقبة وأجهزة تحديد الهوية والفحص القبلي والمراقبة عن مسافة،
- ثانيا شبكات مهني الأمن وهم الخبراء في مجال الأمن الداخلي الوطني مثل الجنود، الشرطة الدرك الجمارك....الخ [1]

اهتمت مدرسة باريس بالطبيعة الجديدة والمتغيرة للعنف السياسي، بدلا من التركيز على الحرب (والتمثيل الكلاسيكي للعنف) حيث أنها اهتمت بمستويات الدنيا التي تهدد الأمن الداخلي الوطني مثل: الجريمة، الاختطاف والحروب الأهلية وغيرها... كما ركزت أيضا على التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن المجتمعي مثل: مشكلة الهجرة والجريمة المنظمة، ظواهر الاحتجاج والشغب ومراقبة الحدود....الخ[2]

➢ مدرسة كوبنهاجن والأمن الوطني

تعتبر مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية العنوان المقدم للأجندة البحثية الجماعية لعدد من الباحثين الأكاديميين بمعهد كوبنهاجن للأبحاث السلام Copri الذي تأسس سنة 1985[3] ، كما يعتبر **باري بوزان** من أكبر المنظرين الذين ساهموا في توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة كوبنهاجن واتجاهاتها في السلام[4]، حيث يتخذ موقفا واقعيا من خلال كتابه Peaple States and Fear الذي اعترف فيه صراحة أنه لا يمكن بناء تعريف للأمن الوطني دون الرجوع الى كتابات أرنولدوالفرز[5]،

[1] – سيد أحمد قوجلي ، الدراسات الامنية النقدية : مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن (المملكة الاردنية الهاشمية : المركز العالمي للدراسات السياسية ، 2014) ، 60.

[2] – نفس المرجع ، 60.

[3] – مصطفى دلة أمينة ، الدراسات الامنية النقدية ، 58.

[4] – عمر سعداوي ، البعد الاقليمي للأمن الوط ني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن ، 83.

[5] – ميصراوي إيمان ، الأمن الوطني : نظرة في المفاهيم والنظريات ، 9.

باعتباره افضل قطعة مفاهمية معروفة عن الأمن.[1]يرى بوزان أن الدولة هي الفاعل الرئيسي والمحور في العلاقات الدولية وبالتالي فإن مهمة تحقيق الأمن الوطني والحفاظ على عاتقها (الدولة).

من أهم إسهامات مدرسة كوبنهاجن هي فكرة القطاعات الأمن. التي تقوم على الأمن باعتباره إطار حيث شامل وتتشابك فيه مجموعة من العناصر المتخصصة في مجال أمني معين، ولا يتحقق الأمن إلا من خلال تحقيقها، كما يحدد بوزان مفهوم الأمن الوطني من خلال خمس قطاعات: القطاع السياسي العسكري، الاقتصادي و المجتمع والبيئي .[2]

المطلب الثالث : المقترب البنائي للأمن الوطني

تعتبر البنائية مقاربة أو نظرية اجتماعية بالمعنى الواسع لدراسة مفهوم الأمن حيث قامت بدراسات مثيرة حول مفهوم الأمن خاصة على المستويين الأبستمولوجيا والانطولوجي[3] ومن أهم رواده **نيكولاس أونف** Nicholas Onuf وما عبر عنه في مقاله تحت عنوان "عالم من صنعنا "، لتتبلور فيما بعد الأسس النظرية للمدرسة البنائية بفضل **الكسندر وانت** A. Wendt، الذي يلقب ب " أب البنائية" من خلال مقاله تحت عنوان " الفوضى هي ما تصنعه الدول بنفسها " Anarchyiswhat Statesmakeit الذي نشره سنة 1992، وسعى من خلاله التأسيس لمرحلة انتقالية في التنظير من خلال نقد التصور العقلاني (لاسيما الواقعي، الليبرالي) الذي يركز على تفسير أسباب الظاهرة بدل السعي إلى دراسة كيفية تغيير أو بنائها.[4]

- البنائية التقليدية Constructivism Conventional:

قدمت البنائية التقليدية إطار نظريا أو مجموعة من المقاربات لتوضيح ما أهملته الدراسات الأمنية السائدة غير أن معظم البنائين التقليديين صنفوا أنفسهم في إطار المفهوم التقليدي للدراسات الأمنية المركز على " القضايا الصلبة " – الأمن العسكري، الوطني، مركزية الدولة– وتفسيرها بالاعتماد على

---

[1] – Barry Buzan , People States and Fear :The National Security Problem in International Relations (Great Britain , British Library Caraloguing in Publication Data , 1983), 4.

[2] – ميصراوي إيمان ، الأمن الوطني : نظرة في المفاهيم والنظريات ، 72.

[3] – مصطفى دلة أمينة ، الدراسات الامنية النقدية ، 28 .

[4] –ميصراوي إيمان ، الأمن الوطني : نظرة في المفاهيم والنظريات ، 72.

العوامل المثالية والمعيارية– الثقافة، الهوية، المعايير – دون العوامل المادية كما أن معظم البنائين التقليديين نشروا أبحاثهم في مجلة " الأمن العالمي " والتي تعتبر من أكثر المجلات أهمية في الدراسات الأمنية التقليدية، كما تتميز البنائية في سياقها التحليلي على الاتجاه التقليدي هو الاعتماد على الدراسة أو التجريبية في تحليل الظواهر الدولية وذلك يكون من خلال فرض إشكالية رئيسية تتمثل في: كيف تؤثر العوامل المثالية المعايير، المؤسسات والأشكال الثقافية للبيئات المحلية والعالمية على المصالح والسياسات الأمنية للدول؟ لدى طرح كل من الباحثون الكسندر وندت في عمله " الفوضى وما تصنعه الدول " وبيتر كاتزنستاين" ثقافة الأمن الوطني: الهوية والمعايير في السياسة العالمية"[1].

يقول كاتزنستاين :

.... الإطار النظري للكتاب يوضح المحددات الاجتماعية لسياسات الأمن الوطني ولكن يتبنى المفهوم التقليدي للدراسات الأمنية، فلماذا التركيز على المواضيع التقليدية للأمن الوطني؟ والسبب الرئيسي يكمن في مراعاة سوسيولوجيا المعرفة فهذا الكتاب يتعامل مع القضايا التي يعتبرها معظم الباحثين قضايا صلبة أي المواضيع المتعلقة بالدولة والشؤون العسكرية ولكن طريقة التحليل ستعتمد أكثر على المفاهيم الواسعة للأمن" [2].

وتنطلق البنائية في تحليلاتها من خلال طرحها للسؤال "كيف" بدل السؤال" لماذا" لأن الأمر حسب البنائيين يتطلب عملية بناء وليس مجرد تفسيرات " فالوضع الذي نجد أنفسنا فيه ليس عبارة عن حاجة طبيعية وإنما هو عملية بناء "، ولن تتحقق هذه العملية الا من خلال تقديم اهتمام واعتبار خاص لمسألة الهوية" التي تعتبر كلمة مفتاحية في أعمال **الكسندر وانت** "، حيث يقول عنها هذا الأخير أنها عملية بنائية تكوينية.

كما أن تحقيق المصلحة الوطنية من المنظور البنائي، يقتضي مراعاة مختلف التفاعلات تحت الدولتية وفوق الدولتية فيما يخص الجانب الهوياتي، " فالهويات هي القاعدة التي تبني عليها المصالح" كان هدف المفكر الكساندر وانت ان " يقوم بتطوير مفهوم بنيه الهوية والمصلحة"، باعتبار

[1] – مصطفى دلة أمينة ، الدراسات الامنية النقدية ، 29.

[2] - نفس المرجع ، 30.

أن مصلحة الدولة تقوم بالأساس على هوياتها في حين ان الفواعل الأخرى لا تملك مصنف للهويات يجب آن تحافظ عليها، وعليه فهي تحدد مصلحتها باختلاف كل وضعية.[1]

كذلك قام **تيد هوبف** في تحليله المتبادل بين كل من المعايير الهوية والثقافة والأمن الوطني، كما عمل **بيتر كاتزنستاين** على إضافة العوامل الثقافية والمؤسساتية للمفهوم السائد للبيئة الأمنية السائدة، حيث انه من خلال تحديد ثلاث مستويات للبيئات الثقافية الدولية تتم فيها عملية صنع السياسات الأمن الوطني:

- الأول يتمثل في المؤسسات الرسمية والأنظمة الأمنية(حلف شمال الأطلسي، منظمة الأمن والتعاون، اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية)
- ثانيا وجود ثقافة عالمية سياسية تشمل قواعد السيادة والقانون الدولي والمعايير المتعلقة بإقامة دولة ذات سيادة، أيضا المعايير المتعلقة بتوحيد التقنيات السياسية والاجتماعية (نظرية التنظيم نماذج السياسات الاقتصادية) التي تتكفل بها شبكات استشارية محترفة.[2]

[1] - ميصراوي إيمان ، الأمن الوطني : نظرة في المفاهيم والنظريات ، 72.
[2] -مصطفى دلة أمينة ، الدراسات الامنية النقدية ، 34.

الفصل الثاني

الامن الوطني في الدول العربية

الفصل الثاني: واقع الامن الوطني في الدول العربية واستراتيجيات ادارته

المبحث الاول: تحديات الأمن الوطني للدول العربية

المبحث الثاني: التهديدات الخارجية للأمن الوطني للدول العربية

المبحث الثالث: استراتيجيات إدارة الأمن الوطني في الدول العربية

الفصل الثاني: واقع الامن الوطني في الدول العربية واستراتيجيات ادارته

تمهيد

بالحديث عن الأمن الوطني للدول العربية، والذي يعكس رؤية النظام الحاكم لأمن الدولة التي يمثلها رسميا على الصعيد الدولي، حيث تسعى هذه الدراسة إلى طرح العديد من التحديات التي تواجه الدول العربية في ضبط أمنها الداخلي في ظل التحولات الدولية الراهنة، والتي تتمثل في التحديات، السياسية والأمنية والاجتماعية، كما تطرح جملة من التهديدات الخارجية، ولمواجهة كل هذا عكفت معظم الأنظمة السياسية العربية إلى اتباع استراتيجية معينة لمواجهة كل هذه التهديدات والتحديات. وعليه تم في هذا الفصل دراسة النقاط التالية:

المبحث الأول: تحديات الأمن الوطني للدول العربية

المبحث الثاني: التحديات الاجتماعية الثقافية

المبحث الثالث: التهديدات الخارجية للأمن الوطني للدول العربية

الفصل الثاني: واقع الامن الوطني في الدول العربية واستراتيجيات ادارته

المبحث الأول: تحديات الأمن الوطني للدول العربية

من بين الظواهر التي تعاني منها مجموعة من الدول العربية هي الإشكالية الأمنية، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي ، خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة الناتجة عن التهديدات الداخلية والخارجية والتحديات الأمنية التي تشهدها الدول العربية، والتي سنتطرق لها في المبحث التالي.

المطلب الأول: التحديات السياسية

للحديث عن الأمن الوطني للدول العربية يجب تحديد مختلف التهديدات الأمنية التي تواجهها هذه الدول والنظام السياسي، و من بين هذه التهديدات ما يلي:

- عدم الاستقرار السياسي

تميزت أنظمة الحكم لغالبية الدول العربية بعدم الاستقرار السياسي والناتج عنه القمع والانغلاق السياسي الذي أدى إلى حدوث فجوة بين الدولة والمجتمع منتهية بتقهقر مفهوم الدولة الوطنية وانهيار كل عقيدة وطنية قومية، حيث انتشر اليأس والإحباط الاجتماعيين داخل المجتمعات العربية وتزعزع ثقتها بأنظمة حكمها إلى حد الإعدام الأمر الذي نجم عنه مظاهر عنف سياسي، وانتفاضات شعبية وتفشي الفساد المادي والانحلال الخلقي لدى العديد من النخب الاجتماعية العربية.

لقد أدى عدم الاستقرار السياسي داخل الدولة إلى حالة من الفوضى والتي كانت دافعا في ظهور العنف السياسي في العديد من الدول العربية في إطار ما يعرف بالربيع العربي كتونس و مصر، اليمن ليبيا وسوريا. حيث غالبا ما كان يرافق هذا العنف عمل مسلح تقوده جماعات مناهضة للنخبة الحاكمة، الأمر الذي زاد من حدة عدم الاستقرار السياسي بالرغم من الإطاحة بأنظمة الحكم السابقة فإن الاستقرار لم يتحقق، وأصبحت الدول التي مسها العنف السياسي المسلح، حيث لم تستطع الى اليوم أن تحقق هذا الاستقرار السياسي والاجتماعي لاسيما في تونس، مصر وليبيا.

- كثرة النزاعات الداخلية والحروب الأهلية ،انتهت بثورات حيث أدت هذه الثورات الداخلية إلى أزمة صراع مستمر بين الدول والنخب الاجتماعية والسياسية والدينية، نتجت عنها صراعات فكرية في القيم الاجتماعية والسياسية والدينية، وكنتيجة للصراع الفكري ظهرت نزاعات داخلية بين العديد من النخب والحركات لاسيما بين دعاة العلمانية والحركات الإسلامية. ومن أبرز مخاط ر النزاع الفكري بعد ظهوره يتحول إلى عنف سياسي مسلح، يهدد استقرار الدولة وأمنها، مثل ما حدث مع الجزائر في بداية التسعينيات بعد أن أوقفت السلطة الحاكمة المسار الانتخابي والذي قطع الطريق على التيار الإسلامي الأصولي ممثل في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأن يصل إلى السلطة، مما أقحم الدولة والمجتمع في دوامة حرب داخلية دامت ما يقارب العشريتين. ونتجت عنه ظاهرة الإرهاب حيث انتشرت في ربوع الوطن وعانت الدولة من هذه الظاهرة فترة التسعينيات.[1]

- صعوبة انجاز مشروع ديمقراطي داخل الأنظمة العربية

كبديهية لا يجب أن تكون الديمقراطية مفروضة من الخارج ، بل أن تكون ناتجة عن قناعة داخلية ورغبة شعبية[2]، حيث تعاني الشعوب العربية من إشكالية الديمقراطية والقمع ومنع حرية التعبير، مما أدى بالشعوب إلى المطالبة بالتحول الديمقراطي والذي يعود بالدرجة الأولى إلى الضغوطات التي تعرضت لها السلطة الحاكمة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية جراء ارتفاع عدد السكان في الدول العربية، مما أدى إلى تزايد الطلب الاجتماعي العام من سلع وخدمات.[3]

- إشكالية التعدد والتشتت الهوياتي داخل العديد من الدول العربية

تتميز الدول العربية بتعدد الهويات والمذاهب والطوائف، غير أن سوء التسيير في النظام الداخلي للدولة قد يؤدي إلى تفشي ظواهر العصبية سواء الدينية أو الاثنية أو المذهبية أو القبلية العشائرية،

---

[1] – زوبيدة زاوي، " واقع الامن القومي العربي في ظل التحولات الدولية ،" *مجلة اكاديميا* 1 : 85 – 86.

[2] – بشرى شيبوط ، " العدالة الانتقالية والمعضلة الأمنية في المنطقة العربية في ظل السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة ،" *مجلة العلوم الإنسانية* 4 (2018) : 386 .

[3] – زوبيدة زاوي، واقع الامن القومي العربي في ظل التحولات الدولية ، 86.

مما يعني ظهور تشققات وانقسامات في الأمن الوطني للبلدان العربية. مثال على ذلك ما نلاحظه في العراق وسوريا واليمن وليبيا واقعيا، ففي العراق حيث الهويات الثانوية من سنة وشيعة وعرب وتركمان، وفي سوريا من سنة وعلويين ومسيحيين وكرد، وفي اليمن من شوافع وزيديين ....الخ تسعى كل هذه الهويات الفرعية إلى التقوقع والتماسك لحماية أمنها الثانوي أو الفرعي قبل أمنها الوطني[1]. كما يمكن القول أيضا أن النظام العربي هو المتسبب في نشوب الصراعات بين مختلف هذه الهويات باعتباره قد نشأ وتطور وسط موجات متلاحقة من الصراعات الداخلية بين أعضائه والخارجية بينه وبين القوى الإقليمية والدولية.[2]

لقد ظلت مسالة الهوية تهدد الأمن الوطني والداخلي للدول العربية، بالرغم من تجربة الدولة الوطنية إلا أنها لم تنجح في إيجاد حل للنزاع بين الهويات، مما دعي إلى استمرار حالة التصادم والصراع، إلا أن الثورات العربية ساعدت في كشف عمق هذه الأزمة حيث أدت هذه الثورات إلى المزيد من الاستقطاب المتطرف، ليبرز على أثارها النموذج الإسلامي العنيف الذي تجلى بتنظيم الدولة الإسلامية(داعش) وغيره من التيارات الجهادية التي ترفض المنظور الوطني للدولة.[3]

ونظرا لأزمة الهوية التي تعاني منها الدول العربية قامت التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود باستغلالها للتوسع بشكل كبير، حيث أدت هذه التنظيمات الإرهابية بتوظيف الصراعات الطائفية الدائرة في المنطقة وبشكل خاص بين السنة والشيعة، وتجسد ذلك بما يجرى على الساحة السورية. حيث أن تدخل حزب الله اللبناني وإيران المعلن واشتراك ميليشيات الشيعة من العراق وباكستان وأفغانستان، قد استدعى ظهور خطاب السني يدعو للجهاد في سوريا.[4]

[1] – فرج مفتاح فرج أعنيبه، "تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر" (أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، جامع الشرق الأوسط ، 2017)، 72.

[2] – نفس المرجع ، 73.

[3] – نفس المرجع ، 75 .

[4] – نفس المرجع ، 76.

الفصل الثاني: واقع الامن الوطني في الدول العربية واستراتيجيات ادارته

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

تعتبر المشكلات الاقتصادية من بين التحديات التي تعيق تحقيق الأمن الوطني داخل العديد من الدول العربية، اعتبارا لما لها من تأثيرات وتداعيات على الوضع الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي داخل الدول العربية، فمنذ الثمانينات شهدت العديد من الدول العربية كما من الأزمات الاقتصادية مثل الركود الاقتصادي ، وانخفاض في الدخل الوطني وكذلك انخفاض مماثل في المستوى الإنتاجي، والذي ترتب عنه عدة أزمات كأزمة المديونية الخارجية والتي تعاني منها معظم الدول العربية، ضف على ذلك أزمة الأمن الغذائي والي تشهده العديد من الأقطار العربية[1]. واستنادا للمعلومات المسقاة من الدراسات والأبحاث العلمية والتي قام بها العديد من الباحثين، كالدراسة المقدمة من طرف محمد أزهر السماك في كتابه جغرافية الوطن العربي، كما الدراسة المقدمة من طرف ثناء فؤاد عبد الله في مؤلفها الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي والتي تشير فيها إلى وجود فجوة غذائية مست غالبية الدول العربية، مردها حالة عدم التوازن بين الطلب على الغذاء من جهة والسلع الغذائية المتوفرة وفق قاعدة العرض والطلب من جهة أخرى، في هذا الصدد تشير العديد من الإحصائيات بأن فجوة غذائية عرفت اتساعا كبيرا، ولعل السبب في تزايد تفاقم هذه المشكلة الغذائية يرجعه البعض إلى انخفاض وتقهقر بعض الدول العربية في انتاج المواد الغذائية الأساسية لاسيما فيما يخص المحاصيل الزراعية التي لم تستطع تلبية الطلب المحلي على الغذاء، كما لم تتمكن من تحقيق حدا مقبولا من الاكتفاء الذاتي الغذائي بسبب ظاهرة العجز في ميزانها التجاري[2].

واستنادا لما سبق فإن مرجع هذه الفجوة الاقتصادية الخطيرة على أمن واستقرار الدول العربية لا يعود إلى الافتقار والندرة إلى الموارد المتاحة بقدر ما يعود إلى نقص الخبرات العربية في مجال تسيير واستغلال الموارد المتاحة وتحويلها إلى منتج اقتصادي يلبي حاجيات دول المنطقة العربية، ضف إلى ذلك الإرث الاستعماري الناجم عن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها القوى الاستعمارية اتجاه الدول العربية من اجل ابقائها على حالة التخلف تضمن من خلالها تبعيتها الاقتصادية لها من أجل التحكم

---

[1] - أحسن العايب، "الامن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945- 2006 "(أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008)، 341 .

[2] - نفس المرجع، 343.

في شؤونها[1]. والتي عملت من خلاله هذه القوى الاستعمارية على حد ما ذهب إلى ذلك" محمد بني هاني "على توجيه اقتصاديات المنطقة لتلبية أساسا لخدمة احتياجات أسواقها على حساب حاجيات دول المنطقة التي باتت مصدرا انتاج وتصدر المواد الخام الرخيصة لتلبية حاجيته.

تحت دائرة مثل هذه التحديات الاقتصادية المفروضة، باشرت الدول العربية عقب الاستقلال عمليات بناء اقتصادها المأزم، وقد تراوحت السياسات التنموية المنتهجة من طرفها لتحقيق النهضة الاقتصادية المنشودة على الخيار بين نمط التنمية الرأسمالي والاشتراكي، كمحصلة للمحيط الاقتصادي العالمي القائم الذي ترتب عنه انقسام المشهد التنموي العربي الى اقتصاديات ذات توجه رأسمالي وأخرى ذات توجه اشتراكي، ومهما اختلفت الاختيارات والتوجهات الاقتصادية لدول المنطقة العربية، فقد كانت الإشكاليات المطروحة أمامها تكمن في كيفية كسب رهان أمنها الاقتصادي المفقود[2]، ضمن هذه الهواجس المطروحة، شرعت بعض دول المنطقة في عمليات البناء الاقتصادي الذي عكفت فيه جهودها المبذولة على الاهتمام بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي من حيث الأولوية دون أن يلغيه لتحقيق التنموية المنشودة ومن بين التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول العربية هي قضية البطالة في الدول العربية، حيث تتنوع أسباب ارتفاع معدلات البطالة ومعدل نمو القوى العاملة في الدول العربية باختلاف الدول والحكومات، حيث أن هذه الحكومات تأكدت على أن هذه الأسباب هي محصلة لضعف الأداء الاقتصادي من الناحية وسوء توجيهات التنمية وضعف مناهج المؤسسات التعليمية والتدريبية من ناحية أخرى ، الأمر الذي استوجب إصلاحات اقتصادية عميقة اتبعت مناهج السوق. غير أن البطالة قد تؤدي إلى انتشار الجرائم والآفات الاجتماعية، المتمثلة في السرقة والقتل، المخدرات، الاغتصاب، حيث أن هذه القضايا تؤثر على الأمن الداخلي للدولة مما يجعلها دولة غير آمنة.[3] بما يتماشى وهذه الأولوية، انتهجت دول المنطقة استراتيجية

---

[1]- وسام مهيوب ، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة،44.

[2]– وسام مهيوب، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، 95.

[3] – ولاء البحيري ، " أفاق الإستراتيجية العربية لمواجهة التحديات والتهديدات،" مجلة دراسات شرق أوسطية 36 – 37 (2006) : 1، http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=242

تنموية قائمة على أساس إحلال محل الواردات التي كانت ترمي في أبعادها الاقتصادية، التحكم في الأمن الصناعي باعتبارها الطريق المؤدية الى بناء اقتصاد سليم يصون استقلالها في هذا المجال.

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية الثقافية

هناك العديد من التحديات الاجتماعية التي تواجه العديد من الدول العربية نذكر منها:

- تفشي ظاهرة البطالة مع مراعاة الفوارق القائمة بين الدول التي أختل فيها التوازن بين معدل نمو القوى العاملة ومعدل نمو فرص التوظيف المتاحة .وتعكس هذه المشكلة ليس فقط حالة الضياع الاقتصادي بسبب إهدار استخدام عنصر العمل المتاح، ولكنها تفسر أيضا مشكلة اجتماعية و سياسية يمكن أن تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية وأمنها، ومكمن الخطورة هنا، مثلما ذهب إلى ذلك عمر عبد الله " :"أن التبديد و الإهدار هنا لا يصيب عنصرا عاديا من عناصر الإنتا ، بل أنه يتمكن من جزء من أهم هذه العناصر هو العنصر البشري الذي يعد في الوقت نفسه الغاية الأساسية من وراء العملية الإنتاجية ككل، هذه الظاهرة الخطيرة المهددة لاستقرار الأمن الاجتماعي العربي، تزداد خطورتها مع تزايد ضغوط المؤسسات النقدية الدولية على الدول العربية بخصوص إسراعها في الإصلاحات الهيكلية لاقتصاداتها[1].

- تفشي مظاهر الفقر والحرمان الاجتماعي التي تدل عليها المؤشرات الاحصائية .اذ تقدر نسبة السكان الذين يبلغ متوسط دخلهم اليومي حوالي دولارا واحدا بنحو% 22 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية، أي حوالي62 مليون نسمة. والجدير بالإشارة إليه هنا أن معدلات الفقر تتفاوت بين الدول العربية ، إذ تقدر نسبة السكان تحت خط الفقر بنحو % 57 في المائة من اجمالي السكان في موريطانيا، و % 27 في المائة في اليمن، و % 23 في المائة في آل من مصر والجزائر، و % 19 في المائة في المغرب الأقصى و % 12 في المائة في الأردن، و % 6 في المائة في تونس، في حين ينخفض المعدل إلى دون 1% في

[1] – وسام مهيوب، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، 186-187.

المائة لدى آل من السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان، ولعل الأخطر مافي الأمر بخصوص ظاهرة الفقر في الوطن العربي هي فجوة الغنى- الفقر فيما بين دول يزيد متوسط دخل الفرد فيها في السنة عن 20 ألف دولار ودول أخرى لا يتجاوز هذا المتوسط فيها 500 دولار، وهو ما يؤدي دون شك إلى إعاقة عملية التكامل العربي، فلن تقبل دولة عربية غنية خفيفة السكان مثلا تذويب مواردها في عملية و حدودية مع دولة عربية فقيرة كثيفة السكان[1] .

كما تواجه الدول العربية مجموعة من التحديات الثقافية منها:

- العولمة الثقافية التي باتت تجتاح كافة وحدات المجتمع الدولي بلا استثناء، عبر مخاطر التنميط أو التوحيد الثقافي للعالم الذي بات متاحا للثقافات القوية من اجل الهيمنة على الثقافات الضعيفة، تحت زخم القدرات الهائلة التي اتاحتها الثورة الجارية في شبكة الاتصالات العالمية وهياكلها القائمة في المجتمع الدولي التي مكنت هذه القوى المتحكمة في هذه الثورة من الترويج لثقافة العولمة التي تدفع تحولاتها باتجاه طغيان ثقافة عالمية واحدة، هي ثقافة القوي على حساب باقي الثقافات القومية والمحلية الأخرى القائمة في المجتمع الدولي .ولعل فيما ذهب إليه" **جون هيرز**"، خبر معبر عن حال هذه الخطورة التي قال بخصوصها : أنه قبل ثورة الاتصالات كانت الدولة الوطنية إلى حد كبير قادرة على توجيه قيمها وافكارها طبقا لرؤيتها على منع تسلل القيم والأفكار والأيدولوجيات الأخرى إلى داخلها، بل أن حركة البيئة الدولية تعكس في أذهان المواطنين من منطلق تحددها السلطة. غير أن الثورة مع التكنولوجية في وسائل الاتصال والاعلام، جعلت حماية الإقليم والسيادة و القيم الوطنية أمر صعب المنال، ويتجلى هذا الخطر من خلال الاختراق الثقافي والإعلامي الذي ساهم في زعزعة الوظيفة التربوية الكلاسيكية القيمية للدولة تجاه مواطنيها،

- ضعف البنية الداخلية التي باتت تعاني حالة من التخلف الثقافي العربي الذي سهلت من عملية الاستيلاب الثقافي، وتزداد الأوضاع خطورة مثلما حذر منه تقرير"المنظمة العربية

[1] – أحسن العايب، الامن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى، 346.

للتربية والثقافة والعلوم"مع " : بعض المحاولات الجارية داخل بعض الدول العربية التي تهدف إلى خلق ثقافات محلية أو إيجاد كيانات ثقافية متناحرة وما يستعار لهذه وتلك من شبهات تاريخية، أومناهج عامية في التعبير، أو طائفية ذات أغراض مشبوهة.

- التبعية الخارجية للثقافة الغربية الأقوى الأمر الذي أنجر عنه ضعف تماسك الثقافة العربية، ومما زاد في مضاعفة خطر هذه التبعية هو ارتباط النخبة المثقفة بالمجتمعات الغربية التي عادة ما توظف هذه النخبة كمداخل لتحقيق الاختراق الثقافي للمجتمعات العربية، فكان عدم تجانس بين هذه النخبة مع سياقها الاجتماعي بل وأخطر من ذلك نظرتها إلى قضايا مجتمعاتها برؤية غربية، لاسيما مع حالة التهميش التي تعانيها[1].

المبحث الثاني: التهديدات الخارجية للأمن الوطني للدول العربية

تواجه الدول العربية في وقتنا الراهن أخطار خارجية من طرف الدول الأجنبية والتي تهدد أمنها الوطني الداخلي، وذلك بفضل خصائصه الجيوبوليتكية، حيث تتمتع الدول العربية بثروات باطنية وطاقوية هامة، مما يجعلها عرضة لعدة تهديدات أثرت على استقرار أمنها الداخلي ووحدته الترابية ومن أبرز هذه التهديدات ما يلي :

المطلب الأول: تهديدات دول الجوار

يحيط بالدول العربية العديد من الدول كتركيا وإيران، أثيوبيا، أوغندا، تشاد والنيجر، مالي والسينغال، بالإضافة إلى إسرائيل. الأمر الذي يجعل الدول العربية معرضة لمختلف التهديدات الأمنية والعسكرية المنبعثة من تلك الدول، مما فرض على كل دولة عربية أن تتخذ إجراءات صارمة لحماية أمنها الوطني من هذه التهديدات ، ومن بين أبرز الدول المجاورة التي تشكل تهديدا على أمن الدول العربية هما إيران وتركيا ، حيث أن إ يران تشهد ثورات على المستوى الداخلي وصراعات عسكرية مع بعض الدول العربية. مثل الحرب الإيرانية العراقية، حيث أن إيران عمدت تصدير ثورتها الإسلامية إلى الدول العربية من خلال دعم الحركات الإسلامية ذات النزعة الشيعية وهو ما استنكرته العديد من

[1] أحسن العايب، الامن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى، 347-348.

الدول العربية كمصر الجزائر والأردن، العراق البحرين موجهة اتهاما رسميا إلى إيران في إثارة الثورات وأعمال العنف المسلح داخل تلك الدول.

أما بالنسبة إلى تركيا أصبحت فاعلا محوريا في المنطقة الشرقية بحكم دعمها للانتفاضات المسلحة في بعض الدول العربية، مثل ما يحدث اليوم في الأزمة السورية، و بالحديث عن التهديد التركي ترجع بنا الذاكرة إلى زمن الاستعمار العثماني للعديد من الدول العربية التي كانت تحت حماية الإمبراطورية العثمانية بالإضافة إلى التوتر القائم بين العلاقات العربية- التركية خاصة بعد اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني لتصبح العين الساهرة على المصالح الغربية بالمنطقة العربية، وناهيك عند تدخلاتها العسكرية المتكررة في الأراضي العربية المجاورة لاسيما العراق، والأزمات الحدودية المتعلقة بانتشار خط التنظيمات الإرهابية تواجه الدول العربية أزمة الحدود مع اختلاف التهديدات التي تؤثر على الأمن الوطني للدولة، كما أن بعضها أصبح مركز التوتر والاضطرابات لدول الجوار .[1]

استراتيجيات الدول العربية لإدارة الأزمات في الجانب الغربي للوطن العربي، حيث تشهد الدول الأفريقية المجاورة للدول العربية توترات وحروب أهلية مثل أوغندا ، تشاد والنيجر ومالي، بما أن هذه الدول وضعها الأمني غير مستقر أدى ذلك إلى التأثير على الأمن الداخلي للدول العربية المجاورة لاسيما الجزائر وموريتانيا وليبيا. بالحديث عن ليبيا أصبحت تشكل تهديدا للأمن الداخلي للدول المجاورة مثل مصر، السودان، الجزائر، تونس، خاصة بعد سقوط نظام القذافي ظهرت جماعات مسلحة حيث أن ليبيا أصبحت البيئة الحاضنة لاستقطاب الجماعات المتشددة حيث تنتشر مختلف التنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة والمرتزقة، ساهمت الأزمة الليبية في تهيئه الظروف لانفجار الأزمات المالية وذلك من خلال انتقال الأسلحة الليبية إلى الجماعات الإسلامية والإرهابية النشطة في شمال مالي كما يمتد التهديد الليبي إلى مصر وسوريا، حيث أن المقاتلون الليبيون ضمن المعارضة السورية أكبر نسبة من المقاتلين الأجانب. [2]

[1] – زوبيدة زاوي، واقع الامن القومي العربي في ظل التحولات الدولية ، 91.

[2] – زينب فريح ، " استراتيجيات الدول العربية لإدارة الأزمات الحدودية: دراسة مقارنة بين الأزمات الحدودية الأمنية التنظيمات الإرهابية والأزمات الحدودية والإنسانية قضية اللاجئين،" *المجلة العربية* 2 (2016) : 6.

الفصل الثاني: واقع الامن الوطني في الدول العربية واستراتيجيات ادارته

فهناك من يطرح تساءلا مفاده ما الذي يجعل قضية اللاجئين تشكل تهديدا امنيا وهي تحمل طابع إنساني؟ ،غير أن مدرسة كوبنهاغن قامت بالإجابة حول هذا التساؤل، و يقول ويفر في هذا السياق" أن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا بالممارسة الاستدلالية، الاستطرادية للعاملين الاجتماعيين بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمننه رهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية أمننه وتبقى خاضعة لمعالجة سياسة روتينية، وبالتالي فإن وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن في استخدام وسائل استثنائية." يستنتج من هذا أن " الاستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر أساليب تسلطية". يقول بوزان " وعليه فأزمة اللاجئين أصبحت رهان أمني ". كما أن أزمة اللاجئين تعتبر من التهديدات التي تؤثر على الأمن الوطني، كذلك الدول العربية أصبحت تعاني من هذه الأزمة بشكل كبير خاصة بعد ثورات الربيع حيث أدت إلى :[1]

- التأثير سلبيا على اقتصادات البلدان المستضيفة ،فقد أدت إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي فيها ، على سبيل المثال انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في ، لبنان والأردن في 2009 من 8,5 بالمائة و 5,5 بالمائة ، وفي العام 2012 ، 1,4 بالمائة 2,7 بالمائة ، أما في عام 2013 من 2,8 بالمائة و 0,9 بالمائة .
- إرهاق البنية التحتية والموارد في هذه البلدان.
- تفاقم التوترات الداخلية الناتجة عن دمج اللاجئين. حيث تبدو هذه المشاكل بارزة في الأردن ولبنان بصورة خاصة ، ولاسيما إنهما يستضيفان أعدادا كبيرة من اللاجئين مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للاجئين خاصة أولئك الذين لا يعيشون في مخيمات اللاجئين.

[1] – نفس المرجع ، 7 .

باختصار كل هذه المعطيات تجعل من اللاجئين أزمة وتحدي أمني لبلدان المنطقة مما يستدعي ضرورة وضع استراتيجيات طويلة المدى كفيلة بحل أو التحكم في هذه الأزمة وجعلها تحت السيطرة والحيلولة دون تفاقمها [1].

المطلب الثاني: التدخل الأجنبي في الدول العربية

بعض الدول العربية تشهد تدخلات من طرف الدول الغربية، كما يوجد أيضا بعض الدول تعاني من التدخل من طرف قوى استعمارية سابقة ، حيث يؤثر هذا التدخل على الوضع الأمني للدول العربية خاصة على أمنها الداخلي– الوطني – إلى جانب عدم الاستقرار السياسي الناتج عن العديد من الخلافات والصراعات السياسية التي تسببت فيها الدول المتدخلة في شؤون الدول العربية فضلا عن فقدان بعض الدول سيادتها ومن ثم أصبحت تلك الدول غير قادرة على اتخاذ قراراتها بشكل انفرادي وبمعزل عن الضغوطات الأجنبية التي تمارسها عليها الدول المتدخلة.[2]

ولو تأمّلت في حال الدول العربية التي عرفت تدخلا مباشرا- كسوريا وليبيا- من قبل بعض الدول الأجنبية لأدركت أن آخر اهتمام الدول المتدخلة هي الجوانب الإنسانية وإحقاق الحق كما يدّعون زورا وباطلا، بل قد ثبت تورطهم – أي الدول المتدخلة- في تأجيج الصراع بين الأطراف المتنازعة في تلك الدول، وهذا حتّى تتمكّن الدول المتدخلة من فرض منطقها على الدول المستضعفة ويسهل عليها خيراتها وثرواتها، وقد أصبح التنافس بين الدول الكبرى والمهيمنة على الدول التي تشهد قلاقل أمنية محموما ومعلنا بحيث لا يخفى على ذي لب نوايا الدول المتدخلة في شؤون الدول العربية التي تشهد عدم استقرار سياسي وأمني[3].

وعلى كل تتعدد أسباب التدخل في شؤون الدول العربية لكن المؤدى واحد والغرض واحد وهو إضعاف هيبة الدول العربية وكذا إضعاف سيادتها والحيلولة دون إحداث تكامل ووحدة بين الدول

---

[1] – نفس المرجع ،8.

[2] – رضا كشان، " التدخل الأجنبي في الدول العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي دراسة حالة ليبيا،" المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 2 (2020) ، 17.

[3] – نفس المرجع ،8.

العربية في شتّى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والتعليمية وغيرها من المجالات الحيوية التي لا تزال تشكل تحديا للعديد من الدول العربية الشقيقة، إذ قد واجهت الدول العربية كثير من التحديات التي حالت دون تحقيق تعاونا وتكاملا مستداما لاسيما من قبل الدول التي تحرص دائما على الدول العربية، وفي مقدمة تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا، إيران، تركيا، ولا تزال هذه الدول تضغط وبشدة على كثير من الدول العربية من أجل تنفيذ أجندتها السياسية وإلاّ مارست حق التّدخل المباشر تحت العديد من الدواعي والحجج والذرائع التي هي أوهى من بيت العنكبوت[1].

ويرجع التدخل الأجنبي في الدول العربية إلى عدة عوامل وأسباب نذكر منها ما يلي:

- يتمثل في عامل التّدخلات الإقليمية الخارجية ، وهذا النوع من التّدخلات يحمل خصوصية خطيرة تميزه عن التّدخلات الخارجية الدولية، فالتّدخلات الإقليمية تكمن آثارها وتداعياتها الخطيرة في كونها تحمل في الغالب نزعة الأطماع التّوسعية الجغرافية وبسط النفوذ – الأجنبي -على حساب السيادة الوطنية للدول العربية، وفي هذا الصدد تستخدم النزعات المذهبية والطائفية والاختلافات الأثنية والعرقية وسيلة تغذّي دور الجماعات والأحزاب غير لدعم سياساتها التّدخلية التوسعية في الوطن العربي

- اعتماد أغلب الدول العربية في تعزيز أمنها القومي على عنصر الدعم الأجنبي والضمانات الأمنية والدفاعية الخارجية، وقد كان هذا من ضمن الأسباب التي أدت إلى تدخل الدول تلك الداعمة للأمن الداخلية مما انعكس ذلك سلبا على أمنها الوطني وعلى الأمن الإقليمي العربي

- الضغط الذي تمارسه الولايات المتّحدة الأمريكية ودول الغرب على الدول العربية لتحقيق مصالحها المتعددة من خلال حمل الدول العربية كدول الخليج العربي على التّخلي التدريجي

[1] – نفس المرجع ،10.

عن التزاماتها السياسية والمالية والدعم المالي حيال النظم العربية التي تعارض أو تتجاوب مع التّوجهات والمصالح الأمريكية في المنطقة[1]

المطلب الثالث: النزاعات الحدودية

يتجلى البعد السياسي والأمني للحدود في العلاقات العربية من خلال ما تؤثر به الحدود المشتركة بين الدول العربية الى حد كبير في تكييف العلاقات الجيوسياسية الأمنية فيما بينا. إذ مثلما بينته التفاعلات الخاصة بأحداث المنطقة، فانه بقدر ما أتاحته هذه الحدود من فرص للتعاون السياسي والاقتصادي، بقدر ما أفرزته هذه الحدود عناصر للخلاف والتوتر والصراع بين دول المنطقة على كافة الأصعدة، تجلت مؤشراتها من خلال تفشي حالات عدم القبول أو الاستحسان من لدن بعض الأقطار العربية المتجاورة التي سعت مع بداية الاستقلال إلى محاولة إعادة رسم حدودها الوطنية على حساب الآخرين[2].

وقد ساعد على هذا التنافس عدة عوامل تنفرد بها المنطقة منها: سهولة تغلغل أي طرف في شؤون الطرف الآخر بحكم التشابك الأسري والقبلي عبر الحدود الجغرافية، وكذا تواجد الحافز القومي والوحدوي الذي كان يدفع باتجاه ذلك، ناهيك عن ضعف الشعور بالانتماء للدولة التي كان ينظر لها على أنها ظاهرة ناشئة في النظام العربي، خاصة أن المنطقة العربي شهدت خلال السنوات الأخيرة توترات على الساحة السياسية من الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية التي أدت الى الكثير من المخرجات والنتائج غير المتوقعة، كما تنعكس تداعيات هذا التوتر على مستقبل الدول العربية بشكل مباشر، حيث وضعها أمام مجموعة من التحديات والتهديدات والرهانات التي تشكل خطر على بقاءها واستمرارها مع تفاوت درجات خطورتها، لكن البعض منها تحول الى حالات معقدة تمثل بؤرة لتصدير التوتر والاضطراب لدول الجوار ُل سوريا التي تعتبر منطقة خطيرة لأنها تشهد ظاهرة تنامي التنظيمات الارهابية العابرة للحدود ويمثل تنظيم داعش الدولة الاسلامية في بلاد العراق والشام نموذجا لها.

---

[1]– نفس المرجع،11-12.

[2]– محمد جعبوب، "منطق الامن الحدودي في الجزائر،" *مجلة مدارات سياسية* 03 : (2020) ،13.

الفصل الثاني: واقع الامن الوطني في الدول العربية واستراتيجيات ادارته

نفس الامر ينطبق على ليبيا التي تحولت الى مركز لتصدير الازمات للدول المجاورة والمتمثلة في مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر وتونس، حيث استغلت الجماعات الارهابية فترة سقوط القذافي وانتشرت في كل المنطقة، وتنامي دورها في المشهد السياسي والامني الليبي، حيث اصبحت ليبيا البيئة الحاضنة لاستقطاب الجماعات المتشددة إذ تنتشر كافة أنماط التنظيمات الارهابية والميليشيات المسلحة والمرتزقة[1].

نظرا للتوترات التي شهدتها الدول العربية، تنامت عنها ظاهرات اللاجئين، والتي اصبحت من قبيل الرهان الامني حسب دراسات مدرسة كوبنهاغن، حيث يعتبر اللاجئون كتهديد للاستقرار السياسي ولوحدة المجتمع وللهوية الوطنية المحددة ثقافيا، كما أدت أزمة اللاجئين الى التأثير سلبا على اقتصاديات الدول العربية، فقد ادت الى خفض معدلات النمو الاقتصادي فيها، وارهاق البنية التحتية والموارد في الدول العربية وتفاقم التوترات الداخلية الناتجة عن دمج اللاجئين وذلك في الاردن ولبنان[2]

كما قامت محكمة العدل الدولية بطرح عدة نزاعات حدودية والمتمثلة في:

- النزاع الليبي التونسي حول عملية تحديد منطقة الجرف القاري بينهما[3]

قضية التحديد البحري والمسائل الحدودية بين قطر والبحرين، حول أحقية كل دولة بالسيادة على الجزر الثلاث (جزر حوار ومنطقة الزيارة وجزيرة جنان)

وقد دارت الخلافات العربية ضمن هذا المجال حول العديد من النقاط الحدودية والمجالات الإقليمية الواقعة عند المناطق الحدودية المشتركة التي أنجر عنها مطالبة الدول العربية المتنازعة بممارسة كامل سيادتها السياسية على إحدى هذه المناطق، إما لكونها خاضعة لسلطتها الفعلية أو لكون تركيبتها السكانية تنتمي إليها عن طريق الولاء أو العرق أو السلالة، وبصفة عامة فقد تراوحت النزاعات الحدودية التي عرفتها المنطقة العربية، بين مقولة الحق التاريخي ومبدأ الحيازة المتقادمة خلفيات هذه النزاعات الحدودية التي دارت بين دول المنطقة، تعود في أصولها إلى ترتيبات القوى الاستعمارية

[1]– زينب فريح، "استراتيجية الدول العربية لإدارة الازمات الحدودية،" *المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية* 2 (2016): 5–6.

[2]– نفس المرجع، 7.

[3]– عمار كوسة، التحاكم الدولي كبديل مؤقت للتحاكم العربي في تسوية المنازعات الحدودية والاقليمية، *مجلة الفكر* 12 : 217.

بصفة أساسية، لأن المنطقة العربية لم تكن تعرف مثل هذه الصراعات، إلا بعد مجيئ هذه القوى الاستعمارية التي قامت" بمتزيق " وتأزيم المجال الجيوسياسي العربي بكيفية جعلته عرضة لمثل هذا النوع من النزاعات التي هددت بصفة عملية أمن واستقرار المنطقة العربية، إذ الثابت تاريخيا أن الوطن العربي قد عرف الحدود الداخلية وكذا النزاع بخصوصها، لكن ليس بنفس الحدة التي أصبح عليها عقب عمليات التفتيت الخطير لمجاله الجغرافي من طرف هذه القوى الاستعمارية.

وقد أدت هذه الوضعية المتنازعة إلى جذب القوى الدولية الكبرى إلى دائرة النزاعات الحدودية العربية، التي عملت دول المنطقة على الاستعانة بها في إدارة النزاع أو الاعتماد عليها كمورد للأسلحة في حالة المواجهة، وهو المنفذ الذي كانت تبحث عنه هذه القوى من أجل استنزاف خيرات المنطقة، عبر صفقات الأسلحة التي كانت تصدرها إلى دول المنطقة، كلما ظهر في الأفق نزاع حدودي في المنطقة، أو اندلعت مواجهات مسلحة بخصوصها[1].

[1]– نفس المرجع ، 2018.

المبحث الثالث: استراتيجيات إدارة الأمن الوطني في الدول العربية

الأمن حاجة إنسانية فطرية، ومطلب سياسي تسعى الدول لتحقيق الأمن الوطني من خلال الحماية لكيان الدولة من أي تهديد داخلي أو الخارجي، بالاعتماد على قواتها وقدراتها الذاتية فقط ، مما يؤدي إلى تحقيق استقرارها الأمني والسياسي، الاقتصادي، الاجتماعي وخاصة الأمن المجتمعي، إذ يصعب تحقيقه – الأمن الوطني – إلا بواسطة دولة عظمى أو دولة إقليمية عظمى مدعومة بقوى عظمى .

المطلب الأول: استراتيجية نظام الأمن الذاتي

وهو أول درجة لتحقيق الأمن الوطني وأكثرها أهمية، حيث تسعى الدول إلى تحقيق أمنها الوطني، بالاعتماد على قواها وقدراتها فقط، وهو ما يحقق أعلى درجات الاستقلال والحماية للأمن الوطني، مع استبعاد كل صور تدخل عناصر خارجية، سواء أعداء أو حلفاء. ويتطلب هذا النموذج أن تعمل الدولة على تأمين القدر المناسب والإمكانات اللازمة لمتطلبات أمنها الوطني، بجهدها، وقدراتها الذاتية فقط ، وتتوقف درجة نجاح الدولة في تحقيق أمنها الوطني، بالاعتماد على الاستراتيجية السابقة على ثلاثة عوامل هي:

- قدرة الدولة على تحقيق اكتفاء ذاتي في كافة متطلباتها واحتياجاتها
- طبيعة النظام بالدولة ونمط توزيع القوة السائدة بها
- القوة النسبية لحسابات القوى الشاملة في مواجهة الدول الأخرى.[1]

ونظرا لتتعدد مصادر تحديد الأمن الوطني في المجال الداخلي، عنها في المجال الخارجي، لذلك فإن الدولة تحدد و سائل حماية للأمن الوطني داخليا وأخرى خارجيا. والمقصود بوسائل الحماية للأمن الوطني هو ما تستخدمه الدولة من وسائل وأدوات لحماية أمنها الوطني وإبلاغ القيادة السياسية في

[1]– " مجالات الامن الوطني،" موسوعة مقاتل من الصحراء ، اطلع عليه بتاريخ 5 ماي، 2021.
http://www.desert-warrior.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec14.doc_cvt.htm

الوقت المناسب بالتهديدات المؤثرة في الأمن الوطني، كذلك يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تتخذ للتصدي ومواجهة التهديدات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن أهم وسائل حماية الأمن الوطني داخليا نذكر مايلي:

1- مراكز البحوث والمعلومات: وتمثل في مجملها الطابع الأكاديمي، العلمي، لوسائل الحماية الداخلية للأمن الوطني، وقد ظهرت الحاجة إليها نتيجة التطور العلمي والتقني المعاصر، مما أوجد ضرورة للتحديد الدقيق للأسس والمبادئ والمفاهيم الأمنية والتعاون الوثيق بين الفكر الخالص والحركة المنفذة لإجراءات تحقيق الأمن الوطني (أي تحديد المشاكل الأمنية وتصنيفها، ثم اختيار أفضل البدائل العملية لحل المشكلة، بأسلوب واقعي قبل للتنفيذ، ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية، وتقييم النتائج) جامعة بين البحث العلمي النظري، في إطار أكاديمي، وخبرة التجربة الميدانية التطبيقية. وتهدف هذه المؤسسات إلى:

- إجراء الدراسات البحثية الخاصة بجميع أبعاد الأمن القومي، في كافة مستوياته ومجالاته ودوائره. وقد تكون متخصصة في أحد أبعاده، أو شاملة لكل الأبعاد (طبقا لتبعيتها).
- التوصل إلى تقييم متكامل لظاهرة الأمن الوطني والمشكلة القائمة أو الممكن حدوثها مستقبلا والمتعلقة بالأحداث الجارية أو المستقبلية من خلال المتابعة اليومية والدقيقة لمجريات الأمور المؤثرة على الأمن الوطني.
- صياغة اطار فكري موحد وملائم لسياسة أمنية متكاملة.
- تقديم المشورة في المواقف والأحداث التي تهدد الأمن الوطني[1]

2- أجهزة الأمن والاستخبارات

هي الوسيلة الرئيسية (حكومية ورسمية)، التي تعتمد وتستند إليها القيادة السياسة في صناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن الوطني، وتتوقف دقة ونجاح الدولة في مواجهة المشاكل الأمنية، على دقة

[1]- " وسائل تحقيق الامن الوطني وحمايته،" موسوعة مقاتل الصحراء، اطلع عليه بتاريخ 6 ماي ، 2021، http://www.moqatil.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec21.doc_cvt.htm

هذه الأجهزة ونجاحها في تجميع المعلومات وتحليلها، وإعدادها الجيد للبدائل المتاحة وعرضها بأسلوب واضح على متخذي القرار وفي الوقت المناسب.

وتنفذ هذه الأجهزة بصورة رسمية غير مباشرة وبصفة غير رسمية مهام أمنية لا تستطيع الدولة القيام بها رسميا أو علنا وهي تؤثر على أمن الدولة بصورة مباشرة.

3- مجالس الأمن الوطني

تتلقى هذه المجالس، المعلومات المتاحة عن المواقف المؤثرة على أمن الدولة وتعيد ترتيبها وتجميعها بشكل منطقي وتحللها وتضع نموذجا حركيا وتنبؤ باحتمالات ردود الفعل المنعكسة من القوى المضادة إزاء هذه الحركة والإجراءات الملائمة لكل رد فعل محتمل وتأثيراته الجانبية لتتمكن القيادة السياسية من اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب والاستعداد لردود الفعل المقدرة.

4- النظم المجتمعية الخاصة

يقصد بها مجموعة السياسات الأمنية المتخصصة لأبعاد الأمن الوطني التي تهدف بها الدولة إلى تحقيق أمنها وحمايته:

أ- سياسيا: تقوم الدولة بتنمية سياسة شاملة تتضمن التوعية وتحقيق التماسك السياسي والإجراءات لمنع الأخرين من الحصول على معلومات عن حقيقة الأوضاع السياسية .

ب-اقتصاديا: اتباع وانتهاج سياسات اقتصادية مدروسة وخطط تنموية اقتصادية ناجحة تحقق استقلالا واكتفاء ذاتيا مناسبا وملائما للأهداف الوطنية والتخلص من التبعية الاقتصادية بما يحمي الاقتصاد الوطني من التهديدات ويحمى السيادة الوطنية.[1]

ت- اجتماعيا: العمل على زيادة التماسك الاجتماعي للدولة (اندماج الأقليات والطوائف والإثنيات) والمحافظة على مبادئ وقيم المجتمع وتراثه وتحقيق التكامل والتماسك المجتمعي والوطني.

[1]- نفس المرجع.

5- القدرات العسكرية

إن امتلاك الدولة لقدرات عسكرية عالية يكفي لتحقيق الهدف بردع الأخرين عن تهديد الأمن الوطني للدولة دون استخدام تلك الأداة إلا في الضرورة. لذلك فإن الأداة العسكرية هي وسيلة من وسائل حماية الأمن الوطني الخارجية، وهي عنصر دعم مساند ومدعم للقوة السياسية والقوة الاقتصادية وأدواتهما بما يحقق أهداف الأمن الوطني.

وتستخدم الأداة العسكرية كبديل عندما تفشل الأدوات الأخرى وعلى رأسها الأداة السياسية والأداة الاقتصادية.

وفي الأخير تتوقف درجة نجاح الدولة في تحقيق أمنها الوطني ، بواسطة استراتيجيتها المعتمدة على تحقيق أمنها الذاتي والمتمثل في قدرة الدولة على تحقيق اكتفائها الذاتي، وقدراتها الاقتصادية والعسكرية وتماسكها الاجتماعي[1].

المطلب الثاني: استراتيجية نظام الأمن الإقليمي

نظام الأمن الإقليمي يعتبران الدرجة التالية لتحقيق الأمن الوطني، إذ تلجا الدولة لهذا النظام عندما تكون قواها وقدراتها عاجزة عن تحقيق أمنها الوطني، لذلك يتصدر موضوع الأمن الإقليمي القومي، قائمة الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للدول العربية. وبالحديث عن الاستراتيجية العربية، لابد من طرح سؤال عن الخصوصية الاستراتيجية العربية فقط. طرحت في الآونة الأخيرة عدة تساؤلات من طرف المفكرين... وأهمها، هل هناك استراتيجية عربية جامعة ؟ وما هي سمات هذه الاستراتيجية وخصوصياتها ... وإذا كان الأمر كذلك، ما هي هذه الاستراتيجية؟ وعلى أي عقيدة ترتكز ... وإذا كانت هذه العقيدة موجودة فما هي هذه العقيدة هل هي عقيدة دينية أو اقتصادية رأسمالية... بعيدة المدى، أم متوسطة... قومية أم إقليمية أم قطرية ؟ ولحسم هذه التساؤلات جميعها لابد أن نقرر الآتي:

باعتبار العالم العربي أمة واحدة، تشترك في التاريخ والحضارة كما تتميز ثقافاتها بقيم روحية مشتركة، وكذلك يعيش أبنائها على رقعة من الأرض متصلة ومتواصلة عبر التاريخ ويجمعهم لغة

[1] – نفس المرجع.

الفصل الثاني: واقع الامن الوطني في الدول العربية واستراتيجيات ادارته

واحدة وأصل واحد وتَطلع إلى الحياة يسودها الأمن والاستقرار والازدهار وانطلاقا من ذلك يمكن القول...إن الاستراتيجية العربية تتركز على منظور قومي لا قطري... وأنها ترى بأن الخطر على الجزء من الأمة هو خطر على الكل ، وإن الصراع مع أية قوة خارجية تهدد الوجود العربي لابد أن يخضع لأولويات حسب الأهمية، ولا يعني وضع أولوية خطر داهم نفياً لخطر آخر محتمل [1]. وأن الاستراتيجية العربية ترتكز على مجموع إمكانيات الأمة وليس إمكانية هذا القطر أو ذلك وان المواجهة مع العدو المحتمل هي مواجهة ثقافية وسياسية وعسكرية وحضارية.

ومن أهم المبادرات التي قامت بها الدول العربية على المستوى الإقليمي هو تأسيس مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 ويضم ستة دول عربية وهي المملكة العربية السعودية، دولة الكويت ، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر ، مملكة البحرين وأخيرا سلطنة عمان حيث تتشابه هذه الدول في أنظمتها السياسية[2]، ونظرا للتهديدات التي تعاني منها المنطقة استلزم على الدول الخليج البحث عن آليات مستعجلة لمواجهة تلك التهديدات ، ومن بين هذه الآليات : تعزيز علاقات التعاون بين دول الخليج لمواجهة التهديدات المشتركة، أو من خلال تقديم الدعم العسكري واللوجستي للدول المتضررة من ظواهر الإرهاب، الجريمة المنظمة، الميليشيات المسلحة الغير النظامية أو من خلال تنظيم مؤتمرات تدعو إلى التصدي المستدام لكل من شأنه أن يخل بالأمن القومي أو الإقليمي بين دول الخليج .[3]

ومن منطلق أن دول الخليج تواجه الأخطار والتحديات الأمنية ذاتها التي تمس أمنها الداخلي والخارجي، مما استلزم عليها تطبيق مبدأ الأمن الجماعي المشترك والذي يتطلب تطوير هيكلية عسكرية قيادية موحدة لتطوير القدرات الجماعية للتعامل البناء مع الأخطار المشتركة، والى جانب ذلك فقد قامت الدول المجلس التعاون في بناء وتطوير قدراتها وقواها العسكرية الدفاعية والأمنية، وذلك من خلال وضع أساس التعاون الأمني المشترك وتوحيد الخطط الاستراتيجية مع تنفيذ التدريبات

---

[1] – خديجة بتقة ،" الثابت والمتغير في الامن الحدودي للدولة العربية في ظل الربيع العربي وانعكاسه على العمل الاستراتيجي العربي،" *المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية* 02 (2016) : 11.

[2] – بدر عواد برغش ، " نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981 ،" *تكريت للعلوم السياسية* 05 (2016) : 238.

[3] – رضا كشان، " تهديدات الامن القومي في الوطن العربي : دراسة تحليلية وموضوعية في تجليات وأسباب الظاهرة ،" *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية* 02 (2020): 283.

العسكرية المشتركة، وكذلك قامت دول الخليج بتشكيل قوة درع الجزيرة(قوة عسكرية) وقد تم أيضا إنشاء شرطة خليجية موحدة مقرها أبوظبي بهدف مواجهة التهديدات المشتركة[1].

ولقد جاء مجلس التعاون العربي، كتشكيل مقابل مجلس التعاون الخليج، تحت اسم مجلس التعاون العربي في 16 فيفري 1989 يضم كل من مصر و الأردن، اليمن والعراق تحت غطاء جامعة الدول العربية[2]، حيث بميثاق جامعة الدول العربية وبمعاهدة الدفاع المشتركة والتعاون الاقتصادي للمؤسسات و المنظمات الناتجة عن جامعة الدول العربية ويقيم علاقات التعاون مع التجمعات الإقليمية العربية والدولية، كما يهدف مجلس التعاون العربي إلى تطبيق استراتيجيات بين الدول الأعضاء لتحقيق التعاون والتكامل في مختلف المجالات، أهمها تحقيق التكامل الاقتصادي وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة و التعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة مع إقامة أسواق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية[3].

أما بالنسبة للجانب الأمني فنصت ديباجة مجلس التعاون العربي على أن " التعاون بين الدول العربية في هذه الميادين، تكتسي أهمية خاصة وذلك بسبب التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي، وهي تهديدات ذات طبيعة أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية وانطلاقا من أن سيادة الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، يتطلب تعزيز الوعي العربي بوحدة الأمن القومي ووحدة متطلباته وشروط ترسيخه بالتعاون العملي والتنسيق والتضامن .[4] " إذ أن الأبعاد الأمنية والعسكرية، كانت رؤاها تتناقض مع طموحات بقية الشركاء ، فكانت نقطة إخفاق مجلس التعاون.[5]

- مبادرة دول المغرب العربي

---

[1] – نايف بن أحمد عبد العزيز آل سعود ، " الاتحاد الخليجي : المحور الامني – الابعاد العسكرية لمشروع الاتحاد الخليجي " (ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر الامن الوطني والامن الاقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، البحرين ، 23 – 24 افريل، 2014)،51.

[2] – احسن العايب، "الامن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى، 248.

[3] – قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 61 لسنة 1989، بشأن الموافقة على اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية الموقعة في بغداد بتاريخ 16 فيفري 1989، الجريدة الرسمية 20 (1989)، 731.

[4] –زينب فريح ، " استراتيجيات الدول العربية لإدارة الازمات الحدودية 248.

[5] – نفس المرجع، 253.

الفصل الثاني: واقع الامن الوطني في الدول العربية واستراتيجيات ادارته

قامت دول المغرب العربي بإنشاء اتحاد، إذ تم الإعلان عنه بتاريخ 17 فيفري 1989، ويتألف من خمسة دول عربية وهي: موريتانيا وتونس والجزائر، المغرب وليبيا.[1] هذا الاتحاد يهدف إلى مواجهة التحديات الأمنية التي يواجهها المغرب العربي وذلك من خلال وضع استراتيجية مشتركة لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والمتمثلة في الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة، إلا أن هذه المساعي واجهتها العديد من العراقيل مما أدى إلى صعوبة إقامة علاقات مشتركة ومستدامة[2]، قامت جامعة الدول العربية ومن بينها قمة الجزائر وقمة بيروت وقمة الخرطوم، حيث تطرقت في هذه القمم إلى وضع الاستراتيجيات لمواجهة أهم التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي ومن أهم المبادئ التي تنص عليها الجامعة وهي ، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة كل دولة وكذلك حل النزاعات بطريقة سلمية والمساعدة المتبادلة، كذلك تعمل جامعة الدول العربية على توطيد العلاقات العربية ومضاعفة الروابط بين الدول العربية مع توثيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية كذلك للمحافظة على السلام والأمن العربي[3]، أما على الصعيد القومي نظرا للتهديدات الإرهابية العابرة للحدود و المذكورة سابقا ، قامت الدول العربية بإقامة استراتيجية موحدة لمواجهة هذه التهديدات سعت الى تبني سياسة ما يسمى ب " صناعة أمن الحدود " وإعادة الاعتبار لفكرة الحدود الآمنة، وذلك من خلال التوسيع في بناء الجدران العازلة مع استخدام تقنيات مراقبة حديثة[4].

كما قامت الدول العربية بوضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب. وفي اتفاق القواعد للسلوك الذي تم إصداره في الدورة الثالثة عشر لمجلس الوزراء الداخلية العرب والذي ينص على تبادل المعلومات الأمنية على رؤوس الإرهاب في الخارج وأماكن تدريبهم مع التعاون على تسليم الإرهابيين.

أما بالنسبة لمشكلة اللاجئين قامت بعض الدول العربية بفتح حدودها باستقبال اللاجئين مع تقديم مساعدات طبية لهم وكذلك إنشاء مخيمات للاجئين وأيضا قامت هذه الأخيرة بعقد منظمات إقليمية

---

[1] –زهرة مباركي، "الامن القومي العربي واستراتيجية مجابهة اهم التهديدات الداخلية والخارجية" (مذكرة شهادة ماستر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة،2014)،96 .

[2] –رضا كشان، تهديدات الامن القومي في الوطن العربي، 283–284.

[3] –نفس المرجع، 98–99.

[4] –زينب فريح ، استراتيجيات الدول العربية لإدارة الازمات الحدودية ،8.

على غرار جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، لوضع حل للأوضاع اللاجئين السوريين.[1]

بالرغم من المبادرات التي قامت بها الدول العربية على المستوى الإقليمي أو القومي إلا أنها لم تنشئ مؤسسات فعالة لترجمة بنودها على أرض الواقع ، وهذه ليست مشكلة دول الخليج فقط أو دول المغرب العربي ، أو دول مجلس التعاون العربي فحسب وإنما كل الدول العربية جمعاء ، وهذا ما جعل اغلب الدول العربية تقع في عدة مشاكل واختراقات أمنية يصعب مواجهتها و التصدي لها دون الاستعانة بالدول الأجنبية.

وأخيرا إن استراتيجية الأمن الإقليمي هي استراتيجية فاشلة نظرا للتوترات التي شهدها شهدتها المنطقة العربية، مثال ذلك الغزو العراقي للكويت، الغزو الإسرائيلي لفلسطين، النزاع حول الصحراء الغربية و مؤخرا الثورات التي تشهدها دول المنطقة العربية[2] .

[1] – خديجة بتقة ، الثابت والمتغير في الامن الحدودي للدولة العربية، 12.

[2] –رضا كشان، تهديدات الامن القومي في الوطن العربي، 285.

المطلب الثالث: استراتيجية الأمن الجماعي للدول العربية

يعد تحقيق الأمن الجماعي تحالف عالمي بين الدول لمواجهه التهديدات الدولية ومن أهم مميزاته انه من أقدم أهداف التنظيم الدولي ، إذ يقوم على وجود تحالف عالمي بين الدول لمواجهة التهديدات الدولية، ومن أهم مميزاته أنه يشكل رادع للإيقاف أو تقليل الحرب الإقليمية الدولية[1].

كما شغل تحقيق الأمن الجماعي المجتمع الدولي عامة، وكذلك شغل الدول العربية، حيث تحدثت المادة السادسة من ميثاق الدول العربية، الذي وضع عام 1944 م، وأنشأت جامعة الدول العربية على أساسه في مارس عام 1945، عن مسألة" الضمان الجماعي " ضد أي عدوان يقع على أي دولة عضو في الجامعة، سواء من دولة خارجية أو من دولة أخرى عضو بها[2]. لكن المادة السادسة بقيت حبر على ورق ولم تجسد على ارض الواقع ، حيث أن كل دولة عربية قامت بفصل أمنها القومي والإقليمي عن أمنها الجماعي العربي[3]. مما أدى إلى عزل دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا عن نظام الأمن الجماعي، نظرا لعدم قدرتهم على تحقيق تعاون عسكري دولي ، في موضوع الإرهاب نجد أن :

– إسرائيل، رفضت المشاركة مع التحالف الدولي، لأنها تعتبر "الدولة الإسلامية لا تشكل تهديدا لها"، باعتبارها تفتقر إلى قدرات مدفعية أو صواريخ، كما أنها ليس لديها حلفاء يمولونها بالسلاح.

– الدور الإيراني، نظرا للتحالف الجيو– ستراتيجي بين إيران والصين وروسيا الاتحادية، كوريا الشمالية وسوريا، والقوى السياسية الشعبية المسلحة في لبنان والعراق بعيد عن أي تعاون بعيدا لنظام أمن جماعي دولي يحارب الإرهاب الدولي. حيث ركزت القوى الإقليمية الأخرى على تقليص حصر النفوذ الإيراني في المنطقة أكثر مما يعملون على محاربة الإرهاب. باعتبار ان هناك ادعاءات حول ايران

---

[1] – صالح رعد قاسم، " الامن الجماعي ودوره في تدعيم السلم والامن الدوليين، وحقوق الانسان ،" اطلع عليه بتاريخ 12 جوان، 2021، http://jilrc.com/الأمن-الجماعي،-ودوره-في-تدعيم-السلم-و/

[2] – فتحي فتحى جاد الله الحوشي، " الامن الجماعي العربي وتطبيق دول الخليج له ،" *مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية* 02 (2019): 11.

[3] – رمزي عز الدين رمزي، " العرب على مفترق الطرق ،"*جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط* 15238 (17 اوت 2020). https://aawsat.com/home/article/2452126/رمزي-عز-الدين-رمزي/العرب-على-مفترق-طرق

بأنها تجتهد لتوظيف محاربة الإرهاب ولتعظيم نفوذها في المنطقة خاصة بعد انتشار الإرهاب في العالم .

– الدور السوري، نظرا للتوترات التي شهدتها سوريا، قام النظام السوري بجعل الانتفاضات الشعبية ذو أبعاد إقليمية، حيث قام باستغلال غياب المعارضة الموحدة السورية المتفقة مع التحالف الدولي، وجعل الرأي العام الدولي يركز على محاربة" الدولة الإسلامية" وغض النظر عن جهود تغيير النظام السوري، حيث يعمل هذا الأخير على جعل التحالف القائم بين إيران وحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن ، قضية تحالف لمكافحة الإرهاب، بغض النظر عن مبادئ نظام الأمن الجماعي .

– الدور التركي، تنظر تركيا إلى نظام الأمن الجماعي في موضوع محاربة الإرهاب الدولي في منطقة الشرق الأوسط على وفق رؤيتها الخاصة، حيث تعمل للقضاء على القوة الكردية المعارضة والدولة الإسلامية، كما أنها تعارض فكرة عدم إسقاط نظام الأسد ووضعه على لائحة أهداف التحالف الدولي، إذ تبين أن تركيا غير مهتمة بمحاربة الإرهاب بل بالتوترات القائمة في سوريا .

– دور دول مجلس التعاون الخليجي العربي، تطالب دول مجلس التعاون بالمشاركة في أي نظام أمن جماعي دولي، في محاربة الإرهاب الدولي عبر استراتيجياتها المعلنة في 11 سبتمبر 2014[1].

– الدور المصري، وجهة نظر مصر للأمن الجماعي ومحاربة الإرهاب الدولي تكمن في دعم المجتمع الدولي لها في الجوانب الاقتصادية والعسكرية كما تسعى لبناء صلة ترابط وتفاهم مصري أمريكي، بتزويد الجيش المصري بالأسلحة الاستراتيجية ونظرا للازمات التي تمر بها مصر من الجانب الاقتصادي وأزمة أمنها الداخلي، يدفعها اتجاه السياسات المجاور والتوازنات الإقليمية وليس نحو بناء نظام أمن جماعي حيادي .

– مشاكل الدور الأردني، باعتبار أن الأردن تمر بأزمات اقتصادية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على تلبية حاجياتها لأكثر من مليونين نازح عراقي وسوري في أراضيها، مما أدى بالأردن إلى الاتجاه نحو الدور الإقليمي محوري بعيدا عن مبادئ القانون الدولي ونظام أمن جماعي.

[1]– صالح قاسم رعد، " الامن الجماعي ودوره في تدعيم استراتيجيات التعاون الدولية،" ابحاث العلوم السياسية 37–38 (2018):353.

–الشأن العراقي، ظاهرة الإرهاب المنتشرة مؤخرا في العراق كانت محرك الاستراتيجية الأمريكية وكان العالم يأملان تكون عمليات تحرير العراق من هيمنة التنظيمات الإرهابية بداية لنظام أمن جماعي. غير أن فشل عملية الإصلاح في النظام السياسي العراقي رتب تنامي الأطماع الإقليمية والدولية لتكون إحدى محركات عدم وجود مصداقية لبناء نظام أمن جماعي دولي فاعل[1].

– دور الاتحاد المغربي العربي، تواجه دول الاتحاد تحديات أمنية مختلفة، وذلك نتيجة عدم التزام الدول ببنود الاتحاد حيث أن هشاشة بناء الدولة نجم عن الفشل السياسي في التعاطي مع العاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، إذ أنها غير قادرة على تحقيق أمنها القومي، إذن فهي غير قادرة على تحمل أعباء نظام الأمن الجماعي[2].

خلاصة القول أن العالم العربي عانى ما زال يعاني العديد من الأزمات والنزاعات العربية المهددة لأمن واستقرار الدول العربية ومثالا على ذلك، احتلال العراق لدولة الكويت في بداية تسعينات القرن الماضي والنزاعات والأزمات المسلحة الحالية في اليمن وسوريا وليبيا وأزمة الخليج الأخيرة المتمثلة في الحصار غير المبرر الذي فرضته أربع دول عربية ضد دولة قطر،[3] كل هذه التوترات نتيجة إهمال العالم العربي و إغفاله عن المتغيرات القومية والإقليمية والدولية إذ يتضح أن العالم العربي عاجز عن حمل أعباء نظام الأمن الجماعي .

[1] – نفس المرجع ، 356.

[2] – ياسين سعيدي، "التحديات الامنية الجديدة في المغرب العربي" (مذكرة ماجستير، جامعة وهران محمد بن أحمد، 2015) 58.

[3] – محمد عبد العزيز الخليفي، "المحاسبة الدولية وتحقيق الامن الجماعي،" *الشرق* 10841 (2018): 01.
https://al-sharq.com/opinion/20/02/2018/المحاسبة-الدولية-وتحقيق-الأمن-الجماعي

الفصل الثالث

استراتيجية ادارة الامن الوطني في مصر

الفصل الثالث: استراتيجية ادارة الامن الوطني في مصر

المبحث الاول: الأمن الوطني المصري، التحديات و التهديدات

المبحث الثاني: استراتيجيات إدارة الأمن الوطني المصري

المبحث الثالث: تقييم استراتيجية ادارة الامن الوطني المصري

تمهيد

نجد ان الامن الوطني المصري يحدد في اطار ضمان عدم تعرض مصر لما قد يقلل من سيادتها أو يحول دون تحقيق استقرار و امن شعبها سواء كان ذلك نتيجة عمل عدواني مباشر أو غير مباشر او أي نوع من الاضرار بمصالحها ، وان أي تطورات قد تتم في بيئة الامن القومي المصري ترتبط بدرجة كبيرة بالتطورات التي تحدث في بيئتها الخارجية المتمثلة في الدائرة العربي والدائرة الشرق اوسطية والدائرة الاوروبية والدائرة الافريقية.

المبحث الأول: الأمن الوطني المصري التحديات والتهديدات

تعتبر مصر دولة إقليمية مركزية محورية في الإقليم الذي تقع فيه وفي العالم الذي تشارك فيه، إذ تتمتع بموقع استراتيجي هام، حيث تندرج ضمن الدول التي تعاني من أزمات مهددة أمنها الوطني والقومي. إذ عمل نظام السيسي على تخصيص مادة في دستور عام 2014 تنص على، إنشاء مجلسا للأمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية[1].

المطلب الأول: المرحلة الانتقالية في مصر وأمنها الوطني

تفاقمت الأزمات والتوترات في الأشهر الأخيرة لحكم مرسي. حيث تم تشكيل حركة تمرد معارضة للحكم[2]، حيث قامت بالدعوة لسحب الثقة من الرئيس محمد مرسي، مطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة[3]،وفقا لدعوة أطلقتها حركة تمرد خرج المحتجين ضد النظام إلى ميدان التحرير وعدد من المدن والمحافظات، مما استدعى تدخل وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، والذي قام بدوره قام بتحذير النظام الحاكم والقوى السياسية للتوصل إلى حل للوضع الراهن، في مهلة حددها لمدة 48 ساعة[4]، انتهت المدة المحددة ولم يتوصل قادة النظام إلى حل، مما أدى بإعلان السيسي في 3 جويلية 2013 بعزل الرئيس مرسي وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور[5].

من بين أهم الإجراءات التي قام بها عدلي منصور خلال الفترة الانتقالية، اصدر قرارا بتشكيل لجنة الخبراء لتعديل الدستور، كما أكد أن اللجنة ستباشر أعمالها بمقر مجلس الشورى ،واجتمع بممثلي الأحزاب السياسية والشخصيات للتشاور في تحديد موعد الانتخابات واعتبر أن مصر بدأت مرحلة جديدة على طريق الديمقراطية[6].عكس ذلك قام بإصدار قوانين مثيرة للجدل من بينها قانون التظاهر

---

[1] – أحمد مولانا، "الأمن القومي المصري من منظور نظام السيسي،" اطلع عليه بتاريخ 15جوان، 2021، https://capitalforum.net/الأمن-القومي-المصري-من-منظور-نظام-السي/

[2] – لخضر حبيطة، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011،" *مدارات الساعة* 03 (2017): 250.

[3] – صالح محمود محمد حوسو، الصراع السياسي على السلطة في مصر، 31.

[4] – خضير عباس الهداوي و ليلى عاشور الخزرجي، الأبعاد الاقتصادية لحوارات الربيع العربي، 183.

[5] – باسم القاسم و ربيع الدنان، مصريين عهدين مرسي والسيسي، 24.

[6] – صالح محمود محمد حوسو، الصراع السياسي على السلطة في مصر، 161.

والانتخابات الرئاسية المخالفة للدستور، مع إصدار قانون لا يسمح بالطعن على الاتفاقات التي تبرمها الحكومة مع شركات أو جهات أجنبية، حيث أعطى الرئيس عدلي الأولوية للسياسة الخارجية المصرية كما استطاع أن يقنع حركتي فتح وحماس بالتوقيع على اتفاقية المصالحة[1].

كشف معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أن 25 جنرالا لا يحكمون مصر منذ 3جويلية وهم الدائرة المقربة من السيسي ، وان عددا من اقرب حلفاء السيسي يشغلون مناصب رئيسية داخل المجلس العسكري والقوات المسلحة،" بمجرد أن يصبح رئيسا، فسوف يكون بوسعه الاعتماد على دعمهم، وامتثالهم، والاهم من ذلك ولائهم له [2]"، مما يوضح أن السيسي كان الحاكم الفعلي للبلاد في الفترة التي عقبت عزل محمد مرسي.[3]

في 26 مارس 2014 أعلن السيسي استقالته من الجيش و ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية القادمة في شهر ماي 2014 أجريت الانتخابات الرئاسية بمشاركة السيسي وحمدين صباحي وأعلنت نتائج الانتخابات في ثلاثة جوان 2014 بفوز السيسي بنسبة 96,9%.[4] على صعيد السياسة الداخلية، فور تولي السيسي الحكم في منتصف 2014 ، عمل على تغيير المشهد السياسي الداخلي عبر سلسلة من الإجراءات الأمنية، المتمثلة في تصفية رموز النظام السابق، وإبعادهم كليا عن المشاركة السياسية في الحكم بعد اتهامهم بأنهم مصدر النزاعات والفوضى في المنطقة[5].

فور تولي السيسي الحكم قام بتعيين مجموعة من الضباط والجنرالات في أماكن حساسة بهدف السيطرة على مفاصل الدولة، وبعدها قام بتطبيق وقمع المعارضة، وترك الأحزاب والقوى التي شاركت في الانقلاب وأيدته وباركت حدوثه [6].

---

[1]– نفس المرجع،162 – 163.

[2]– باسم القاسم و ربيع الدنان، مصربين عهدين مرسي والسيسي،108.

[3]– عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية – العسكرية،84.

[4]– باسم القاسم و ربيع الدنان، مصر بين عهدين مرسي والسيسي، 28.

[5]– "السياسة الخارجية المصرية بعد 30 يونيو 2013 : المرتكزات التوجه الإحداث،" آخر تحديث: أغسطس 23، 2019، https://barq-rs.com/السياسة-الخارجية-المصرية-بعد-30-يونيو-2013/

[6]–باسم القاسم و ربيع الدنان، مصربين عهدين مرسي والسيسي،108.

تبعا لذلك تميز نظام السيسي بالدكتاتورية الشمولية، حيث قام النظام بزج المعارضين في السجون بتهم غامضة، وإقالة الصحفيين الناقدين مع قمع المظاهرات باستخدام العنف[1]، كما امتدد القمع ليشمل كل

شخص وأي حركة سياسية[2]، حيث استمر نظام السيسي في إتباع نفس الأسلوب الأمني في تعاملاته مع معارضي الانقلاب ودعم هذا المسار بمجموعة من القوانين والإجراءات.[3]و حسب تصريحات السيسي، لا يملك برنامج ومشروع إصلاحي، بل كل ما يريده هو واستمرار نظام 1952 مع زيادة دور البيروقراطية العسكرية وإلغاء الدور الاجتماعي للدولة.[4]

تمتاز الحياة الحزبية في نظام السيسي بالهيمنة، حيث تبلغ الاحزاب المسجلة رسميا 16 والمعتمدة من لجنة الاحزاب 104 منها 19 حزبا داخل البرلمان، اذ يعمل النظام على تقليل عدد

الاحزاب السياسية الموجودة داخل البرلمان وخارجه [5].

تبعا لذلك، الممارسة الحزبية في عهد السيسي، لن تستطيع الأحزاب بناء تجربة حزبية شفافة ونزيهة فعالة تعني ببناء قواعد جماهيرية[6].

تسلم الرئيس السيسي الحكم في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، تندر بانهيار الاقتصاد

المصري[7]،اقترضت مصر حوالي 1,4 تريليون جنيه 1379 مليار جنيه كما أن مصر مختار اقترضت في اقل من 3 سنوات من حكم السيسي 85 % من ديونها على مدى تاريخها كما تم التوسع في القروض الخارجية التي ارتفعت من 46 مليار دولار الى 79 مليار دولار في 3 سنوات من

---

[1] – محمد توفيق، "دور الدولة والنظم الحاكمة وتحولات البنى المجتمعية والثقافية والقيمية والاقتصادية: دراسة حالة حزب الحرية والعدالة جماعة الاخوان المسلمين في مصر،" المركز العربي للدراسات الانسانية ، 46.

[2]– سهام الخولي، " قمع السيسي طال جميع الأشخاص والحركات السياسية،" اطلع عليه بتاريخ 6جوان ، 2021، https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/فبوليسي-قمع-السيسي-طال-جميع-الأشخاص-والحركات-السياسية/2140271

[3]– باسم القاسم و ربيع الدنان، مصريين عهدين مرسي والسيسي،109.

[4]– عادل العمري "نقد الثورة المصرية 3 – السيسي ورجاله،" (2016):02.

[5]– خالد فؤاد، "ترسيخ الاستبداد: عسكرة الأحزاب السياسية في مصر،" اطلع عليه بتاريخ 12جوان ،2021. https://eipss-eg.org/ترسيخ-الاستبداد-عسكرة-الأحزاب-السياسية-في-مصر/

[6] – 1طإعادة هيكلة الحياة الحزبية،" اطلع عليه بتاريخ 12 جوان ، 2021،

https://epc.ae/ar/brief/restructuring-political-parties-in-egypt-motivations-and-scenarios

[7]– صفية حمدي، "رئيس الوزراء السيسي تسلم حكم مصر في أوضاع تنذر بانهيار محتوم،" اطلع عليه بتاريخ 12 جوان، 2021، https://almalnews.com/رئيس-الوزراء-السيسي-تسلم-حكم-مصر-في-أو/

2014 إلى 2017 .[1] نظرا للديون المصرية، وضعت الدولة خطة محكمة للنهوض بالاقتصاد المصري إذ تمكنت الدولة المصرية من تطوير منظومة التجارة الداخلية في مصر على مدار السنوات الماضية، وجذب استثمارات لإنشاء مناطق تجارية

كما تخطط وزارة التجارة إلى إنشاء 18 مشروع [2].

تمكنت الدولة بالقضاء على السوق السوداء بعد تعويم الجنيه في خريف 2016، حيث ارتفعت معدلات النمو بنسب زادت 5 %خلال العامين الماضيين، وحقق اكتفاء ذاتي من الغاز كما بدا بتصديره بالإضافة الى زيادة الاحتياطات الأجنبية من العملات الصعبة إلى أكثر من 44 مليار دولار مقابل اقل من 17 مليار بالرغم من النجاحات التي توصل إليها السيسي إلا انه اخفق في تحسين مستوى المعيشة للمصريين، حيث ارتفعت نسبة الفقر بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى أكثر من ثلثي المصريين وذلك نتيجة[3]، كما قام برفع الدعم على المحروقات والكهرباء، مع رفع أسعار أسعار الخدمات الحكومية وفرض ضريبة القيمة المضافة، وأدت إلى رفع الضرائب الجمركية على 3 مرات متوالية ورفع أسعار المواصلات العامة، نتيجة هذه السياسة ارتفعت معدلات التضخم إلى ما يزيد على 33 % عام 2018[4].

بالرغم من الضغوطات التي يعيشها مرسي جانب السياسة الخارجية حيث عمل على تعزيز هويتها وثقافتها الثرية، للإبراز حضورها على المستوى القومي والإقليمي تحت مقولة" مصر فرعونية الحضارة، عربية الانتماء الأفريقية الجذور، متوسطية الثقافة"[5]. حيث عمل على استرجاع مكانة مصر بين دول العالم العربي والإسلامي، قامت مصر بشركات مع بعض الدول العربية والخارجية بهدف محاربة

---

[1] – إلهامي الميرغني، "تضاعف ديون مصر الداخلية والخارجي،" 3.
https://www.academia.edu/35951202/تضاغف_ديون_مصر_المحلية_والخارجية

[2]– مجدي غازي، " التنمية الصناعية: استراتيجية جديدة لتطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر،"اطلع عليه بتاريخ 12 جوان ، 2021،
https://www.youm7.com/story/2019/10/التنمية-الصناعية-استراتيجية-جديدة-لتطبيق-مبادئ-الاقتصاد-الأخضر/4473046/

[3]– ابراهيم محمد، "تحليل كرة الاقتصاد في ملعب السيسي لتحسين مستوى المعيشة،" اطلع عليه بتاريخ 12 جوان ،2021،
https://www.dw.com/ar/تحليل-كرة-الاقتصاد-في-ملعب-السيسي-لتحسين-مستوى-المعيشة/a-50615405

[4]– "الاقتصاد المصري بين عام مرسي واعوام السيسي،" اطلع عليه بتاريخ 12 جوان، 2021،
https://www.trtarabi.com/issues/الاقتصاد-المصري-بين-عام-مرسي-وأعوام-السيسي-3422929

[5]– ضياء نوح ابو العلا و علاء الشيمي و مصطفى محمد ندا و هاجر عبد القادر عمارة و ياسين ابراهيم، "الاقتصاد المصري الرؤية والانجاز شباب اليوم قادة الغد،" (2018): 131.

الإرهاب، باعتبار أن السيسي منذ توليه الحكم شن حملة شرسة ضد الإرهاب، حيث قامت دول الخليج بمد يد العون لإنقاذ الاقتصاد المصري، إلا أن هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها دول الخليج بمساعدة مصر، وإنما بعد الإطاحة بالنظام السابق، همت المملكة العربية السعودية بتقديم معونة مالية لدعم الاقتصاد المصري، قدرت بنحو 7 مليار دولار، تليها مساعدة أخرى بعد فوز السيسي في الانتخابات بقيمة 12 مليار دولار.

كانت ردة فعل مصر تجاه الأزمة اليمنية مؤيدة للحكم حيث قامت بتوفير الدعم السياسي للرئيس اليمني كذلك لعبت مصر دور الوسيط بين ايران ودول الخليج كون مصر تتفق مع الطرفين، أما بالنسبة لسوريا كانت السياسة المصرية متناقضة، حيث وافقت مصر على القرارات الدولية ضد نظام الأسد، إلا أن الخطاب الرسمي في عهد السيسي كان مؤيدا للتوجهات الروسية، خلال دعم مصر لقوات النظام السوري ، وكان رد فعلها تجاه الأزمة الليبية نفسه مع سوريا، ففي بادئ الأمر دعمت مصر توجهات الأمم المتحدة في جهود بناء السلام منذ 2015، لكن بعد ذلك غيرت مصر رأيها، إذ اتجهت نحو دعم قائد قوات الجيش الليبي.

لم يتوقف السيسي في توطيد علاقاته مع العالم العربي الإسلامي فقط، بل امتد إلى إفريقيا لاستعادة مكانتها، حيث قامت باستضافة مؤتمرا للحوار الوطني في 2015، كذلك قامت بفك عضوية تجميد مصر في الاتحاد الإفريقي سنة 2013 والوصول إلى استلام المجلس في 2019 كما قام السيسي بزيارة اثيوبيا، حيث نجح في إصدار بيان مشترك بين مصر واثيوبيا بخصوص سد النهضة[1].

قام السيسي بتنويع علاقات مصر الخارجية مع قطر وتركيا و اتجه للتقارب عسكريا واقتصاديا مع روسيا، تقوية علاقاته مع الصين وعدد من الدول الأوروبية في مجال التعاون الأمن الاقتصادي، مثل ايطاليا فرنسا اسبانيا[2]. كما كان السيسي حذرا في الحفاظ على علاقته الخاصة مع الولايات، ونظرا لذلك قامت الولايات بتهنئة السيسي بتقلده الحكم، حيث بادرت بتقديم مساعدة عسكرية ومالية لمصر.

[1]– مرجع سابق ، "السياسة الخارجية المصرية بعد 30 يونيو 2013 : المرتكزات التوجه الاحداث".

[2]– الشيماء علي و ايمان رجب و حازم عمر و مروة نظير و هويدا عدلى،" التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011 حتى ثورة 2015،" المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 282.

قال كيري:" أن السيسي حديث العهد بالسلطة و من المهم أن يعطي الوقت الكافي والفرصة حتى يبدا في التركيز على معالجة مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضايا حقوق الإنسان وحرية التعبير و إحكام القضاء كالإشارة إلى ملاحقة ومحاكمة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المتهمين بزعزعة استقرار مصر خصوصا وأن لديه نية لإعادة تقييم التشريعات المتعلقة بهذه القضايا"[1]

خلاصة القول إن عملية التحول الديمقراطي، و بعد سنوات من الإطاحة بحكم الرئيس مرسي كانت فاشلة، وسبب ذلك أن التاريخ يعيد نفسه و الوضع الأمني في مصر لم يتغير من عهد مبارك و عهد مرسي حيث استمر القمع والتعذيب كذلك في عهد السيسي مثالا على ذلك غياب المنافسة في انتخابات 2014 خوفا من الترشح بسبب سياسة السيسي الاستبدادية مع قمع المعارضين وكذلك تدني الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار بشكل رهيب.

المطلب الثاني: التحديات الداخلية للأمن الوطني المصري

توجد العديد من التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري عبر دوائره الثلاث الداخلية والإقليمية والدولية، مع التنبيه إلى أن المنظور تجاه تلك التحديات يختلف من جهة لأخرى. فاندلاع ثورات تطالب بالديمقراطية في إحدى دول الجوار الإقليمي قد ينظر له البعض باعتباره أمرا إيجابيا وحراكا شعبيا محمودا بينما قد ينظر له آخرون باعتباره يمثل تهديدا للاستقرار وزعزعة الأمن.

أ - تحديات اقتصادية:

يمثل الأداء الاقتصاد الهش أكبر تهديد لاستقرار مصر في السنوات القادمة في عام 2017. بلغت نسبة البطالة 31.3 ٪ بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 24 عاما وفقا لمنظمة العمل الدولية كما يوجد خلل أي عدم التوازن في توزيع الدخل .وهو ما يجعل مصر تحتل المرتبة الثامنة عالميا من حيث سوء توزيع الثروة.

كما قامت الحكومة بإصلاحات غلى القطاع الاقتصادي، حيث اعتمدت على خفض الإنفاق العام عبر رفع الدعم الحكومي المقدم للمواطنين تدريجيا بنسب تصل إلى % 111 في الوقود والغاز والكهرباء والمياه بالتوازي مع زيادة الضرائب، وطلب قروض من صندوق النقد الدولي، وجمع الاموال

[1] – بادية فواز و ياسين الحاج حسين، "ثورة 25 يناير المصرية: السياسة الأمريكية تجاه صعود وسقوط حكم الاخوان المسلمين،" 104.

من أسواق الديون الدولية، إذ فقد الجنيه المصري لأكثر من نصف قيمته فضلا عن حدوث تضخم حاد في أسعار السلع الأساسية مما ألقى بأعباء متزايدة على كاهل الطبقة المتوسطة وما دونها .كما تراجع دخل قناة السويس رغم مشروع توسعتها الذي استنزف قرابة 8.5 مليار دولار ، والذي جرى تنفيذه لأهداف سياسية دون مراعاة الجدوى الاقتصادية المرجوة منه، وهو ما عبر عنه السيسي قائلا (عملناها في سنة كي نعطي الناس شعورا بالأمل)، وكذلك يمثل توسع الجيش في المشاريع الاقتصادية عقبة أمام القطاع الخاص الذي لا يستطيع منافسة شركات القوات المسلحة سواء من حيث الامتيازات أو من حيث انخفاض تكاليف التشغيل[1].

اما فيما يخص الديون، حصلت مصر على قروض خارجية حيث ارتفعت من 46 مليار دولار الى 79 مليار دولا ر وذلك كان في فترة وجيزة ثلاث سنوات من 2014 الى 2017 ، كما اقترضت مصر من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار . أي اقترضت 33 مليار دولار خلال ثلاث سنوات. [2]

ب- التحديات الاجتماعية:

من أبرز التحديات الموجودة في هذا المحور، التحدي الديموغرافي المرتبط بتركيبة السكان، حيث شهدت مصر ارتفاع معدلات النمو السكاني، في عام 2020 بلغ عدد النمو 2.332 مليون في العام بمعدل 194 ألف مولود في الشهر بمعدل 6480 مولود في اليوم بمعدل مولود كل 13 ثانية.[3]

يؤثر النمو الديمغرافي المتسارع على المجتمع بشكل عام من حيث الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأنها لها دور كبير في الضغط علي الموارد الاقتصادية، ومعدلات التنمية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر، ونقص فرص العمل والضغط علي جهود الدولة، ليس ذلك فقط وإنما تؤثر هذه الزيادة علي الأمن القومي المصري فبجانب ما تسببه من أزمة في الطاقة، وازدحام في المدن الذي يدفع بالمدن نحو الاتساع على حساب الأراضي الزراعية إلا أنها تسبب أيضا حروباً متعددة علي الموارد فكثيراً ما تتصارع الشعوب لفرض السيطرة على المواد الأولية خاصة مع ازدياد شح الموارد، فالخطر الأشد فتكا الذي يواجه البيئة ويؤثر علي المجتمع وأمنه هو ندرة الموارد، فمع

1 - أحمد مولانا، " الامن القومي المصري من منظور السيسي،" اطلع عليه بتاريخ 10 جوان، 2021 ، https://www.researchgate.net/publication/349297784_alamn_alqwmy_almsry_mn_mnzwr_alsysy

2 - إلهامي الميرغني، "تضاعف ديون مصر الداخلية والخارجي،" مرجع سابق.

3 - وليد مجدي الهواري، "وزيرة التخطيط تعلن أبرز التحديات التي تواجه الدولة" ، اطلع عليه بتاريخ 13 جويلية ، 2021، https://www.almasryalyoum.com//news/details/2259425

الزيادة السكانية يتكالب الشعب من اجل الحصول علي اكبر قدر منها لسداد احتياجاته فتحدث حربا مدمرة الأمر الذي يؤثر بشكل كبير علي السلام والأمن الداخلي والخارجي[1].

كما تواجه مصر تحدي الامية، حيث تحتاج مصر الى مجابهة قضية الامية بتجفيف منابعها خاصة منبع التسرب ، وتطوير برامج التعليم وربط برامج محو الامية بالتدريب المهني والتشغيل.[2]

ج- التحديات السياسية والأمنية:

مع تنامي خشية نظام السيسي من تكرار سيناريو ثورة 25 يناير، فقد حرص الجيش عقب استيلائه على الحكم منتصف عام 2013 على إعادة السيطرة على المجال العام عبر تأميم ساحة العمل السياسي، واعتقال الآلاف من الإسلاميين وغيرهم، واعتماد الحلول الأمنية لمواجهة أي بوادر للمعارضة. فضلا عن تدشين سلسلة من القوانين التي تقضي على حرية الصحافة والإعلام وتقوض عمل منظمات المجتمع المدني. وهو ما راكم حالة من الإحباط والعزوف عن العمل السياسي وسط الشباب. وهو ما عبر عن تداعياته المحتملة الباحث عادل عبد الغفار قائلا "إن الجمع بين الحرمان السياسي والافتقار إلى العدالة الاجتماعية والفرص الاقتصادية خلال فترة النمو السكاني المتفجر ما هو إلا قنبلة موقوتة"[3].

الارهاب في مصر، ظاهرة الارهاب في مصر ليست جديدة نجد ان ما ينشط في الارهاب هما نوعان، النوع الاول يتمثل في الجماعات الإرهابية السلفية الجهادية المتمركزة في رفح الشيخ و زويد العريش والذي تبلغ مساحته 22 كيلومتر شمال سيناء، مثل جماعة انصار بيت المقدس والتي تسعى لإقامة الخلافة الإسلامية، حيث وجد هذا النوع من الجماعات في سيناء في الفترات السابقة اما بالنسبة للنوع الثاني يتمثل في الخلايا الإرهابية الصغيرة التي أصبحت نشطة في المدن الحضرية بمختلف المحافظات والذي يعتبر نمط الإرهاب بلا قيادة ويعبر عن هذا النوع جماعة الإخوان المسلمين المنتميين الى القيادات الوسطى والقيادات الدنيا، مثل جماعة العقاب الثوري، الى جانب ذلك لم تبقى جماعات الإرهاب منحصرة في شمال سيناء فقط والتي تعاني من تدني مستوى التنمية مقارنة بمحافظات أخرى، وإنما انتشر الإرهاب في القاهرة والجيزة والإسكندرية التي شهدت عدد من العمليات

1 – أحمد مولانا، " الامن القومي المصري من منظور السيسي،" مرجع سابق.

2 – رضوان وائل وفيق و عاشور نيللي السيد، "مؤشرات الأداء لتطوير التعليم الأساسي بمصر لمواجهة التحديات المعاصرة، " *مجلة كلية التربية جامعة دمياط* 75 (2020) : 466.

3 – أحمد مولانا، " الامن القومي المصري من منظور السيسي،" مرجع سابق.

الإرهابية[1]،كما يؤثر الإرهاب على الاستثمار الوطني ويعرق لإقامة المشاريع الكبرى، حيث أدت الأزمة إلى تراجع جذب التمويل ورؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وانخفاض معدل الاستثمار، والذي بدوره يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي ما ينتج عنه ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية[2].كما يؤثر الإرهاب سلبا على قطاع السياحة وان المحاولات التي تم اتخاذها لإعادة الوضع كما هو من قبل ثورة جانفي باءت بالفشل، وعلى الرغم من استمرار عمليات الإرهاب إلا آن هناك العديد من السياح لم يتوقفوا عن المجيء مما أدى لارتفاع الإيرادات[3].

إن تطور التنظيمات الإرهابية على مر السنين لعدة أسباب، بعضها يتعلق بالعوامل الذاتية والموضوعية والبعض الآخر يتعلق بطريقة التفكير والبنية العسكرية، واهم ما يميز التنظيمات الإرهابية في جيلها الأول وهو الحفاظ على مناطق تمركزها، أما في جيلها الثاني تتميز بتغيير استراتيجياتها القديمة على مقاتلة العدو البعيد (الجهاد الخارجي) بالعدو القريب (الجهاد الداخلي)، أما بالنسبة للجيل الثالث تتميز بأنها قوة عسكرية عابرة للأقطار تمتلك كفاءة قتالية احترافية يديرها عقل استراتيجي[4]. تلك الأوضاع دفعت بشرائح غير قليلة من الشباب إلى تبني خيار المواجهة المسلحة ضد نظام السيسي. وهو ما انعكس في حدوث عدد ضخم من العمليات المسلحة داخل مصر ضد النظام الحاكم أسفرت عن مقتل1500 شرطي وعسكري، فضلا عن مقتل ما يزيد عن 7 آلاف مواطن على يد الجيش والشرطة فيما تسمى بعمليات مكافحة الإرهاب. وكذلك حدث تنامي في نشاط التنظيمات الجهادية بسيناء [5].

المطلب الثالث: التهديدات الخارجية للأمن الوطني المصري

توجد أربعة محاور استراتيجية إقليمية تتماس مع الأمن القومي المصري بشكل مباشر، وسأكتفي هنا بذكرها، ثم أستفيض في شرحها لاحقا من منظور نظام السيسي .وتشمل تلك المحاور:

[1] – ايمان رجب، "تقييم اولي لمكافحة الارهاب في مصر،" اطلع عليه بتاريخ، 10 جوان، 2021، http://www.acrseg.org/39982

[2] – ضياء نوح ابو العلا وآخرون ، التقرير الاستراتيجي المصري : الاقتصاد المصري الرؤية والانجازات ، 135.

[3] – نفس المرجع ، 137.

[4] – مصطفى كمال، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1.

[5] – محمد خيال، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1.

-المحور الشمالي :ويختص بالبحر الأبيض المتوسط .ولا توجد تحديات في هذا المحور تمثل إزعاجا سوى الخلافات مع تركيا واليونان وإسرائيل حول ترسيم الحدود البحرية، وما يرتبط بذلك من عمليات استكشاف الغاز الطبيعي في المياه العميقة بالبحر المتوسط.

-المحور الغربي :ويختص بليبيا، وتطورات الأوضاع فيها، وانعكاسات ذلك على ظاهرة تهريب الأفراد والسلع والأسلحة والمخدرات بين البلدين. بالنسبة للجبهة الغربية، فهي تواجه تهديدات ناتجة عن التوترات القائمة في ليبيا، حيث تؤثر طبيعة هذا الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا على الأمن القومي المصري، وذلك نظرا لطبيعة الأرض و الحدود الفاصلة بين الدولتين إذ تبلغ الحدود 1200 كيلومتر والجغرافيا الصحراوية خالية والأرض مناسبة بلا تعقيدات جيولوجية بين البلدين، مما يسهل عملية الانتقال الغير رسمي بينهما، مما يجعل عملية تأمين الحدود بينهما صعبة خاصة وان ليبيا غير قادرة على تأمين حدودها[1].

يمثل نهر النيل 90 %من موارد مصر المائية، حيث تعتبر قضية مياه النيل قضية بقاء بالنسبة للمصريين، وهو ما أكدت عليه القيادة السياسية المصرية أكثر من مرة، والموقف الأثيوبي الساعي لإقامة السدود على النيل الأزرق ليس جديدا في محاولة لاستخدامها كوسيلة للتحكم في مياه نهر النيل والضغط السياسي على مصر. في ظل التوترات التي شهدتها مصر مؤخرا استغلت اثيوبيا الوضع، حيث طلبت الدعم والتشجيع العالمي الواضح من الكيان الصهيوني ومن بعض الدوائر الدولية الاخرى فتشجعت اثيوبيا وشرعت في إقامة السد، كان موقف القيادة المصرية الحالية متزنا بقدر هائل من التريث والصبر مع استخدام الوسائل الدبلوماسية طوال الوقت، غير أن إثيوبيا مستمرة بدعم تركي قطري إسرائيلي واضح، وتواطئ من بعض الدوائر الأمريكية والأوروبية في استخدام نفس الأساليب الصهيونية في المراوغة والمماطلة مع الاستمرار في تنفيذ خطتها[2].

[1] – تقرير صادر عن ا لحزب الشيوعي المصري، " أوضاع ليبيا وسد النهضة أخطر التهديدات الراهنة للأمن القومي المصري،" اطلع عليه بتاريخ 20 جوان، 2021، https://www.alittihad44.com/mulhaq/ملحق-الجمعة/أوضاع-ليبيا-وسد-النهضة-أخطر-التهديدات-الراهنة-للأمن-القومي-المصري

[2] – نفس المرجع.

-المحور الشرقي :ويختص بالبحر الأحمر وفلسطين والكيان الصهيوني .ومن أبرز التحديات فيه تأمين الملاحة في البحر الأحمر، وتنامي قوة إسرائيل، وأزمة حصار قطاع غزة، والصراع بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين، والمصالحة الوطنية بين حركتي فتح وحماس.

تعتبر الجبهة الشرقية لمصر من الدوائر التي تشهد التوتر في ضوء سيطرة حماس على القطاع منذ 2007 حتى الآن وما مرت به العلاقات المصرية مع حماس من عمليات اخذ وعطاء وتدهور العلاقات معها ومحاولات الاحتواء دون ان تصل هذه العلاقات إلى حالة من الاطمئنان على سكون هذه الجبهة والسيطرة عليها ولا يمكن تغاضي على الجزء الأخر من هذه الجبهة أي الحدود مع إسرائيل حتى وان كان هناك هدوء بشكل عام إلا انه قد يشهد التوتر في أي مرحلة، بصفة عامة فإن قطاع غزة يمثل تهديد دائم على الأمن القومي المصري حيث أصبحت سناء هي الملعب الأساسي لحماس إذ استغلت التوترات التي تشهدها مصر وقامت بتهريب الأموال والسلاح والأفراد المطلوبين والبضائع المسروقة[1].

تعتبر إسرائيل التهديد الأول على الأمن الوطني المصري وذلك بسبب توجهات الأحزاب والقوى اليمينية المسيطرة على صناعة القرار الإسرائيلي التي لا تؤمن بعملية السلام مع الدول العربية ولا حقوق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، خاصة وان هذه القوى هي الفاعلة حاليا ومستقبلا في المشهد السياسي، كما أن الحصار الإسرائيلي لغزة يعرقل على الأمن المصري ضبط الحدود ومواجهة تجارة الإنفاق ومخاطرها خاصة فيما يتعلق بتهريب السلاح والإرهابيين[2].

السودان، تواجه مصر خطر تقسيم السودان الشمالي مرة أخرى في ظل الحرب الأهلية الدائرة في دارفور حيث يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي المصري، مما أدى إلى زيادة عدد دول حوض النيل إلى إحدى عشر دولة، وما يعني ذلك من تعقيدات لمصر مؤثرة على أمنها الوطني، كما أن القوى الكبرى التي وسعت اهتمامها بأزمة السودان بهدف تحقيق مصالحها في المنطقة وذلك من خلال

[1] – نورهان الشيخ، تحديات الامن القومي المصري امام الرئيس، مرجع سابق.

[2] – جميل عفيفي، "تهديدات خطيرة تواجه الامن القومي المصري،" اطلع عليه بتاريخ 18جوان ، 2021، https://gate.ahram.org.eg/daily/News/131779/135/467345/ملف-خاص/تهديدات-خطيرة-تواجه-الأمن-القومى-المصرى.aspx

تفكيك السودان إلى دويلات صغيرة تكون خاضعة لها في المنطقة، ويترتب على تلك الأوضاع تهديد الدول العربية المجاورة للسودان خاصة مصر، وحصارها استراتيجيا والتلويح بأن مصر ليست بعيدة عن مثل هذا المصير إذ حاولت مواجهة الضغوطات الأمريكية في المنطقة[1].

-المحور الجنوبي، ويختص بالسودان والقرن الأفريقي .وتشمل التحديات في ذلك المحور :الحفاظ على حصة مصر من مياه النيل، وتأمين المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وعمليات التهريب على الحدود بين مصر والسودان، والنزاع مع الخرطوم حول ملكية مثلث حلايب وشلاتين.

أما فيما منطقة القرن الإفريقي فتشكل تهديدا على الأمن القومي المصري في ظل غياب دولة قوية في الصومال وتشتيت هذه الدولة لعدة أقاليم منفصلة عن بعضها البعض وفي حالة حرب مع بعضها البعض من تسعينات القرن 20 إلى غاية الآن، اذ يتمثل هذا التهديد في عرقلة الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس، حيث يؤثر سلبا على مصر من خلال عمليات القرصنة كما أن الوجود العسكري المباشر لفرنسا وأمريكا من قواعدها العسكرية في جيبوتي أو في قاعدة ديجو جرسيا وأساطيلها في المحيط الهندي يمثل تهديدا خطير الأمن مصر، كذلك الصين أرادت أن تفرض وجودها في المنطقة والذي يعتمد على فكره التغيير الناعم مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة وهو الدافع الرئيسي للموقف الراهن ضد مصر من قبل الدول مثل، كينيا وأثيوبيا وأوغندا في ما يتعلق بحقوق مصر في نهر النيل.

كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تهديدا على الأمن القومي المصري بعد أن قامت ثورة 30 جوانب إيقاف المخطط المعروف بالشرق الأوسط الموسع، وهو الأمر الذي عرقلته الولايات المتحدة الأمريكية ومهاجماتها للثورة، وبعدها قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقطع العلاقات مع مصر ووقف المساعدات العسكرية عنها، حيث اتحدت الولايات المتحدة الأمريكية مع جماعات الإخوان بهدف تغيير العقيدة العسكرية للقوات المسلحة، إذ تتحول من عقيدة قتالية إلى مكافحة الإرهاب والشغب، حيث قامت أمريكا بتمويل الإخوان بمبلغ 500 مليون دولار من المعونة العسكرية لبدء في نشاط وعملية التحول بهدف إضعاف القوى العسكرية المصرية لكي لا تخوض أي معارك آو

[1] – ايمان حدادي، "اشكالية انفصال جنوب السودان واثرها على دول المحور الافريقي" (مذكرة ماستر، جامعة مرباح ورقلة، 2014)،29-30.

تشكل تهديدا للأمن إسرائيل، الأمر الذي جعلها تأخذ موقفا ضد الثورة، لأن ذلك سيؤثر بشكل مباشر على خططها التي بدأت بتنفيذها في مصر ومن ثم إنهائها مع باقي دول المنطقة، فالجيش المصري الآن مستهدف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[1].

في ظل التطورات النوعية والتحولات الجوهرية التي يشهدها الشرق الأوسط، يجدر بمصر أن تتبنى المفهوم الأكثر معاصرة للأمن الذي يجاوز حماية الحدود الجغرافية، إلى تأمين المصانع الحيوية للدولة والتصدي للأخطار القائمة أو المحتملة داخليا وخارجيا وفق متغيرات البيئة الإقليمية والدولية[2].

توجد العديد من القضايا الإقليمية التي تدخل ضمن دوائر الأمن القومي المصري، مثل انهيار المنظومة الإقليمية العربية عقب غزو العراق واندلاع ثورات الربيع العربي، والتدخلات الخارجية في الثورة السورية، والتمدد الإيراني في العديد من الدول العربية، واتساع نفوذ الحوثيين باليمن، وتهديدهم للملاحة في البحر الأحمر. والصراع حول السيطرة على موارد الطاقة وخطوط الملاحة البحرية في شرق أفريقيا والخليج العربي. ضف إلى تلك تحديات أخرى المشروع النووي الإيراني، والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول بحجة مراعاة حقوق الإنسان، وتداعيات التدخل العسكري الأجنبي في المحيط الإقليمي على توازن القوى بالمنطقة والاستقرار، وانتشار الجماعات المسلحة العابرة للحدود.

[1] – جميل عفيفي، تهديدات خطيرة تواجه الامن القومي المصري، مرجع سابق.

[2] – محمد بدري عيد، أمن مصر القومي في مطلع العقد الجديد : حزام ازمات ومهددات للقيادة، اطلع عليه بتاريخ، 20 جوان، 2021، https://doniaalyoum.com/news/8197

المبحث الثاني: استراتيجيات إدارة الأمن الوطني المصري

واجه الامن القومي المصري العديد من التحديات والتهديدات والتي اصبحت متجهات جديدة في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية خلال السنوات الماضية وبرزت العديد من القضايا في الساحة الأساسية المصرية مما استدعى الدولة المصرية بتبني استراتيجية لإدارة امنها الوطني والمتمثلة في:

المطلب الأول: استراتيجية نظام الأمن الذاتي

خوفا من تكرار ثورة يناير أو خروج الوضع عن السيطرة تداعيات بارزة على سياسات داخلية، والتي تمحورت حول تأميم المجتمع لحساب الدولة، واعتماد الحلول الأمنية تجاه أي أزمة، وتقنين الممارسات القمعية، وسحق المعارضين وبالأخص منهم الإسلاميين، وتفكيك الطبقة الوسطى التي لعبت دورا بارزا ف عد في علم الاجتماع طبقة مثيرة للقلاقل.

- امتصاص غضب الشباب ضد الدولة للحد من مخاطر اندلاع ثورة جديدة

تخوف السيسي من تكرار ما حدث مع مبارك ومرسي، استعجل بفتح قنوات اتصال بين الدولة والشباب غير المسيَّس من خلال عقد مؤتمرات دورية للشباب، في مختلف محافظات مصر كما صرح الرئيس المصري الحالي بأنه يود عقدها بصورة شهرية أو كل شهر ونصف .وقد عبر صراحة عن الغرض من عقد تلك المؤتمرات قائلا أنه يتمثل في تفريغ الطاقة السلبية للشباب، وعدم اعطاء فرصة لأصحاب الفتن لإدخال الدولة في مشاكل وفي نزاعات مع بعضها البعض.

كما شدد السيسي على معالجة القضايا التي يثيرها ضده معارضوه، وتقديم تبريرات لتصرفاته تجاهها، فعلى سبيل المثال تحدث عن دور القوات المسلحة في الاقتصاد المدني أثناء افتتاحه توسعات شركة "النصر "للكيماويات حيث قال :إن نصيب القوات المسلحة من الاقتصاد المدني يتراوح من 1.5 % إلى 2 % ولا يبلغ 50 % وفق ادعاءات البعض. وأضاف أنه يوجد 50 ألف مدني يعملون في إدارة العاملين المدنيين بالقوات المسلحة، وأن مشروعات الجيش تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات[1]

[1]– احمد مولانا، " الامن القومي المصري في عهد السيسي،" مرجع سابق

وأن الجيش لا يحظى بأي امتيازات عن شركات القطاع الخاص. وكذلك يحرص الرئيس خلال تلك المؤتمرات على استعراض التحسن الذي يحدث في المؤشرات الكلية للاقتصاد إثر العمل على ضبط الموازنة العامة للدولة عبر خفض الإنفاق الحكومي وترشيد الدعم، من قبيل ارتفاع نسبة النمو السنوي في عام 2018 إلى 5.5 % مقارنة بـ 2 % عند وصوله للرئاسة .وانخفاض عجز الموازنة من 11.5 % 11.9في عام 2015 إلى 9.5 % في عام 2017.

كما ذكر الرئيس السيسي باستخدام الجيش لقمع أي حراك شعبي واسع قائلا :" التخطيط معمول إن الجيش ينتشر في مصر خلال 6 ساعات .لا يظن أحد أننا سنترك البلد أو نسمح أن تضيع منا ويضيع الناس معنا.

- قمع التيارات الإسلامية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب:

في 2013 ، طلب السيسي تفويضا شعبيا لمكافحة الإرهاب المحتمل، حيث اعلن عليها" الحرب على الإرهاب ."في غضون أشهر قليلة بعد الانقلاب على السيسي، اتخذ الجيش المصري إجراءات عدة لتقويض جماعة الإخوان، فأعلن حظرها ، ثم اعتبرها إرهابية، هذه الجهود انطلقت من وجهة نظر تقول إن قوة الجماعة تكمن في كونها مركّزة في إطار نخبوي يتخذ القرارات الاستراتيجية ويمررها إلى التنظيم الأوسع، عبر تعليمات تتدفّق من القمة إلى القاعدة، كما افترض النظام المدعوم من الجيش أنه إذا استنزفت هذه البنية الهرمية، فستؤدي الضغوط إلى تحلّل الجماعة، بعد أن عرف النظام الإخوان كجماعة إرهابية، اعتقلت السلطات أعضاء مكتب الإرشاد ومجلس الشورى، وهما أعلى هيئتين جماعيتين في التنظيم، ولم تستطع سوى حفنة من هؤلاء القادة الركون إلى الفرار إلى الخارج. بعض المعتقلين أودعوا السجن الانفرادي وعانوا من الإساءات وسوء المعاملة، في تجاوز لمعايير السجن المقّرة دولياً. ثم وسع النظام الاضطهاد و"طهر" مجالات أخرى منهم (في مجالات الخدمات العامة، والجيش، ولقضاء، والنقابات، ولمنظمات غير الحكومية، والمنابر الإعلامية، والجامعات، والأحياء)، وكل ذلك بهدف الحد من نفوذ جماعة الإخوان في أوساط الطبقة الوسطى وأجزاء من النخبة. كما صادر أصول الجماعة وأغلق هيئات الرعاية الاجتماعية التابعة لها.[1]

[1]– نفس المرجع.

- تغيير عقيدة الجيش العسكرية، ومنع تشكل مراكز قوى داخل القوات المسلحة، والهيمنة على المؤسسات السيادية:

وفي أعقاب تولي وزير الدفاع الأسبق عبد الفتاح السيسي رئاسة البلاد عام 2014، بدأ الجيش في بسط سيطرته على مفاصل الدولة عبر تعيين قيادات عسكرية في مناصب حكومية متعددة، وإعطاء مساحة أوسع لاقتصاد الجيش في التمدد والنمو، والعمل على ضمان هذا الوضع في المستقبل، وهو ما يتجلى بوضوح في التعديلات الدستورية التي جرت في أبريل 2019، والتي أقرت وصاية الجيش على الدولة المدنية، والتأكيد على وضع المؤسسة العسكرية المتميز عن باقي الوزارات خاصةً في تعيين وزيرها، فضلاً عن صلاحيتها في محاكمة المدنيين عسكريا. وكذلك عمل الرئيس السيسي على تغيير قيادات المجلس العسكري دوريا، وشمل ذلك عزل رئيس الأركان السابق وصهر السيسي الفريق محمود حجازي الذي أقيل 2017 عقب حادث الواحات .ووزير الدفاع صدقي صبحي الذي أقيل ضمن التغييرات الوزارية التي أعقبت انتخاب السيسي رئيسا لفترة ثانية في عام 2018.

- اضفاء الطابع السياسي على القوانين والأحكام القضائية

أما بالنسبة للقضاء كانت العلاقة غير مستقرة نوعا ما بسبب قانون السلطة والدستور، وعلاقة مرسي مع المؤسسة التشريعية تتسم بالتعاون المتبادل، يمكن القول ان هناك توافق سياسي بين مرسي والقوى السياسية، حيث حكمت الدائرة الاولى للمحكمة الإدارية العليا لمجلس الدولة بحل الحزب الوطني الديمقراطي وتعديل قانون الاحزاب السياسية 40 (1977) بإصدار قانون 12 (2011) ونص القانون على حظر تمويل الدولة للأحزاب السياسية، وإقرار تأسيس الاحزاب السياسية من خلال الاخطار المشروعة، كما قام القانون بإعطاء الحكومة الصلاحيات في التفتيش و الرقابة على اموال الاحزاب السياسية من جانب الجهاز المركزي للمحاسبات، كما يتم تسجيل ومراقبة التبرعات والمساهمات الواردة للأحزاب في سجلات الحزب ومراجعتها[1]

ضمن سياق جهود النظام للقضاء على أي أصوات معارضة، قام بتدشين مجموعة من القوانين والتشريعات القاسية بذريعة مكافحة الإرهاب، ومن أبرزها:

[1]– عبدالله خليل، "خريطة العدالة الانتقالية في مصر منذ ثورة جانفي 2011،" 17جوان، 2021، http://tethys-athens.mutanahas.xyz/download/tkihDgAAQBAJ-خريطة-العدالة-الانتقالية-في-مصر-منذ-ثو

الاجتماعي المختلفة، حيث تولت مصر سنة 2014 المرتبة 13 وفقا لمؤشر الارهاب العالمي للدولة، مما استدعى الدولة المصرية اتخاذ اجراءات لحماية امنها الوطني والقومي .

ظاهرة الارهاب في مصر ليست بأمر جديد على الخبرة المصرية، لكن الجديد في الامر هو انتشاره

بكثرة ، على سبيل المثال 2013 شهدت مصر 261 هجوم، مما استدعى وزير الدفاع السيسي بطلب تفويض شعبي لمكافحة الارهاب ،لكن فور توليه الحكم قام بوضع استراتيجية تمثلت في:

استراتيجية الانهاء، المتمثلة في جمع المعلومات الاستخباراتية حول الارهاب والارهابيين ومحاصرة التنظيمات عن طريق القوة العسكرية، حيث يتطلب ذلك الخبرة اللازمة والتدريبات المكثفة مع استخدام التكنولوجيا الحديثة ولتطبيق الاستراتيجية على ارض الواقع تبنت مصر منهجا و المتمثل في :

- عمل الامن العسكري يتصاعد تبعا لحجم وكثافة الخطر الارهابي، باستخدام القوة الأمنية والعسكرية.
- تشريعات داخلية توفر غطاء قانونيا لعمليات مكافحة الارهاب، من اهمها:

*قانون التنظيم والتظاهر الصادر في نوفمبر 2013، هدفه الحد من تظاهرات العنف .

*قانون حماية المنشآت العامة الصادرة في اكتوبر 2014، خول السلطة للجيش في حماية المنشآت العامة بجانب الشرطة .

* قانون الكيانات الإرهابية الصادر في 23 فبراير 2015، هدفه معاقبة المنظمات الإرهابية والتي تتستر وراء شخصيات مشهورة ، والمعدل سنة 2017.[1]

مكافحة الفساد: يحاول النظام ميكنة الخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة لتقليل حيز التعامل بين الموظفين والجماهير مما يزيد من تحكم الأجهزة السيادية في معاملات المواطنين، كما يساعد على الحد من حجم الفساد بالإضافة إلى تفعيله لدور جهاز الرقابة الإدارية في ملاحقة الفاسدين .وهو ما تجلى في إلقاء القبض على عدد من المسؤولين الحكوميين مثل وزير الزراعة السابق صلاح هلال، ونائبة محافظ الإسكندرية سعاد الخولي فضلا عن تدشين حملات تفتيش على السفارات المصرية

[1]– ايمان رجب، "سياسات مكافحة الارهاب في مصر الفاعلية والتحديات،" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام 296 (2019): 3.

بالخارج، وعدم التغاض ي عن التجاوزات المالية للسفراء مثلما تجلى في إلزام السفير المصري السابق ببرلين بدر قيمة المخالفات التي جرى رصدها.[1]

تطوير البنية التحتية للدولة: التنمية الصناعية تهدف لتحفيز الاستثمار الصناعي، من خلال التوسع في منح التراخيص وانشاء المجمعات الصناعية، كذلك تحسين تنافسية القطاع الصناعي وذلك يكون من خلال تطبيق عدد من البرامج التي تستهدف زيادة الجودة والتوافق مع المواصفات القياسية العالمية، و التوسع في مراكز خدمات ما بعد البيع المعتمدة، وايضا استغلال الطاقات الإنتاجية المتعطلة، من خلال اقالة المصانع والمشاريع المتعثرة والتوسع في الانتاج المدني للمصانع الحربية مع اعادة هيكلتها واستخدام الطاقات الإنتاجية الفائضة بها في تلبية احتياجات السوق المحلي. تعزيز التجارة الخارجية والمتمثلة في رفع القدرات التنافسية للصادرات، من خلال زيادة عدد الشركات المستفيدة من برنامج رد اعباء الصادرات[2].

المطلب الثاني: الاستراتيجية الإقليمية للأمن القومي المصري

1- العلاقة مع دول الخليج العربي:

تعتبر مصر والدول الخليجية أن شراكتهما ضرورية، فهما ملتزمتان بالمحافظة على الوضع الاقليمي الراهن، حيث اتخذت القيادة السياسية الإماراتية منذ اليوم الأول للانقلاب في مصر موقفا داعما للتغيرات التي شهدتها الساحة الداخلية المصري، كما قامت دول الخليج بتقديم الدعم المالي امن طرف لإمارات والسعودية والكويت للنظام المصري عقب الانقلاب والمقدر بثلاثين مليار دولار دورا هاما في منع الاقتصاد المصري من الانهيار في تلك الفترة الحرجة، كما ينظر الطرفان إلى الولايات المتحدة على أنها الضامن الرئيسي لهذا النظام الاقليمي، ولسياقه الدولي بصورة أوسع. الا ان دول الخليج تفضل بناء علاقات وثيقة مع الجيش والمؤسسة الأمنية في مصر ، وقد تعمل على دعم مرشح رئاسي يمثل امتدادا للوضع الذي سبق ثورة 25 جانفي في مصر وبالطبع، فإن بروز رئيس ليبرالي محتمل

[1]- احمد مولانا ، مرجع سابق.

[2] - رأي في خبر (رأي في أزمة) - العدد 30: سلسلة محركات التغيير: وضع استراتيجية التنمية الصناعية المصرية على أسس سليمة - الاستفادة من تجربة جنوب إفريقيا، اطلع عليه في 17 جوان، 2021،
http://www.eces.org.eg/PublicationsDetails?Lang=AR&C=1&T=1&ID=1273&رأي-في-خبر-(رأي-في-أزمة)---العدد-30:-سلسلة-محركات-التغيير:-وضع-استراتيجية-التنمية-الصناعية-المصرية-على-أسس-سليمة---الاستفادة-من-تجربة-جنوب-إفريقيا

ممثلاً للقوى الثورية سيؤدي إلى تزايد الفجوة بينه وبين الأنظمة الخليجية. وقد تعمد دول الخليج في هذه الحالة إلى التعامل مع أطراف ودعم أجهزة دون أخرى من الفاعلين المصريين[1].

البحرية والقوات الجوية ضمن عملية عاصفة الحزم التي شنها التحالف العربي ضد الحوثيين باليمن بدءا من عام2019 .

2- العلاقة مع الدول العربية :

والذي تعتبره مصر بمثابة امنها القومي ومصدر ومحدد من محدداته لذا تعمل السياسة الخارجية المصرية على حماية هذا الهدف ، اذ قام السيسي فور توليه الحكم بتوطيد علاقاته مع الدول العربية، وذلك بهدف تحقيق التنمية ولمواجهة التحديات خاصة وان الدول العربية تشهد توترات وصراعات في الساحة السياسية، كما كانت سياسة مصر تجاه الدول العربية دائما مبنية على محاربة الارهاب وتصفية المنطقة العربية من المنظمات الارهابية والجرائم العابرة للحدود، كما تولي مصر اهتماما بالقضية الفلسطينية كونها تعتبر قضية وجود وحق شعب في الاستقلال وتقرير مصيره بعيدا عن الاحتلال وما سينتج عنه[2]

3 – العلاقة مع دول افريقيا :

اهتمت مصر بالدائرة الأفريقية في سياستها الخارجية انطلاقا من ثوابت الجغرافيا السياسية كون مصر افريقية والإرث التاريخي للدور المصري بالقارة والريادة في دعم التحرر والتنمية، واقترن ذلك بإشارة قاطعة إلى النهج السلمي التوافقي الذي ستتبعه مصر تجاه قضية سد النهضة الأثيوبي واحتواء آثارها السلبية على العلاقات مع أثيوبيا والدول الأفريقية عبر تحقيق التوازن بين حق أثيوبيا في التنمية وحق مصر في الحياة من خلال شراكة تنموية واقتصادية كاملة مع دول القارة تعظم من المنافع المتبادلة.

ومن ثم فمن المتوقع أن يتبع السيسي سياسة بناءة يغلب عليها الحذر الممزوج بالإيجابية تجاه أثيوبيا مع إجراءات لبناء الثقة لرأب الصدع مع الدول الأفريقية الناجم عن إهمال نظم الحكم السابقة للعمق

[1]– احمد مولانا، " الامن القومي المصري في عهد السيسي،" مرجع سابق

[2] – مهاب حسني النحال، " السياسة الخارجية والامن القومي المصري حدود العلاقة في الفكر والممارسة،" *مجلة كلية السياسة والاقتصاد* 7 (2020) : 30.

الأفريقي لمصر، وهو ما لا يعني استبعاد خيارات أكثر حسماً في حال عدم استجابة أثيوبيا لسعي مصر للتوصل لتسوية تفاوضية وتصاعد التهديد الذي يمثله سد النهضة على الأمن القومي المصري.

يتبنى السيسي سياسة تجاه الشأن الليبي تقوم على دعم جهود خليفة حفتر لفرض سيطرته على كامل الأراضي الليبية بالرغم من رفض حفتر الالتزام بمخرجات العملية السياسية في ليبيا والتي تحظى بدعم من أغلب المجتمع الدولي .وفي هذا السياق طالب السيسي مجلس الأمن الدولي برفع حظر الأسلحة الذي فرض ضد تسليح قوات حفتر باعتباره قائدا للجيش الوطني الليبي التابع لبرلمان طبرق.

ويأتي الدعم المصري لحفتر تحت ذريعة مساندة الحكومة والبرلمان الليبيين الشرعيين(يقصد بذلك حكومة طبرق وبعض نواب البرلمان الليبي) في مكافحة الإرهاب والتصدي للمليشيات المتطرفة لتحقيق الاستقرار، وكي لا تتحول ليبيا إلى بؤرة للإرهاب تؤثر على جوارها الإقليمي.[1]

أما دوافع موقف السيسي في ليبيا، فتعود إلى أن خلفية حفتر العسكرية وبغضه للجماعات الإسلامية بمختلف توجهاتها يجعله حصان الرهان المفضل للسيسي .حيث تضمن القاهرة بذلك ألا تتحول ليبيا إلى قاعدة خلفية للتيارات الإسلامية .فضلا عن الحيلولة دون تقارب ليبيا مع قطر وتركيا المقربتين من حكومة الوفاق بطرابلس. ولم يتوان السيسي عن تنفيذ غارات جوية مباشرة على بعض المجموعات المناهضة لحفتر بذريعة تورطها في أحداث عنف داخل مصر أو ضد مصريين في ليبيا .مثلما حدث في شن الطيران المصري لغارات على مدينة درنة في اليوم التالي لنشر تنظيم الدولة الإسلامية مشاهد لقطع رؤوس 21 قبطيا مصريا على سواحل مدينة سرت الليبية في 15 فيفري 2015. ويختلف الموقف المصري تجاه ليبيا الموقف الأوروبي(وتحديدا موقف بريطانيا وإيطاليا وألمانيا)، حيث تؤكد تلك الدول على أهمية عدم تأثير جهود مكافحة الإرهاب بالسلب على فرص نجاح العملية السياسية على المدى البعيد .وضرورة ضم المعتدلين(وفق المعايير الأوروبية)وعزل العناصر الأكثر تشددا في معسكر طرابلس .ثم الانطلاق لتمكين الحكومة الليبية من ممارسة مهامها من العاصمة .وتنظر تلك الدول إلى حفتر باعتباره جزءا من المشكلة لرفضه الخضوع لسلطة المدنيين أو القبول بالحل السياسي

[1] – احمد مولانا، " الامن القومي المصري في عهد السيسي،" مرجع سابق

.ورغم ذلك نجحت القاهرة ومن خلفها أبوظبي وباريس في إبقاء حفتر كلاعب فاعل في المشهد الليبي.

اما بالنسبة للسودان والقرن الأفريقي .لديهم قاسم مشترك وهيا مياه النيل .ويعد مشروع سد النهضة الإثيوبي على نهر النيل الأزرق الذي يمثل المصدر الرئيسي للإيراد الحالي من مياه النيل(بنسبة 86 ٪)من أهم التحديات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي المصري، وتتزايد تعقيداته في ضوء اعتزام إثيوبيا بِناء مجموعة سدود أخرى لتوليد الطاقة الكهربية مما يمكن إثيوبيا من التحكم المنفرد في ضخ المياه لدولتي المعبر والمصب .وتجاه هذا التحدي يسعى السيسي للتوصل إلى اتفاق(سياسي – قانوني) ينظم الحقوق والواجبات بين الدول الثلاث (مصر والسودان وأثيوبيا) إلى الشراكة في إدارة حصص المياه، وسياسة الإدارة والتشغيل خلال فترة ملء الخزان وصولا والكهرباء[1].

- السودان:

يمثل السودان عمقا مهما للمن القومي المصري، وينظر إليه نظام السيسي بعناية نظرا لوجود عدة

ملفات عالقة من أبرزها :الأمن المائي، وتقارب الموقف السوداني من أثيوبيا بخصوص إنشاء سد النهضة، والنزاع حول ملكية مثلث حلايب وشلاتين، وتواجد عدد من الإسلاميين المصريين المعارضين في الأراضي السودانية في ظل حماية نظام البشير(قبل سقوطه)لهم.

اعتمدت سياسة السيسي تجاه السودان – بالأخص في عهد البشير -على المزج بين النهج التعاوني والتلويح باستعمال أوراق الضغط .أما النهج التعاوني فيتم عبر التنسيق مع الجانب السوداني لتعزيز فرص الاستثمار الزراعي المصري بالسودان، والسعي لربط مصالح الجانبين عبر تشغيل الطرق البرية والمنافذ، وزيادة حجم التبادل التجاري .أما التلويح باستعمال أوراق الضغط فعبر زيادة الحضور المصري بدولة جنوب السودان في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية. وتنشيط حركة المعارضة السودانية بالقاهرة، وتقليص الدعم السياسي المصري للسودان في القضايا المتعلقة بالبعد

[1] – احمد مولانا، " الامن القومي المصري في عهد السيسي،" مرجع سابق

الدولي مثل المحكمة الجنائية الدولية. وقد حدثت تغيرات في تلك المقاربة مع الإطاحة بنظام البشير من الحكم، حيث تقاربتى القاهرة مع النظام السوداني الجديد بشكل كبير.

-اما فيما يخص البحر الأحمر وفلسطين والكيان الصهيوني .ينظر نظام السيسي وإسرائيل إلى بعضهما البعض باعتبارهما حلفاء استراتيجيين يواجهون أعداء مشتركين. حيث استنفر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سفراءه بالخارج لتدشين حملة علاقات عامة دعما لانقلاب السيسي في جويلية 2013، وكذلك سمحت إسرائيل للجيش المصري بزيادة تعداد قواته في سيناء في سياق عملياته العسكرية ضد عناصر تنظيم ولاية سيناء .في حين أعطى النظام المصري تفويضا مفتوحا للجيش الإسرائيلي لشن غارات جوية على المسلحين بسيناء . وهي الغارات التي بلغ تعدادها مائة غارة جوية منذ عام 2015 إلى فيفري 2018 وكذلك امتدت العلاقات إلى الإطار الاقتصادي حيث تعاقدت شركة(دولفينيس)المصرية المملوكة للمخابرات العامة المصرية في عام 2017 على استيراد 64 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من إسرائيل لمدة عشر سنوات مقابل 15 مليار دولار. [1]

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فيوجد توتر معلن مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب خلافه الحاد مع محمد دحلان، وتعنته في قضية المصالحة مع حركة حماس. ورغم أن النظام المصري ينظر إلى حماس باعتبارها جناحا من أجنحة جماعة الإخوان المسلمين. إلا إنه مضطر للتعامل معها باعتبار الضرورات الواقعية نظرا لأن ملف التهدئة مع إسرائيل، وتبادل الأسرى، والمصالحة الوطنية الفلسطينية تمثل أحد أوراق التأثير التي تجعل لمصر حضورا في المشهدين الإقليمي والدولي .ومن ثم فقد حدث تقارب مصري حماسي منذ نهاية عام 2017 ، إلا إنه يظل تقاربا تكتيكيا تمليه الأوضاع الراهنة لحين تمكن بديل مثل دحلان من إعادة التموضع داخل غزة، أو النجاح في الضغط على حماس وتجريدها من عوامل قوتها عبر تطويعها للتخلي عن خيار المقاومة وإضعاف ارتباطاتها بالإخوان وقطر وتركيا وإيران مع إلزامها بضبط الحدود مع مصر لمنع تهريب الأسلحة أو الأفراد إلى سيناء[2].

[1] – احمد مولانا، " الامن القومي المصري في عهد السيسي،" مرجع سابق

[2] – احمد مولانا، " الامن القومي المصري في عهد السيسي،" مرجع سابق

المطلب الثالث: الاستراتيجية الدولية للأمن الوطني المصري

انطلق السيسي في سياسته الخارجية من منطلق الحفاظ على تماسك نظامه وسحق التيارات الإسلامية بشتى توجهاتها السياسية والجهادية والدعوية التي يعدها بمثابة الخطر الأول والوجودي عليه لا من منطلق الأمن الوطني الشامل للبلاد.

ويدور خطاب نظام السيسي خارجيا حول المحاور التالية (وفق التعبيرات التي يستخدمها النظام):

- دعم السلام والاستقرار، ويكون ذلك على المستوى الاقليمي والدولي، كما تدعم مصر مبدأ الاحترام المتبادل بين الدول وعدم خرق مبادئ القانون الدولي، كما تقوم بتقديم الدعم للمنظمات الدولية والاقليمية، كما تحافظ على مكنتها من خلال مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير[1] – التأكيد على أن الإرهاب ظاهرة عالمية تنبع من الفكر الأيديولوجي المتطرف، حيث قامت مصر بوضع ثلاث بنود :

1 – ردع الارهاب ومحاسبة مركبي الفعل، وذلك من خلال تطبيق قوانين مكافحة الارهاب الى جانب العمليات العسكرية.

2 – تحقيق التنمية، من اجل خلق حياة جديدة وتوعية الشعب من خلال محاربة الجهل والتطرف والعشوائية.

3 – التعاون الدولي، بهدف توسيع مكافحة الارهاب وتطويق الحصار على الجماعات المتمردة [2]

أما مرتكزات علاقة السيسي مع الدول الكبرى مثل أميركا وبريطانيا وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي، وكذلك في الإطار الإقليمي فتدور وفقاً للتالي:

- العلاقة مع أميركا

شهدت العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية نوعا من الركود، مع حفاظ كلا الطرفين على مكانته عند الآخر، مع استمرار التعاون الدولي بينهما، ونظرا للمصالح الامريكية في منطقة الشرق

[1] – سياسة مصر الخارجية في 2020.. إنجازات مهمة لتعزيز العلاقات ودعم الاستقرار إقليميا ودوليا، اطلع عليه بتاريخ 5 ماي، 2021، https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=30122020&id=391ddf43-6e64-4785-b504-edc2bfce19d4

[2] – مهاب حسني النحال، السياسة الخارجية والامن القومي المصري ، 22.

الاوسط توجب عليها توطيد العلاقة مع مصر حيث،[1] زودت مصر بمبلغ 76 مليار دولار أميركي كمساعدات بين عامي 1948 و 2015 بما في ذلك 1,3 مليار دولار تقدمهم أميركا سنويا كمساعدات عسكرية من عام 1987 إلى الآن .وتوزع تلك المساعدات وفق البنود التالية:

- 39 ٪ لتطوير أنظمة التسليح الموجودة ابتداء.
- 34 ٪ لمتابعة عقود الصيانة والدعم الفني للمعدات الأمريكية المستخدمة بالجيش المصري.
- 27 ٪ لإجراء تعاقدات جديدة.

وقد بلغت نسبة المساعدات الأميركية نحو 32 ٪ من إجمالي الإنفاق على الدفاع في مصر في عام 2012 وفقا للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية وبالمقابل يقدم الجيش المصري عدة تسهيلات توفر ميزة استراتيجية للقوات الأميركية المنتشرة في البحر المتوسط والخليج العربي، والمحيط الهندي.[2]

- علاقة مصر مع الدول الاوروبية:

خلال فترة حكم مرسي شهدت العلاقات المصرية الاوروبية توافقا، خاصة بعد استدعاء الجانب المصري لسفراء الاتحاد الاوروبي في القاهرة، مما زادها قوة هي سياسة الرئيس السيسي تجاه المجتمع الدولي وكافة منظماته والتي امتازت بالشفافية والاستقرار، وقدرة السيسي على تغيير المصالح لمصر، حيث اثمرت هذه العلاقات العديد من الصفقات الاقتصادية والعسكرية[3] ، والمتمثلة في تعزيز القدرات العسكرية بين مصر والمانيا في مجال التعاون الامني، حيث قامت المانيا بتسليم غواصة جديدة الثالثة من نوعها، اما بالنسبة لإيطاليا قامت بمبادرة، فهي تستعد للموافقة على صفقة عسكرية مع مصر. تتضمن الصفقة فرقاطتين من طراز "فريم بيرجاميني". وتشمل الصفقة عشرين لنش صواريخ، ومقاتلة من طراز "يوروفايتر تايفون"، متعددة المهام، الى جانب طائرة " إيرماكي إم-346 " للقتال الخفيف والتدريب المتقدم، وقمر للاستطلاع

[1] – ربيع محمد الدنان ، مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة، 79.

[2] – احمد مولانا، " الامن القومي المصري في عهد السيسي،" مرجع سابق.

[3] – علي اسماعيل درويش، "السياسة الخارجية لمصر في فكر الرئيس،" اطلع عليه بتاريخ 25ماي ، 2021، https://gate.ahram.org.eg/News/2614253.aspx

والتصوير الراداري وفقا لـ"روسيا اليوم" فى 1 جويلية 2020[1] . اما فيما يخص العلاقة بين مصر وبريطانيا، حرص السيسي على توطيد العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا باعتبارها مركزا عالميا للمال، كما عمل على تطوير آليات التعاون و التنسيق السياسي والأمني والعسكري مع بريطانيا. فأعاد تفعيل لجان التعاون العسكري المشترك بين البلدين في نوفمبر 2014 بعد توقفها منذ عام 2010 . وهي لجان تختص بالتنسيق في مجالات(التدريب المشتركة - التطوير والإنتاج - الفرق والدورات التد ريبية- التسليح .) وقد انعكس التعاون بين الطرفين على تبادل زيارات الوفود الأمنية .ومن أبرزها زيارة وفد بريطاني إلى القاهرة في 5 مارس 2015 برئاسة نائب مستشار الأمن القومي ومشاركة كبار مسئولي وزارات الخارجية والدفاع والأجهزة الأمنية المعنية بملفات الشرق الأوسط، وذلك في إطار عقد أولى جولات الحوار بين الجانبين المصري والبريطاني بشأن مختلف القضايا الإقليمية والأمنية ومكافحة الإرهاب. كما عمل السيسي على تحسين العلاقات الثنائية مع روسيا، وتعزيز التعاون التجاري والعسكري معها فعقد عدة صفقات أسلحة معها، ومن أبرزها صفقة أعلن عنها في 2014 بمقدار 3.9 مليار دولار، وقد وصل الحال إلى عقد تدريبات عسكرية دورية مشتركة بين البلدين منذ عام 2016 بعنوان(حماة الصداقة.) ويتفق البلدان في رؤيتهما تجاه الوضع في سوريا، وأهمية مكافحة التنظيمات الإسلامية .وكذلك يتفقان على دعم خليفة حفتر في ليبيا .كما ينسقان جهودهما الأمنية والاستخبارية بخصوص مكافحة التنظيمات الجهادية. اما فيما يخص فرنسا، حرص السيسي على توثيق علاقاته مع فرنسا نظرا لثقلها الأوروبي، واتفاق السياسة الفرنسية مع رؤيته بخصوص مكافحة التيارات الإسلامية، ودعم حفتر في ليبيا .وبالمقابل يدرك السيسي أن فرنسا تدعم الاستقرار السياسي للعديد من الأنظمة الاستبدادية نظرا لأهمية تلك الأنظمة الاستراتيجية والجيوسياسية، ومساهمتها في تأمين مسارات الطاقة من شمال أفريقيا مما يحافظ على استقرار أسعار النفط والغاز[2]

ومن مؤشرات توطد العلاقة بين البلدين، حضور الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند حفل افتتاح التوسعة الجديدة لقناة السويس كضيف شرف في عام 2015 . وعقدت فرنسا مع مصر عدة صفقات عسكرية ضخمة تضمنت بيع 24 طائرة مقاتلة طراز رافال وفرقاطات بحرية وسفن إنزال) من

[1] – "التعاون الأمني بين مصر و الاتحاد الأوروبي.. الركائز والتحديات،" اطلع عليه بتاريخ 30 ماي ، 2021، https://www.europarabct.com/التعاون-الأمني-بين-مصر-و-الاتحاد-الأور/

[2] – احمد مولانا، " الامن القومي المصري في عهد السيسي،" مرجع سابق.

طراز ميسترال) تحمل طائرات هليكوبتر ومدرعات(من طراز ميسترال) بمقدار يقترب من 10 مليار دولار[1].

[1] – احمد مولانا، " الامن القومي المصري في عهد السيسي،" مرجع سابق.

المبحث الثالث: تقييم استراتيجية ادارة الامن الوطني المصري

شهدت مصر على مدار 7 سنوات من تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي المسؤولية، تعزيزا قويا للتعاون مع المؤسسات الدولية، و مع الدول الصديقة، كما حققت نجاحا منقطع النظير في السياسة الخارجية ما نتج عنه استرجاع مكانتها على المستوى الاقليمي والعالمي، هدف هذا التصرف إلى أمرين: الأول هو توجيه رسالة للمصريين: إن مصر دولة قوية، و الثاني هو القول للخارج، إن مصر تستطيع أن تلعب دورا محوريا[1].

المطلب الأول: تقييم الاستراتيجية السياسية

نظرا للتوترات التي شهدتها الساحة السياسية المصرية، إلا أن الدولة استطاعت أن تحقق قفزة نوعية من خلال الإصلاحات السياسية التي قام بها الرئيس السيسي منذ توليه الحكم إلى غاية اليوم. ما نتج عنهإلغاء القيود على إنشاء الأحزاب السياسية مما دفع بتعديل قانون الاحزاب رقم (40) و الذي أصدر لسنة 1970، و أصدر مرسوما رقم (12) الصادر سنة 2011 الخاص بتكوين الأحزاب، حيث أصبح تكوين الأحزاب أسهل من قبل، مع اعداد لجنة شؤون الأحزاب من قضاة عوضا عن خضوعها للحزب الوطني كما في عهد مبارك[2].

استطاعت الأحزاب أن تشكل ثقل في الحياة السياسية المصرية، إلا أن النظام الحاكم لم يعتمد على الأحزاب المؤيد له، في تحقيق التنمية السياسية والتحول الديمقراطي، بل اعتمد على الشعب ليكون مساندا له ولم يخيب الشعب ظن الرئيس فيه وخرج وصوت بتأييد الحرب على الإرهاب و القيام بحرب شاملة على الفساد التي تحاول أن تستفرد بالشعب حيث أثبت أغلبية الشعب أنه يقف خلف النظام[3].

---

[1] – علي حسين باكير،" المكانة الاقليمية لمصر في الذكرى الثامنة لإندلاع الثورة المصرية: هل مصر قوة اقليمية؟ " (تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2019)، 7. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/01/190129120931503.html

[2] – منى صابر و محمد كمال، "فاعلية اداء الاحزاب في النظام السياسي المصري دراسة حالة: حزب النور المصريين الأحرار،" اطلع عليه بتاريخ 10 جوان، 2021، https://democraticac.de/?p=50241

[3] – ابراهيم وجدي، "التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في مصر،" اطلع عليه بتاريخ 20جوان، 2021، https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/2931509/1/التنمية-السياسية-والتحول-الديمقراطي-في-مصر

بفضل استراتيجية السيسي السياسية دخلت مصر مرحلة جديدة من العمل السياسي، التي فتحت أبواب الحرية والممارسة الديمقراطية الحقيقية للأحزاب والتعبير عن نفسها بحرية كاملة، دليلا على ذلك الانتخابات التي مارستها السلطة المصرية منذ تنحي مبارك من الحكم إلى غاية فترة حكم السيسي، حيث شهدت الساحة السياسية إقبالا غير مسبوق على التصويت، وبمشاركة المصريين في الخارج، كما امتاز بطابعه السلمي وبسيادة القانون وحظي بتأييد دولي رسميا وإعلاميا وحقوقيا، لتتوج المسيرة السياسية المصرية لأول مرة بانتخابات شفافة ونزيهة، وبشهادة الكثير من المؤسسات الحقوقية الحديثة[1].

دعت الحكومة شباب الأحزاب والقوى السياسية لإعداد برامج وسياسات تسهم في نشر ثقافة العمل التطوعي من خلال جميع الوسائل والأدوات السياسية.[2] حثت الدولة المصرية ان يكون هناك إطارات سياسية من الشباب لقيادة الحياة السياسية الحزبية في المستقبل، على ان يكون هناك جيل سياسي جديد بالإضافة إلى جذب شباب الاحزاب وتكوينهم.[3]

من أبرز إنجازات السيسي على الساحة السياسية، هي فكرة الأكاديمية الوطنية التي تشكلت في إطار توجيهات الرئيس السيسي، بـ تنفيذ توصيات الشباب و طلباتهم، حيث أصدر القرار الجمهوري رقم 434 لسنة 2017 بإنشاء الأكاديمية الوطنية لتأهيل وتدريب الشباب.[4]حيث قامت الدولة بتشييد مركز وطني لتدريب وتأهيل الكوادر الشبابية، كما أن أوضاع الشباب فيعهد السيسي تحسنت حيث قام الشباب بأخذ الثقة وأدرك مؤخرا قيمتها التي كانت منسية أثناء حكم النظام السابق وأصبحت مؤتمرات الشباب علامة بارزة للتعريف بقيمة مصر والبرنامج الخاص للنهوض بالشباب كما هو معروف أن الأمة تنهض بسواعد شبابها[5].

[1] – باسم القاسم و ربيع الدنان، مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، 82.

[2] – "الشباب في عهد السيسي مشاركة في الحياة السياسية وشغل للمناصب القيادية،" اطلع عليه بتاريخ 15جوان، 2021، https://www.darelhilal.com/News/719547.aspx

[3] – مصطفى الخطيب، "بعد 5 سنوات من الحكم كيف ترى الاحزاب الحياة السياسية في عهد السيسي؟،" اطلع عليه بتاريخ 15جوان، 2021، https://www.baladnaelyoum.com/404

[4] – دينا الحسيني، "في عهد الرئيس السيسي تنسيقية شباب الأحزاب والأكاديمية الوطنية للتدريب،" اطلع عليه بتاريخ، 20جوان، 2021، http://www.soutalomma.com/Article/976347/في-عهد-الرئيس-السيسي-تنسيقية-شباب-الأحزاب-والأكاديمية-الوطنية-للتدريب

[5] – ابراهيم وجدي، التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في مصر، مرجع سابق.

سارت خطوات تغيير الدستور بين معارضين ومؤيدين، نظرا للتعديلات الدستورية الجديدة سيستمر السيسي حتى عام 2030 وفق المادتين 140 و 214 ووفقا للمادة 200 ، كما انه سيكون الجيش في وضع رسمي بدستور يخول له التحرك "لصوت الدستور والديمقراطية والحفاظ على المقومات الاساسية المدنية للدولة"[1]،لم يعد المجلس الأعلى للقوات المسلحة أدنى سلطة شرعية لإصدار إعلان الدستور القائم[2] حيث اعتبرت دخل المؤسسة العسكرية في السياسة والوقوف ضد الحركة الوطنية بهدف الحفاظ على الأمن القومي المصري وحماية الثورة حتى لا يحدث انشقاق بين الشعب والجيش، أدارت المؤسسة العسكرية الفترة الانتقالية ببراعة حيث تجنب استخدام القمع خوفا من التدخلات الخارجية، لكن فور تولي الرئيس السيسي الحكم استطاع الجيش أن يفصل مصيره عن مصير السياسة[3].

يلحظ أن هناك محاولات من طرف الدولة لبناء دولة ديمقراطية، من خلال تحقيق المواطنة والتي بدورها تضمن المشاركة السياسية للأفراد وتسمح بالتعددية السياسية والحزبية مع ضمان وجود مجتمع مدني قوي وذلك بهدف تحقيق انتخابات تقوم على أساس النزاهة والشفافية والتعددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة[4].

المطلب الثاني: تقييم الاستراتيجية التنموية

استمرت جهود الدولة المصرية في تحقيق الامن الوطني من خلال استراتيجية التنمية المستدامة حتى عام 2030. حيث عانت مصر من تشوهات اقتصادية نتيجة عن غياب التخطيط مما دفع بالحكومة الجديدة بوضع برنامج اصلاح اقتصادي لاستعادة الثقة بالاقتصاد المصري وتحسين المؤشرات الاقتصادية، مع تنفيذ استراتيجية تثبت أركان الدولة بدأ الرئيس السيسي بناء الدولة المصرية الثالثة، وذلك من خلال إقامة مشاريع تنموية ناجحة في فترة وجيزة، ساهمت في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي واعادة مصر الى مسار النمو القوي المستدام، كما أعدت مجموعة من المتخصصين المصريين تقريرا حول إنجازات السيسي منذ توليه الحكم.

---

[1] – محمد عبد الغني، "أهم ما يجب أن تعرفه عن تعديل الدستور في مصر،" اطلع عليه بتاريخ 15جوان، 2021، https://arabic.euronews.com/2019/04/20/all-you-need-to-know-about-constitutional-amendments-in-egypt

[2] – طارق البشري، من أوراق ثورة 25 يناير (القاهرة مصر: دار الشروق، 2021)، 225.

[3] – صلاح محمود محمد حوسو، الصراع السياسي عن السلطة في مصر، 181.

[4] – منى صابر و محمد كمال، فاعلية اداء الاحزاب في النظام السياسي المصري دراسة حالة: حزب النور المصريين الأحرار، مرجع سابق.

حيث أظهر التقرير الاقتصادي على الانتهاء من 14762 مشروعا بتكلفة تقديرية 2207.3 مليار جنيه [1]، تطور الناتج المحلي الإجمالي في مصر حيث بلغ سنة 2011 حوالي 1371080 مليون جنيه وفي السنة 2017 بلغ حوالي 360441 مليون جنيه وهي أكبر قيمة له بمتوسط فترة قدره 881629.71 مليون جنيه، بينما بلغ معدل النمو المركب خلال هذه الفترة 4.68%، كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة 2011، كان حوالي 15961.8 جنيه ثم ارتفع ليصل الى 35590.2 جنيه عام 2017 وهي تعتبر أعلى قيمة، له ومتوسط فترة قدره 10396.7 جنيه، ومعدل النمو المركب يصل الى 3.94٪ سنويا[2].

استطاعت مصر ان تحقق الاكتفاء الذاتي من الغاز وتصديره كما قامت بتنفيذ 115 مشروع باستثمارات بلغت 15261 مليون جنيه[3]، من بينها مشروع تنمية قناة السويس الذي يتيح الوصول لما يزيد عن 1.6 مليار مستهلك حول العالم نظرا لموقع السويس الاستراتيجي[4]. ونظرا لتحسين الأوضاع الاقتصادية، شهدت مصر تراجع نسبة البطالة، حيث انخفض معدل البطالة من 13.4٪ سنة 2013 حتى 12.9٪ سنة 2014، ويعكس هذا التراجع الإيجابي في معدل البطالة جهود الحكومة المتواصلة لجذب الاستثمارات وزيادة معدلات النمو، واستعادة التوازن بين العرض والطلب من خلال السياسات النا شطة لسوق العمل، قامت بمبادرة من خلال تأسيس شركة أيادي بهدف إقامة مشروعات استثمارية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، و توليد فرص عمل لائق ومنتج للألاف من الشباب المصريين[5]. كما أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل البطالة في 2018 وصل الى 8.9٪، قبل أن يعلن في ماي 2019 أن معدل البطالة انخفض مرة أخرى و وصل إلى 8.1٪

[1] – "تقرير اقتصادي يرصد 7 سنوات من الانجاز والنهضة في عهد السيسي،" اطلع عليه بتاريخ 11 جوان ،2021، https://ajel.sa/qBH628/

[2] – محمود أحمد المتيم، "أثر الادخار على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامى بالتطبيق على مصر" (بحث مقدم، جامعة منوفية كلية التجارة قسم الاقتصاد، 2020)، 9–10 .

[3] –"تقرير اقتصادي يرصد 7 سنوات من الانجاز والنهضة في عهد السيسي،" مرجع سابق.

[4] – فيصل عبيد العيان، " خمس سنوات من انجازات الرئيس السيسي،" اطلع عليه بتاريخ 12 جوان، 2021، https://al-ain.com/article/five-years-president-sisi

[5] – "استراتيجية التنمية المستدامة" (ورقة مقدمة في مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري حول رؤية مصر في 2030 واطار الاستثمار متوسط الاجل ،شرم الشيخ، 13–15 مارس، 2015)، 9.

في بداية 2019[1].

كما قامت مصر في 2015 بإنشاء برنامج تكافل والكرامة، و هما برنامجان لتقديم دعم نقدي للفقراء ضمن شروط محددة، حيث يقدر عدد المستفيدين من برنامج تكافل 1704391 مواطن، في حين بلغ تعداد المستفيدين من برنامج كرامة 275662 مواطن[2].

على غرار ذلك أنشأت مصر 14 مدينة ذكية في مختلف المحافظات، وبناء أكثر من 2000 قرية مختلف المحافظات، ذلك كان في إطار استراتيجية وإعادة هندسة مصر جغرافيا وإعادة توزيع كثافتها السكانية[3].

اهم انجازات السيسي في القطاع الصحة، تنفيذ 200 مشروع متعلق بتطوير المستشفيات ومعاهد الطبية ومراكز الخدمات الطبية المتخصصة و 40 مشروع مرتبط بهيئة الاسعاف المصرية، و نحو 19 مشروع عن قوميا للمستشفيات نموذجية، كما قامت بتطوير الوحدات الصحية، وتنفيذ نحو 25 مبادرة داخل جمهورية مصر العربية القطاع الصحي بإفريقيا[4].

منذ تولي السيسي الحكم شاهد مجال التعليم العالي قفزة نوعية، حيث أنشأت الدولة جامعات وكليات حكومية، إذ زاد عدد الجامعات الحكومية من 24 جامعة عام 2017 إلى 26 جامعة، أما بالنسبة لكليات الجامعات الحكومية من 465 كلية عام 2017 إلى 414 كلية عام 2018كما زاد عدد البرامج الجديدة بالجامعات الحكومية من 171 برنامج عام 2017، إلى 188 عام 2018 بواقع و

بنسبة زيادة قدرها 9٪ [5] تحسن مستوى التعليم العالي، أدى إلى ارتفاع أعداد هيئة التدريس ومعاونيهم بمؤسسات التعليم العالي الوطنية من 119 ألف عضو عام 2017 الى 122 الف عام 2018 بواقع 3 ألاف وبنسبة زيادة قدرها 0.3٪، كما ارتفع عدد الطلاب المقيدين بالمرحلة الجامعية

---

[1] – محمد أحمد عباس، *مصر قراءة في مشروع موازنة 2019-2020* (تركيا اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019)، 4.
https://eipss-eg.org/author/mohamed-abass2/

[2] – محمد احمد عباس، *تقييم برامج الدعم النقدي في مصر* (تركيا اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019)، 1.

[3] – فيصل عبيد العيان، " خمس سنوات من انجازات الرئيس السيسي،" مرجع سابق.

[4] – "تقرير اقتصادي يرصد 7 سنوات من الانجاز والنهضة في عهد السيسي،" مرجع سابق.

[5] – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، " انجازات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من 1 جانفي 2018 حتى 31 ديسمبر 2018 والخطة والخطة المستقبلية للوزارة في 2019،" صفحة 03.
http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Documents/التعليم%20العالي.pdf

الأولى بمؤسسات التعليم العالي الوطنية من 2.7 مليون طالب عام 2017 إلى 2.8 مليون طالب مليون طالب بواقع 100 الف طالب و الطلبة بالنسبة لزيادة قدرها 4%[1].

الأثار الناجمة عن إنجازات السيسي في مجال التعليم، أدت إلى تحسين أوضاع هيئة التدريس صحيا واجتماعيا وماليا، ذلك زيادة معدلات قبول الطلاب مع إنشاء جامعة جديدة في أقطاب مصر، مع زيادة الدعم المخصص لذوي الإعاقة وتخصيص المنشأة التعليمية والحثية بالجامعات لتلائم لدى احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، كذلك قامت مصر بإنشاء جامعات جديدة في مختلف اقطاب مصر[2].

لم تتوقف نجاحات مصر على مستوى الداخ لي فقط بل استدام الى المستوى الدولي، حيث قامت مصر بتعاون مثمر في المحيط الافريقي اذ قدمت 1900 منحة لأبناء القارة الإفريقية بتكلفة حوالي 17 مليون دولار سنويا[3].

قامت بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية بهدف دعم علاقات التعاون التعليمي والبحثي مع الولايات المتحدة الأمريكية نفس الشيء مع اليابان اذ قامت مصر بتنفيذ مشروع إنشاء جامعة مصرية يابانية، على غرار ذلك قامت مصر بتوقيع اتفاقية تعاون مصري ألماني بهدف توسيع أليات التعاون بين التعليم العالي والبحث العلمي المصرية الألمانية[4].

أما فيما يخص قطاع الصحة والمستشفيات، قامت مصر بتوقيع اتفاقية مع الإمارات العربية المتحدة للإنشاء فرع لجامعة الخليج الطبية ذات شركات متعددة مع العديد من المستشفيات والجماعات المرموقة دوليا[5].

[1] – نفس المرجع ،7.

[2] – نفس المرجع، 78.

[3] – نفس المرجع، 16.

[4]– نفس المرجع، 19.

[5] – نفس المرجع، 21.

المطلب الثالث: تقييم الاستراتيجية الامنية

من أخطر ما يواجه مصر في المرحلة الحالية هو الارهاب العابر للحدود الذي يؤثر بشكل مباشر على الأمن الوطني لمصر، ولذلك اتخذت مصر استراتيجية لمحاربته وبالأخص في سيناء والمنطقة الغربية[1]. وخلال تولي السيسي منصبه استطاعت مصر تحقيق نجاح ملموس من خلال استراتيجياتها للقضاء على الارهاب، حيث يعتبر من أولويات الحكومة المصرية، فعلى سبيل المثال صدر في 2015 بيان تضمن توجهات العامة لمكافحة الإرهاب في شمال سيناء، كما تضمن برنامج الحكومة المعلن في أوت 2018 مكافحة الإرهاب باعتباره هدفا رئيسيا في اطار سعي الحكومة لحماية أمنها الوطني والقومي[2]وفي هذا الاطار قال الرئيس عبد الفتاح السيسي: "إن مكافحة الإرهاب يتطلب تعاون دوليا، وإنه لا يوجد دولة بمفردها تستطيع مواجهة."[3]

كما أن مصر في استراتيجيتها لم تغفل جانب التطرف ما الذي يعتبر نقطة انطلاقة للجماعات الإرهابية حيث اتبعت مصر مقاربة شاملة للتعامل مع الظاهرة، إذ شملت المواجهة الفكرية والتفكيك الخطاب المتطرف، واتخاذ السياسات واجراءات لتوعيه الشباب والتنقية المناهج تعليمية من النصوص الشاذة[4].

نظرا لنشاطات التوعية ضد التطرف والإرهاب التي قامت بها الدولة للشعب المصري لاقت قبولا من الطرف الشعب، حيث حصلت مصر على الدعم من طرف رجال القبائل في سيناء كما قامت مصر بتشديد الاجراءات الأمنية على الحدود مع غزة وتدمير الانفاق، وأنشأت منطقة عازلة على طول الحدود مع القطاع، كما عززت الحكومة المصرية نقاط التفتيش التابعة للقوات العسكرية في شمال سيناء أعلنت الحكومة المصرية حالة من الطوارئ، على الرغم من الانتقادات الموجهة للحكومة المصرية لتوظيفها حالة

---

[1] – جميل عفيفي، " تهديدات خطيرة تواجه الامن القومي المصري،" اطلع عليه بتاريخ 16جوان ،2021، https://gate.ahram.org.eg/daily/News/131779/135/467345/ملف-خاص/تهديدات-خطيرة-تواجه-الأمن-القومي-المصرى.aspx

[2] – ايمان رجب، "سياسات مكافحة الارهاب في مصر الفاعلية والتحديات،" *مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية* 296 (2019): 3.

[3] – ابراهيم لواء محمد و صبحي عسيلة و احمد عليبة، " سيناء والارهاب: بين اولويات الامن القومي وضرورات الامن الاقليمي،" اطلع عليه بتاريخ 17 جوان،2021، http://www.acrseg.org/36595

[4] – يوسف ورداني، "جهود مكافحة التطرف في مصر ومسارات التطوير،" *مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية* 31 (2017): 3.

الطوارئ، غير أن العديد من الدول الغربية لجأت لإعلان حالات الطوارئ لمكافحة الإرهاب[1].

عند تحليل الاستراتيجية المصرية مكافحة الإرهاب نجد أن مصر حققت نجاحا وأن قدرات مصر في منع وقوع العمل الإرهابي أو اكتشافه قبل قيام الإرهابيين بتنفيذه تتطور مع مرور الوقت، حيث بلغ عدد العمليات التي تم إحباطها قبل تنفيذها من طرف الجماعات الإرهابية أكثر من 175 عملية أي ما يمثل 29.7٪[2]،ووفقا البيان الرسمي الصادر باسم القوات المسلحة أن العمليات العسكرية التي تشنها القوات المسلحة في سيناء اذ تم القبض على 561 إرهابي و 1358 مشتبها فيه بممارسة الإرهاب، وتدمير 1137 نقطة تمركز للجماعات الإرهابية، أما بالنسبة لباقي المحافظات المصرية تشير البيانات إلى اعتقال 1671 مشتبه في كونه إرهابيا وكذلك 38 الف مجرم مشتبه بممارسته الإرهاب و مقتل أكثر من 30 إرهابي ومصادرة 464[3]، ومن أنجح العمليات التي شنتها مصر ضد الإرهاب في سيناء هي عملية النسر حيث اكتشفت مصر 131 نفق على حدود الشرقية مع غزة وقتل 32 من عن العناصر الإرهابية وإصابة واحد منهم كذلك تم تسليم 38 فرد مشتبه بهم إلى مديريات لأمن كما صادر الجيش عدد من الأسلحة والمعدات الفنية المتطورة والأجهزة اللاسلكية وبنادق

والشراء...الخ[4]. إن الحرب التي تخوضها مصر ضد الإرهاب خاصة في سيناء التي تمثل 6% من إجمالي مساحة فهي ليس فقط من أولوياتها الأمن الوطني المصري، ولكن ايضا ضرورات الدول الإقليمية والدولية[5]. كما قتل في ليبيا 21 مصريا من قبل تنظيم داعش مما أدى بالرئيس محاربة الإرهاب خارج حدود مصر وقدرته على حماية المصريين في خارج مواجهة أي تهديد للأمنهم الشخصي، حيث قامت مصر بعمليات الثأر وذلك من خلال العمليات الجوية التي نفذتها القوات المصرية في 16 فيفري 2015 ضد أماكن تمركز تنظيم داعش في درنة و سيرت في شرق ليبيا إلا أن تواجه المصري في ما يتعلق بقضية الإرهاب يقوم على فكرة التعامل العسكري معها بصورة

[1] – عبد الوهاب شادي، "حدود الارتباط بين تصاعد الارهاب في مصر وأزمات الإقليم،" اطلع عليه بتاريخ 17 جوان ،2021، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3054/ارتدادات-خلفية-حدود-الارتباط-بين-تصاعد-الإرهاب-في-مصر-وأزمات-الإقليم

[2] – ايمان رجب، "تقييم اولي لسياسات مكافحة الارهاب في مصر،" اطلع عليه بتاريخ 19جوان، 2021، http://www.acrseg.org/39982

[3] – ايمان رجب، "سياسات مكافحة الارهاب في مصر الفاعلية والتحديات"، 18.

[4] –خلود خالد، "الامن القومي في مصر واستخدامه وعلاقته بحرية تداول المعلومات،" اطلع عليه بتاريخ 19جوان، 2021، http://www.afalebanon.org/ar/publication/5446/الأمن-القومي-في-مصر-واستخدامه-وعلاقته-2/

[5] – ابراهيم لواء محمد و صبحي عسيلة و احمد عليبة، " سيناء والارهاب: بين اولويات الامن القومي وضرورات الامن الاقليمي،" مرجع سابق.

رئيسية، وذلك ما يفسر حرص القيادة العسكرية المصرية على تأكيد نجاح العمليات الجوية التي نفذت ضد 13 إرهابي يتبع تنظيم داعش وفي 17 فيفري 2015 قتل الجيش المصري حوالي 64 إرهابي من تنظيم داعش من بينهم ثلاث قيادات في التنظيم، اذ تبين أن استراتيجية السيسي في مكافحة الارهاب تختلف عن فترات الماضية استراتيجية السابقة، حيث اعتمدت مصر على القوة العسكرية في مكافحة إرهاب تنظيم داعش في ليبيا، حيث نفذت عمليات جوية في 16فيفري 2015 ضد معاقل التنظيم هناك، وطرح السيسي في نهاية فيفري 2015 فكرة تشكيل قوات عربية مشتركة لمكافحة الإرهاب[1]،من عوامل نجاح العمليات العسكرية هو وجود قاعدة بيانات قوية ودقيقة تدعم الجيش وتحركاته[2].

كما لجأت مصر إلى تعزيز التعاون الاقتصادي في مواجهة الإرهاب وكان ذلك بالتعاون مع حماس حيث تم توصيل الى صفقة تم بموجبها الاتفاق على قيام حماس بلعب دور في ضبط حدود القطاع مع مصر[3].

[1] – يسين السيد و آخرون، "التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 جانفي 2011 حتى 2015 ،" اطلع عليه بتاريخ 20جوان ، 2021، https://www.academia.edu/33920553/تحولات_السياسة_الخارجية_المصرية_منذ_ثورة_2011_حتى_فترة_حكم_الرئيس_عبدالفتاح_السيسي

[2] – خلود خالد، "الامن القومي في مصر واستخدامه وعلاقته بحرية تداول المعلومات،" مرجع سابع.

[3] – عبد الوهاب شادي، "حدود الارتباط بين تصاعد الارهاب في مصر وأزمات الإقليم،" مرجع سابق.

خاتمة

أن فكرة الأمن الوطني فكرة قديمة، تقوم على توافر مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات، كما أن فكرة الامن تتوقف على تحقيق الامن الاجتماعي والاقتصادي وكذلك الامن السياسي. وبإسقاط ذلك على الحالة المصرية فالملاحظ أن قيم الامن شبه غائبة، كما أن غياب الآليات الكفيلة بتحقيق الامن قد أدى إلى عدم الاستقرار السياسي وغياب الامن وانتشار الفوضى، وهو ما حدث في 21 يناير التي أدت بدورها إلى الاطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك.

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مؤداها " إذا كانت استراتيجية الأمن الوطني لمصر تتمتع بفاعلية كبيرة فإن ذلك يؤثر على مدى ادارة الامن الوطني" ، وقد خلصت الدراسة الى أن الاستراتيجية التي تبنتها مصر لإدارة امنها الوطني لم تكن ناجحة نوعا ما، حيث ثبت من خلال الدراسة انه لا يوجد استقرار سياسي وأمني في البلاد، يتواصل أنين المواطنين في الشارع وشكواهم من تردي الأوضاع، في ظل استمرار الإغلاق الكامل للحياة السياسية وتكبيل المعارضة لتكون في إطار مرجعية أمنية للنظام، حيث شهد الشعب المصري في الآونة الأخيرة العديد من الاعتقالات وتكبيل الحريات واغلاق المجال السياسي مع زيادة البيروقراطية العسكرية مع الغاء الدور الاجتماعي للدولة، مجمل القول أن مصر لازالت تعاني من الفساد والبيروقراطية، والقمع والاستبداد، مما انعكس على مجمل الأوضاع الاقتصادية والمالية، والتي شهدت تراجعا شديدا، انعكس سلبا على المواطن، الذى تعرض لأزمات معيشية مستمرة، وغلاء فاحش في الأسعار، وتدن واضح في الخدمات الرئيسية. باعتبار ان حكم العسكر لا ينتج إلا الفشل والهزائم العسكرية والدمار والخراب الشامل فى كل مناحي الحياة.

أصبح من المتعين على الدولة المصرية بكافة أجهزتها ومؤسساتها المعنية، إيلاء المزيد من الاهتمام والدراسة والتمحيص للقوى الاقليمية التي تجاوزت حد التنافس على النفوذ مع مصر إلى تهديد أمنها الوطني المباشر وحدودها وسلامة أراضيها، كما يتوجب وضع الدولة والمجتمع بكل تفاصليهما الدقيقة تحت مجهر الرصد والتحليل، ما يكفل لصانع القرار المصري الادراك الشامل للخصوم والفهم التام الواقعي لقدراتهم، ومن ثم امتلاك القدرة على وضع التقديرات وصياغة السيناريوهات الملائمة

خاتمة

واختيار البدائل الانسب للسياسات المتبعة والتدابير الاحترازية المتخذة، من منظور المصالح العليا لمصر، حاضراً ومستقبلا.

قائمة المراجع

الكتب :

1 – بن أحمد بن عبد العزيز آل سعود، نايف. الأمن الوطني و الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون: رؤية من الداخل تحديات الحاضر و استراتيجيات المستقبل. مملكة البحرين: مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية و الطاقة، 2015.

3– عدلي، هويدا و آخرون. التحولات السياسية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011 حتى 2015. مصر: المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، 2016.

4 – قسوم، سليم. الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. أبوظبي الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات الدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2018.

4 - Barry Buzan , People States and Fear :The National Security Problem in International Relations (Great Britain , British Library Caraloguing in Publication Data , 1983), 4.

2 – طارق، البشري. من أوراق ثورة 25 يناير. القاهرة مصر: دار الشروق، 2021.

مقال في دورية مطبوعة

1 – بتقة، خديجة." الثابت والمتغير في الامن الحدودي للدولة العربية في ظل الربيع العربي وانعكاسه على العمل الاستراتيجي العربي." المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية 02 (2016) : 1-18.

10 – علي محمد الأميري، خالد." الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات." مجلة الآداب 133 حزيران (1441هـ-2020م): 529-548.

11 - عواد برغش، بدر." نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1981."مجلة تكريت للعلوم السياسية 5 (2016): 236-252.

12 - كشان، رضا." التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية و تداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا." المجلة الجزائرية الدراسات السياسية 2(2020):6-31.

13 - كشان، رضا." تهديدات الأمن القومي في الوطن العربي: دراسة تحليلية و موضوعية في تجليات و أسباب الظاهرة." المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية 1(2020): 276-297.

14 - مازن، حميد شلال " الإرهاب العالمي وأثره في الأمن الوطني. " قضايا سياسية العدد 56(2019):9 - 35.

15 - ميصراوي، إيمان. "الأمن الوطني: نظرة في مفهوم و النظريات." مجلة أكاديميا للعلوم السياسية 6 (2020): 64-77.

16 - زينب، فريح " استراتيجيات الدول العربية لإدارة الأزمات الحدودية: دراسة مقارنة بين الأزمات الحدودية الأمنية التنظيمات الإرهابية والأزمات الحدودية والإنسانية قضية اللاجئين" المجلة العربية 2 (2016) : 1-16.

3 - جعبوب، محمد." منطق الأمن الحدودي في الجزائر." مجلة مدارات سياسية 3(2020):9-26.

4- حبيطة، لخضر. "الدور السياسي العسكرية و تأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011:(2011-2015)." مجلة مدارات سياسية ديسمبر (2017):234-255.

5 - حسني النحال، مهاب. " السياسية الخارجية و الأمن القومي المصري.. حدود العلاقة في الفكر و الممارسة." مجلة كلية السياسة الاقتصاد 7(2020):1-38.

6 - رجب، إيمان. " سياسات مكافحة الإرهاب في مصر الفاعلية و التحديات." مجلة كراسات استراتيجية 296(2019): 1-35.

7 - ساحلي، مبروك." نظرية السلام الديمقراطي: كآلية لتحقيق السلام المستدام." مجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعي 3 (2020): 1-11.

8 – شيبوط، أ. بشرى. "العدالة الانتقالية و المعضلة الأمنية في المنطقة العربية–في ظل السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة–." مجلة العلوم الإنسانية–المركز الجامعي علي كافي تندوف– الجزائر 4 (1439هـ–2018م): 376–389.

9 – عقيل حسين، عباس. و حيدر، زهير حاسم . " استراتيجية البعد الانساني للأمن الوطني " ، قضايا سياسية 58 (2019): 77–96.

مقال في دورية الكترونية

1 – قوجيلي، سيد أحمد. الدراسات الأمنية النقدية. المملكة الأردنية الهاشمية: مركز العلمي الدراسات السياسية، 2014.

https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-758871-

2 – رمزي عز الدين، رمزي. " العرب على مفترق الطرق ."جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط 15238 (2020):1 .

https://aawsat.com/home/article/2452126/%D8%B1%D9%85%D8

رسائل أطروحة

1 – أحمد المتيم، محمود. " أثار الادخار على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامي بالتطبيق على مصر." بحث علمي، جامعة المنوفية، 2020.

10– قلاع ضروس، سمير." المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي. " رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013.

11 – مباركي، زهرة. " الأمن القومي العربي و استراتيجية مجابهة أهم التهديدات الداخلية و الخارجية." رسالة ماجستير، جامعة مولاي طاهر بسعيدة، 2015.

12 – مصطفى دلة، أمينة. "الدراسة الأمنية النقدية." رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013.

قائمة المراجع

13- مفتاح فرج اعنيبه، فرج." تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر. " رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

14 - ميهوب، وسام. "أثار المتغيرات الإقليمية و العالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية." رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر -بسكرة،2014.

2 - العايب، أحسن. "الامن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006 "أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008.

3-باقي العلي، سحر. "أثر التغير المناخي على الأمن الوطني الكويتي من خلال البعد الإقتصادي." رسالة ماجستير و دكتوره، جامعة الكويت، أكتوبر 2013م.

4 - حدادي، إيمان. " إشكالية انفصال جنوب السودان و أثره على دول المحور الإفريقي." رسالة ماستر، جامعة ورقة، 2015.

5- دغيم الدغيم، محمد. "الانحراف الفكري و أثره على الأمن الوطني في دول مجلس لدول الخليج العربية." بحث علمي، جامعة الكويت،2006.

6-مباركي، زهرة ."الامن القومي العربي واستراتيجية مجابهة اهم التهديدات الداخلية والخارجية." مذكرة شهادة ماستر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة،2014 .

7- سعيد آل عياش الشهراني، محمد." أثار العولمة على مفهوم الأمن الوطني." رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية العلوم الأمنية رياض،2006.

8 - سعيدي، ياسين. " التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي." رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، 2016.

9 - فواز ياسين الحاج حسين، بادية." السياسة الأمريكية تجاه صعود و سقوط حكم الإخوان المسلمين." رسالة الماجستير، جامعة بيرزيت فلسطين، 2015.

قائمة المراجع

موقع الكتروني

1 – أحمد عباس، محمد. " مصر–قراءة مشروع موازنة 2019– 2020." اطلع عليه بتاريخ 10 جوان، 2021، https://eipss-eg.org/author/mohamed-abass2/

2 – إسماعيل درويش، علي. " السياسة الخارجية لمصر في فكرة الرئيس." اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2021، https://gate.ahram.org.eg/News/2614253.aspx

3 – استراتيجية جديدة لتطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر." اطلع عليه بتاريخ 20 جوان، 2021،

https://www.youm7.com/story/2019/10/24/التنمية-الصناعية-استراتيجية-جديدة-لتطبيق-مبادئ-الاقتصاد-الأخضر/4473046

4 – أسس و مبادئ الأمن الوطني." اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2021،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/index.htm

5 – البحيري، ولاء. "البحوث و الدراسات: آفاق الاستراتيجية العربية لمواجهة التحديات و التهديدات." اطلع عليه بتاريخ 5 جوان، 2021،

http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=242

6 – السياسة الخارجية المصرية بعد 30 يونيو 2013." اطلع عليه بتاريخ 15 جوان،2021،

https://barq-rs.com/2013-يونيو-30-بعد-المصرية-الخارجية-السياسة/

7 – الحسيني، دنيا. " في عهد الرئيس السيسي.. تنسيقية شباب الأحزاب و الأكاديمية الوطنية للتدريب« بوابة العبور القيادة»." اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2021،

http://www.soutalomma.com/Article/976347-في-عهد-الرئيس-السيسي-تنسيقية-شباب-الأحزاب-والأكاديمية-الوطنية-للتدريب/

8 – " إعادة هيكلة الحياة الحزبية في مصر: الدوافع و السيناريوهات." أطلع عليه بتاريخ 18 فيفري،2021،

https://epc.ae/ar/brief/restructuring-political-parties-in-egypt-motivations-and-scenarios

9 – إنجازات وزارة التعليم العالي." اطلع عليه بتاريخ 28 أفريل، 2021،

http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Documents.التعليم%20العالي/pdf

10 – العمري، عادل. " نقد الثورة المصرية السيسي ورجاله." اطلع عليه بتاريخ 1 ماي، 2021،

https://foulabook.com/ar/book-نقد-الثورة-المصرية-3-السيسي-ورجاله/pdf

11 – " التنمية الصناعية: الاقتصاد المصري.. بين عام مرسي و أعوام السيسي." اطلع عليه بتاريخ 16 مارس، 2021،

https://www.trtarabi.com/issues-الاقتصاد-المصري-بين-عام-مرسي-وأعوام-السيسي/3422929

12– " أوضاع ليبيا و سد النهضة أخطر التهديدات الراهنة الأمن القومي المصري." اطلع عليه بتاريخ 6 أفريل، 2021،

https://www.alittihad44.com/mulhaq-ملحق-الجمعة/أوضاع-ليبيا-وسد-النهضة-أخطر-التهديدات-الراهنة-للأمن-القومي-المصري

13– بدري عيد، محمد." أمن مصر القومي في مطلع العقد الجديد.. حزام أزمات و مهددات السياسة." اطلع عليه بتاريخ 20 أفريل، 2021، https://doniaalyoum.com/news/8197

14– تحليل: كرة الاقتصاد في ملعب السيسي لتحسين مستوى المعيشة." اطلع بتاريخ 12 مارس، 2021،

https://www.dw.com/ar/تحليل-كرة-الاقتصاد-في-ملعب-السيسي-لتحسين-مستوى-المعيشة/a-50615405

15 – تقرير اقتصادي يرصد 7 سنوات من الإنجاز و النهضة في عهد السيسي." اطلع عليه بتاريخ 8 أفريل، 2021، https://ajel.sa/qBH628/

16- حسين باكير، علي."المكانة الإقليمية لمصر في الذكرى الثانية لاندلاع الثورة المصرية: هل مصر « قوة إقليمية»؟." اطلع عليه بتاريخ 12 ماي، 2021،

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/01/190129120931503.html

17- حمدي، صفية. "رئيس الوزراء: السيسي تسلم حكم مصر في أوضاع تنذر بانهيار محتوم." اطلع عليه بتاريخ 20 فيفري، 2021،

https://almalnews.com/رئيس-الوزراء-السيسي-تسلم-حكم-مصر-في-أو/

18- خالد، خلود. " الأمن القومي مصر واستخدامه. و علاقته بحرية تداول المعلومات." اطلع عليه بتاريخ 20 أفريل، 2021،

http://www.afalebanon.org/ar/publication/5446-الأمن-القومي-في-مصر-واستخدامه-وعلاقته-2/

19- خليل، عبد الله. " خريطة العدالة الانتقالية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011." اطلع عليه بتاريخ 13 فيفري، 2021،

http://tethys-athens.mutanahas.xyz/download/tkihDgAAQBAJ-خريطة-العدالة-الانتقالية-في-مصر-منذ-ثو

20- خولي، سهام." ف.بوليسي: قمع السيسي طال جميع الأشخاص و الحركات السياسية." اطلع عليه بتاريخ 20 مارس، 2021،

https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/فبوليسي-قمع-السيسي-طال-جميع-الأشخاص-والحركات-السياسية/2140271

21 - عبد الغني، محمد. " أهم ما يجب أن تعرف هذا عن تعديل الدستور في مصر." اطلع عليه بتاريخ 5 ماي، 2021،

https://arabic.euronews.com/2019/04/20/all-you-need-to-know-about-constitutional-amendments-in-egypt

22 – عبد الوهاب، شادي. " حدود الارتباط بين تصاعد الإرهاب في مصر و أزمات الإقليم." اطلع عليه بتاريخ 30 أفريل، 2021،

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3054/ارتدادات-خلفية-حدود-الارتباط-بين-تصاعد-الإرهاب-في-مصر-وأزمات-الإقليم

23 – عبيد العيان، فيصل." خمس سنوات من إنجازات الرئيس السيسي." اطلع عليه بتاريخ 10 أفريل، 2021، https://al-ain.com/article/five-years-president-sisi

24 – عسيلة، صبحي و آخرون. " سيناء و الإرهاب: بين أولويات الأمن القومي و ضرورات الأمن الإقليمي." اطلع عليه بتاريخ 30 أفريل، 2021،

http://www.acrseg.org/36595

25– عفيفي، جميل. "تهديدات خطيرة تواجه الأمن القومي المصري." اطلع عليه بتاريخ 15 أفريل،2021،

https://gate.ahram.org.eg/daily/News/131779/135/467345/ملف-خاص/تهديدات-خطيرة-تواجه-الأمن-القومى-المصرى.aspx

26– فايد، بسمة. " التعاون الأمني بين مصر و الاتحاد الأوروبي.. الركائز و التحديات." اطلع عليه بتاريخ 20 جوان، 2021،

https://www.europarabct.com/التعاون-الأمني-بين-مصر-و-الاتحاد-الأور/

27 – فؤاد، خالد. " ترسيخ الاستبداد عسكرة الأحزاب السياسية في مصر" اطلع عليه بتاريخ 20 فيفري، 2021،

https://eipss-eg.org/ترسيخ-الاستبداد-عسكرة-الأحزاب-السياسية-في-مصر/

28– رجب، إيمان. "تقييم 'أولي' لخيارات مكافحة الإرهاب في مصر." اطلع عليه بتاريخ 30 مارس، 2021، الموقع.

29 – زاوي، زوبيدة. "واقع الأمن القومي العربي في ظل الحالات الدولية" اطلع عليه بتاريخ 12 ماي، 2021، http://www.acrseg.org/39982

30 – سياسة مصر الخارجية في 2020.. إنجاز مهمة لتعزيز العلاقات ودعم الاستقرار إقليميا ودوليا." اطلع عليه بتاريخ 17 مارس، 2021،

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=30122020&id=391ddf43-6e64-4785-b504-edc2bfce19d4

31– صابر محمد كامل مصطف، منى. " فاعلية أداء أحزاب في النظام السياسي المصري دراسة حالة: حزب النور، المصريين الأحرار." اطلع عليه بتاريخ 28 فيفري، 2021،

https://democraticac.de/?p=50241

32 – صالح قاسم، " الامن الجماعي ودوره في تدعيم السلم والامن الدوليين، وحقوق الانسان "، اطلع عليه بتاريخ 12 جوان، 2021،

http://jilrc.com/الأمن-الجماعي،-ودوره-في-تدعيم-السلم-وا/

33 – " مجالات الأمن الوطني." اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2021،

http://www.desert-warrior.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec14.doc_cvt.htm

34– مولانا، أحمد. "الأمن القومي المصري من منظور السيسي." اطلع عليه بتاريخ 4 أفريل،2021،

https://capitalforum.net/الأمن-القومي-المصري-من-منظور-نظام-السي/

35 – ناجح، خالد. " الشباب في عهد «السيسي».. مشاركة في الحياة السياسية وشغل المناسب القيادية." اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2021،

https://www.darelhilal.com/News/719547.aspx

36- وجدي، إبراهيم. " التنمية السياسية و التحول الديمقراطي في مصر." اطلع عليه في 2 جوان، 2021،

https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/2931509/1/التنمية-السياسية-والتحول-الديمقراطي-في-مصر

37- " وسائل تحقيق الأمن الوطني، و حمايته. " اطلع عليه بتاريخ 15 جوان، 2021،

http://www.moqatil.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec21.doc_cvt.htm

مقالات في دورية الكترونية

1 - رأي في أزمة وضع استراتيجية التنمية الصناعية المصرية على أسس سليمة- الاستفادة من تجربة جنوب إفريقيا." رأي في خبر 30(2021): 1-30.

http://www.eces.org.eg/PublicationsDetails?Lang=AR&C=1&T=1&ID=1273&رأي-في-خبر-(رأي-في-أزمة)---العدد-30:-سلسلة-محركات-التغيير:-وضع-استراتيجية-التنمية-الصناعية-المصرية-على-أسس-سليمة---الاستفادة-من-تجربة-جنوب-إفريقيا

2 - عبد العزيز الخليفي، محمد. " المحاسبة الدولية وتحقيق الأمن الجماعي. " الشرق 10841(2018): 1 عنوان الكتروني.

https://al-sharq.com/opinion/20/02/2018/المحاسبة-الدولية-وتحقيق-الأمن-الجماعي

3 - عز الدين رمزي، رمزي. "العرب على مفترق طرق." الشرق الأوسط 15238(2020): 1.

https://aawsat.com/home/article/2452126-رمزي-عز-الدين-رمزي/العرب-على-مفترق-طرق

ورقة بحثية مقدمة في ملتقى

1 - " استراتيجية التنمية المستدمة ..رؤية مصر 2030 و إطار الاستثمار متوسط الأجل 2015/2014-2019/2018." مؤتمر دعم و تنمية الإقتصاد المصري، شرم الشيخ، 13-15 مارس، 2015.